مجلة المصارف العراقية

مجلة شهرية تعنى بشؤون المصارف تصدر عن رابطة المصارف الخاصة العراقية

رابطة المصارف الخاصة العراقية
Iraq Private Banks league

السنة الثانية العدد (١٧) أيلول / ٢٠١٥

معتمدة لدى نقابة الصحفيين العراقيين بالرقم ١٤٤٦ في ٢٠١٤/٣/٤

الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص

وديع نوري الحنظل
رئيس رابطة المصارف الخاصة العراقية

اود ان استعرض في هذا الموضوع ما تم انجازه في هذه السنة ٢٠١٥ في اطار التعاون والشراكة بين الحكومة والمصارف الخاصة في العراق متمثلة برابطة المصارف الخاصة العراقية.

حيث قامت الحكومة بتشكيل فريق من الخبراء الوطنيين يتألف من الخبراء الحكوميين وخبراء القطاع الخاص بهدف تطوير سبعة قطاعات اقتصادية خاصة وهي الزراعة والصناعة والسياحة والتجارة والتأمين والتمويل والخدمات ما يهمنا منها في مؤتمرنا هذا هو قطاع التمويل الذي له علاقة مباشرة بالقطاع المصرفي حيث تشرفنا بان نكون على رأس الفريق الذي قدم حلولا جذرية وعملية لتطوير قطاع التمويل بصورة عامة والقطاع المصرفي بصورة خاصة في العراق ونتج عنها ان الحكومة تبنت حزمة من الاجراءات والسياسات لدعم القطاع الخاص المالي في جانبين مهمين وهما:

الجانب الاول - التمويل

١. قام البنك المركزي العراقي باطلاق مبادرة صندوق التمويل الوطني وهو عبارة عن تخصيص مبلغ ترليون دينار عراقي (مايعادل ٨٥٠ مليون دولار) للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تقرض عن طريق المصارف الخاصة بشروط ميسرة والتي ستساهم في تقليل البطالة التي ارتفعت منذ حزيران ٢٠١٤ من ١٦% الى ٢٥% حسب بيانات وزارة التخطيط ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية وذلك بسبب الحرب على الارهاب ونزوح المواطنين من مناطق الحرب ،وكذلك ستؤدي هذه المبادرة الى تقليل الفقر الذي ازدادت نسبته في العراق منذ عام ٢٠١٤ من ١٩% الى ٣٠% حسب تقرير البنك الدولي.

٢. قام البنك المركزي ايضا بتخصيص مبلغ خمسة ترليون دينار عراقي (مايعادل ٤,٢٥ مليار دولار) للمشاريع المتوسطة و الكبيرة تقرض عن طريق المصارف الحكومية المتخصصة للقطاعات الزراعي والصناعي والسكن الهدف منها انشاء مشاريع تساهم في تنويع مصادر الدخل القومي و تقليل اعتماد العراق على النفط كمصدر وحيد للدخل والذي سينتج عنه تنشيط العمل في الاعتمادات وخطابات الضمان بأعتبار ان معظم هذا المبلغ سيذهب الى استيراد المعامل لتأسيس مشاريع زراعية وصناعية وكذلك ستؤدي الى خلق فرص العمل وتقليل الفقر.

الجانب الثاني - تحسين بيئة العمل المصرفي في العراق

حيث تبنت الحكومة والبنك المركزي سلسلة من القرارات الاجرائية ومشاريع قوانين والتي ستساهم في تحسين بيئة العمل المصرفي في العراق ومن اهمها:

١. مشروع تعديل القوانين التي تحكم العمل المصرفي كقانون المصارف الخاصة وقانون مكافحة غسيل الاموال وتشريع قانون المصارف الاسلامية الذي من المؤمل ان يصدر قريبا

٢. انشاء المقسم الوطني National Switch والذي هو في مراحله الاخيرة

٣. انشاء مكتب استعلام ائتماني Credit Bureau وهو قيد الانشاء

٤. تمثيل المصارف الخاصة في مجلس ادارة البنك المركزي وقد تم فعلا.

٥. السماح لوزارت ودوائر الدولة بالاستفادة من خدمات المصارف الخاصة

٦. الانتهاء من تصنيف بعض المصارف الخاصة حسب معايير CAMELS

مما تقدم ذكره نستنتج ان هنالك جهودا حثيثة من قبل الحكومة والبنك المركزي العراقي ورابطة المصارف الخاصة العراقية في سبيل تطوير القطاع المصرفي في العراق

ونأمل ان يكون ماتحقق انجازه على الصعيد الاقتصادي والمصرفي والذي تزامن مع الاصلاحات على الصعيد السياسي ان تكون خطوة في الاتجاه الصحيح لبناء عراق قوي اقتصاديا ومؤسساتيا يكون فيه القطاع الخاص شريك حقيقي للقطاع الحكومي

رابطة المصارف الخاصة العراقية
Iraqi Private Banks league

المصارف العراقية
IRAQI BANKS

مجلة شهرية تعنى بشؤون المصارف
تصدر عن رابطة المصارف الخاصة العراقية

السنة الثانية العدد(17) ايلول/ 2015

هيئة التحرير

رئيس مجلس الإدارة
وديع نوري الحنظل

رئيس التحرير
محمود البرزنجي

مدير التحرير
علي طارق مصطاف

سكرتير التحرير
محمد عبد الحميد موسى

المستشارون

١ـ الدكتور مظهر محمد صالح
٢ـ الدكتور ماجد محمد حسن الصوري
٣ـ الدكتورة سلام عبد الكريم سميسم
٤- الاستاذ محمد صالح الشماع
٥- الاستاذ بسطام عبود الجنابي
٦ـ الدكتور حسيب كاظم جويد
٧- الاستاذ باسم جميل انطوان
٨- الاستاذ سمير عباس النصيري
٩- الاستاذ طارق حسين الهاشمي

المستشار القانوني للرابطة
السيد محمد موسى حسين الخضوري

العلاقات العامة والاعلام
ماجد ميشيل
نبيل النجار

للاعلان في المجلة الاتصال على الارقام
07901282051
07709245002

المقالات والبحوث والدراسات المنشورة في المجلة
لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلة والرابطة ، وإنما عن آراء كتابها ومعديها..

في هذا العدد

اعمال منتدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة عمان ٢٠١٥	8-11
اجتماع أمناء جمعيات المصارف في المنطقة العربية واوربا	12
تكريم البنك المركزي العراقي ورابطة المصارف للسيدة ام قصي	26
الصعوبات النقدية وموقف البنك المركزي العراقي منها ندوة معهد التقدم بالتعاون مع رابطة المصارف الخاصة العراقية	55
المؤتمر السنوي لمجلس سيدات الاعمال	60
رابطة المصارف الخاصة العراقية تقدم دورات تدريبية ضمن خطتها السنوية	64

شارك في الإعداد

رفيف رياض النواف

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (١٩٢٨) لسنة ٢٠١٣

مقر الرابطة : الكرادة خارج / حي بابل - المسبح شارع ٣٠ مبنى ٢٤
ص.ب (٢٧٦٦)الجادرية / بغداد - جمهورية العراق

للمساهمة عبر الانترنت

البريد الالكتروني للرابطة
ipbl2004@gmail.com

الموقع الالكتروني للرابطة www.ipbl-iraq.org

محمود البرزنجي
رئيس التحرير

مشروع أقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة

بتأريخ ٢٣ حزيران ٢٠١٥ وبرعاية وحضور الدكتور علي محسن العلاق محافظ البنك المركزي العراقي ، أقامت رابطة المصارف الخاصة العراقية في بغداد مؤتمر أطلاق برنامج تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة .
وقد أستهل الحفل بكلمة الدكتور العلاق أعلن خلالها عن أطلاق ترليون دينار لدعم هذا المشروع الوطني المهم عن طريق تحفيز الأقتصاد ومن خلال أنشاء مشروعات صغيرة ومتوسطة تساهم في تحقيق أهداف اقتصادية وتنموية في مقدمتها توفير فرص عمل للعديد من الشباب .

ولهذا الغرض ، قام البنك المركزي بأصدار تعليمات أوجز فيمايلي بعض ماجاء فيها :-

١. يستهدف هذا المشروع القطاع الزراعي والصناعي والأسكان والتجاري والخدمات الصحية والتربوية والسياحية .
٢. المبلغ المخصص للمشروع ترليون دينار .
٣. نسبة الفائدة ٤,٧ % .
٤. نسبة الفائدة التي يستوفيها الشركة العراقية للكفالات المصرفية في حال كفالتها للقرض ٠،٠٨ % .
٥. يمنح المصرف مبلغ القرض الذي يقرره الى صاحب المشروع من أمواله الخاصة وفي نهاية كل شهر يقدم كشفاً بالمبالغ التي منحها للمقترضين الى البنك المركزي .
٦. لايزيد مبلغ القرض عن (٥٠) مليون دينار و(١٠٠) مليون في حالات خاصة ولا تزيد مدة استرداده عن (٥) سنوات .
٧. المشاريع المشمولة هي زراعية (الدواجن) ، والصناعية (معامل نجارة ، معامل حدادة .... الخ) ، والتجارية (أفتتاح أسواق ومحلات وما شابه) ، والصحية (مستوصف أو مختبر صحي) ، والسياحية (المكاتب) ، والأسكان (أنشاء مجمع سكني).
٨. الضمانات (كفالة موظفين أثنين من موظفي دوائر الدولة تغطي رواتبهما الأسمية مبلغ القسط الشهري .
على الراغبين مراجعة المصارف المحلية للوقوف على تفاصيل أوفى وتقديم طلباتهم للحصول على تلك القروض .

بناء القدرات .. الاتجاه الجديد

"الاستثمار في الموارد البشرية اساس التنافس ودعامة المستقبل"

يعرف التدريب على انه عبارة عن عملية منتظمة تهدف إلى تزويد الموظف بمعارف، ومهارات وقدرات في مجالات محددة لتحسين أدائه في العمل أو تغيير اتجاهاته وأنماطه السلوكية اللازمة لأداء عمله الحالي أو المستقبلي بما يساعد على تحقيق غايات المؤسسة.

لا يختلف احد على أهمية التدريب وبناء قدرات الموظفين في اي مؤسسة، وان العائد من الاستثمار في الموارد البشرية اكبر من الانفاق عليه ، وعلى مستوى القطاع المصرفي في العراق نحتاج الى زج الموظفين العاملين في المصارف في تدريبات متنوعة تساعدهم على تطوير مهاراتهم وتزيد من معرفتهم بالعمل المصرفي.

اليوم تقف رابطة المصارف امام مسؤلية و هدف كبير لتنفيذ احدى مهامها تجاه القطاع المصرفي، حيث بدأت الرابطة بتقديم خدمة التدريب لكافة المصارف العاملة في العراق من ضمن ستراتيجيتها لبناء قدرات العاملين في القطاع المصرفي. ان رؤيتنا تنطلق من خلال عقد دورات تدريبية نوعيه مبنية على اساس الطلب في السوق وان تكون داخل العراق وفي مختلف المحافظات وبأسعار معقولة ومقبولة وتقديمها بنوعية عالية تضمن الفائدة للمتدرب وتؤثر بصورة مباشرة على سلوكه في العمل.

ان الاستراتيجية التي نتبناها لتقديم حزمة متكاملة من التدريبات تنطلق من الاهداف التي رسمناها لضمان شمولية التدريبات ووصولها الى اكبر عدد من المستفيدين. حيث تنطلق الاستراتيجية من الاهداف التالية:

اولا: تقديم تدريبات بالاعتماد على المدربين العراقيين العاملين في القطاع المصرفي في العراق. هناك العديد من المدربين العراقيين الاكفاء الذي يملكون شهاده تؤهلهم للتدريب وتقديم ما يملكون من خبرة كبيرة في مجال عملهم وخصوصا انهم متعايشون مع التحديات التي تواجه القطاع.

ثانياً: التعاقد مع شركات عربية واجنبية لعقد تدريبات داخل العراق. حيث اننا نحرص على نقل التجارب العالمية الى داخل العراق وان يكون المدرب في بعض التدريبات من ذوي الخبرة والتجربة الدولية خصوصا في المواضيع التي يصعب الحصول على مدرب داخل العراق. ان نقل التجربة الاقليمية والعالمية الى داخل العراق يعد خطوة كبيرة لتبادل المعلومات مع المحيط والاستفاده من الخبرات.

ثالثا: تدريب المدربين وهو هدفنا بعيد المدى، تخطط الرابطة اليوم لأختيار ٢٥ متدرباً من كافة المصارف ليكونوا مدربين في المستقبل من خلال ادخالهم في برنامج يتألف من عده مراحل، حيث سيشارك المتدربون في دورات تشمل العديد من الاختصاصات ومن ثم التدرب على طريقة عقد الدورات لنخرج جيلاً اخر من المدربين الاكفاء الذي سيضيفون الكثير لمصارفهم بالدرجة الاولى وللقطاع المصرفي بصورة عامة. حيث سيكون الاعتماد في المستقبل على هؤلاء المدربين في عقد الدورات.

ان الاقبال الكبير على الدورات التدريبية التي عقدناها مؤخرا يزيدنا املاً في الاستمرار بتقديم هذه الخدمة المهمه، ونأمل من مصارفنا الاعزاء الاستمرار بأشراك موظفيهم في هذه الدورات والتي ستعود بالنفع على المشاركين والقطاع المصرفي.

علي طارق مصطاف
المدير التنفيذي
رابطة المصارف الخاصة العراقية

الإقتصاد بعد الإصلاح

محمد عبد الحميد موسى
سكرتير التحرير

باتت ملامح النهوض بواقع الاقتصاد العراقي تلوح في الافق ، بعد الاجراءات الاخيرة التي إتخذتها الحكومة بحزمة من الاصلاحات التي تمس الجانب الاقـــــــتصادي والمالي والذي يصب في خدمة المواطن بشكل عام والاقتصاد بشكل خاص .

إذ يشكو العراق من ضعف في الايرادات كان السبب فيها هو التراجع الكبير في اسعار النفط والزيادة الملحوظة في المصروفات ، مما جعل اللجوء الى التقشف كأحد الحلول التي اتخذتها الحكومة لمواجهة الوضع الاقتصادي الراهن .

حزمة الاصلاحات التي أطلقتها الحكومة من اصلاح بنية النفقات وايرادات الدولة ومعالجة التهرب الضريبي والتعرفة الكمركية وخفظ المعدل الاعلى للرواتب سيكون لها الاثر الكبير في النهوض بالاقتصاد .

من العوامل التي تؤثر بشكل مباشر في حركة الاقتصاد هو الفساد ، فلابد من تنشيط دور المؤسسات الرقابية والكشف عن المفسدين ووضع معايير لتقييم أداء تلك المؤسسات .

المبادرة التي أطلقها البنك المركزي العراقي ووزارة المالية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعم قطاعات الصناعة والزراعة والاسكان سيكون أضافة لحزمة الاصلاحات الحكومية في انعاش الاقتصاد وستجنب العراق الاعتماد على النفط و القروض الخارجية وبالتالي القضاء على البطالة والفقر .

إذ تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة حجر اساس نمو وتطور الاقتصاد ، كما انها تلعب دورا اساسيا في هذه المرحلة الانتقالية لكونها ليست بحاجة الى اموال كبيرة ولا الى مهارات وتكنولوجيا متقدمة ، كما انها تساعد على تشغيل الايدي العاملة لكونها مشاريع تعتمد على كثافة العمل و رأس المال وان استثمارات الدولة في هذه المرحلة موجهة نحو اعادة تأهيل البنى التحتية للبلد.

تحت رعاية محافظ البنك المركزي الأردني
معالي الدكتور زياد فريز
أعمال منتدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة: الطريق للنمو الاقتصادي
٢٦ ـ ٢٧ آب / ٢٠١٥ عمان ـ المملكة الأردنية الهاشمية

"مباركة عربية لأنطلاق مبادرة البنك المركزي العراقي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة"

عقد في عمان للفترة من ٢٦-٢٧ اب أعمال منتدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة "الطريق للنمو الاقتصادي"، الذي ناقش التحديات التي تواجه المصارف العربية، وتأثيرها على واقع الشركات الصغيرة والمتوسطة، وأهمية تحسين فرصة وصولها لمصادر التمويل وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

وأكد المتحدثون في المنتدى على أهمية تبني استراتيجيات لرفع حجم التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة لأهمية دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص العمل، لاسيما وأن هذا النوع من الشركات هو الأكفأ في توظيف رأس المال.

وقال محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور زياد فريز، راعي المنتدى، إن الأردن يولي الشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة (start up) اهتماما كبيرا لدورها في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود.
وأضاف في كلمته الافتتاحية لأعمال المنتدى أن البنك المركزي الاردني وفر ما يقارب مليار دينار للبنوك لإقراضها للشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة بشروط منافسة، لافتا إلى أن الحكومة تعتزم إنشاء صندوق في المملكة لتقديم ضمانات القروض للشركات الناشئة لدى البنوك التي تقرضها، كون هذا النوع من الشركات يعاني من الوصول إلى مصادر التمويل لافتقارها لسجل ائتماني يساعد البنوك على اتخاذ قرار التمويل.

الدكتور زياد فريز
محافظ البنك المركزي الاردني

بـدوره، قـال رئيس مجلس إدارة جمعية البـنوك في الأردن مروان عوض إن الشـــركات الصغيرة والمتوسـطة من أهم محـركات النمو الاقـتصادي لمساهمتها في الناتج الإجمالي المحـلي المسـتدام في مختلف دول العالم، بما في ذلك دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تشكل هذه الشركات نحو ٨٠ بالمئة من شركات القطاع الرسمي وتساهم بحوالي ٣٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي وتوظف حوالي ٥٠ بالمئة من العمالة في القطاع الخاص.

وأضاف، ان العوامل المالية والتنظيمية، والبـــنية التحتية، تعد من أهم المحددات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة للدخول في نشـاطات الصناعة والإنشـاءات والنقـل والسياحـة، خصوصا ما يتعلق بمتطلبات رأس المال والحـاجة لمهارات متخصصة، الأمر الذي يستدعي تأطير وتنفيذ الاستراتيجيات التي من شـأنها ضمان زيادة مشـاركة هذه الشـركات الاقتصادية وبالتالي المساهمة في مكافحة الفقر وتدني دخل الفرد، وتخفيض البـطالة التي تعاني منها الدول العربية.

وأكد أن التحدي الأكبر لهذا النوع من الشركات يتمثل في "الحـصول على التمويل"، حـيث أن أكثر من نصفها لا يستطيع الحصول على الائتمان، في حين أن الإقـراض المصرفي هو المصدر الرئيسـي لتمويل الشـركات الصغيرة والمتوسـطة، حـيث تشـير الإحـصاءات إلى أن الإقـراض المصرفي لهذه الشركات في الدول العربية يشكل حوالي ٩ بـالمئة من إجمالي الائتمان المصرفي، وبمبـلغ إجمالي يصل إلى ٥٠ مليار دولار.

وقـال عوض إنه بقـراءة عوامل الطلب والعرض والعوامل المؤسسـية والتنظيمية، فإن أهم العوائق والتحـديات التي تواجه الشـركات الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى التمويل، تتمثل في عدم اكتمال الإصلاحـات لترتيبـات الضمانات والبـنية التحـتية للمعلومات الائتمانية في العديد من الدول العربـية، إضافة لوجود ثغرات في الأطر القـانونية لتنفيذ العقود والتي تزيد من الخسائر المحتملة للبنوك في حـالات التعثر. ومن المعيقـات أيضا، بحسـب عوض، ضعف المنافسـة في الأنظمة المصرفية في بـعض الدول، ومحـدودية بـدائل تمويل الشـركات الصغيرة والمتوسطة من خارج القـطاع المصرفي، مثل التمويل الميكروي، والتأجير، أو أسـواق رأس المال، إلى جانب عوائق غير مالية متعلقة بمحـدودية الحسابات المالية والسجلات الائتمانية لتلك الشركات. ودعا إلى تطوير بـيئة مواتية لتسـهيل الإقـراض للشـركات الصغيرة والمتوسطة، مع المحـافظة على الاستقرار المالي، من خـلال إدخـال إصلاحات

مروان عوض
رئيس جمعية البنوك الاردنية

لتحسـين الاطر القـانونية والبـنى التحـتية،وتطوير منتجات مصممة خصيصا للشـركات الصغيرة والمتوسـطة، وتطوير التمويل غير المصرفي، خصوصـا التأجيـر التمويلـي، وتوفير شـروط بديلـة ومخصصـة لإدراج الشركـات الصغيرة والمتوسطة في أسواق المال، وتوفير قـاعدة بيانات تفصيلية وشـاملة عن الشـركات الصغيرة والمتوسـطة لمسـاعدة متخذي القـرار وواضعي السياسـات والمؤسسـات المالية على فهم احـتياجات تلك الشـركات واتخاذ التدابـير المناسبـة لدعمها.

وسام فتوح
الامين العام لاتحاد المصارف العربية

ناصر القحطاني
المدير التنفيذي
لبرنامج الخليج العربي (اجفند)

من جانبـه، قـال أمين عام اتحـاد المصارف العربـية وسـام فتوح، إن تنظيم منتدى المشروعات الصغيرة كطريق للنمو الاقتصادي، يأتي بـهدف إطلاق اسـتراتيجيات عربية على المستويات الوطنية لتفعيل عملية تمويل هذا النوع من الشركات لتعزيز دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العربي.

وقال المدير التنفيذي لبرنامج الخليج العربي للتنمية (اجفند)، ناصر القحطاني، إن البرنامج نفذ العديد من النشاطات في الدول العربية وحقق تميزا في عدد منها خصوصا في الأردن التي انطلق فيها أول بنك لتمويل المشروعات متناهية الصغر.

وأكد أن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر هو الطريق لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، لافتا إلى ان البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة مول نحو ١٠٠ ألف مشروع منذ انطلاقته في ٢٠٠٦، ويخرج سنويا نحو ١٠٠٠ مشروع.

وتناول المشاركون في جلسات المنتدى، الذي نظمه اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع البنك المركزي الاردني ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية وجمعية البنوك في الاردن والاتحاد العربي للمنشآت الصغيرة على مدى يومين، موضوعات تتعلق بالشمول المالي ودور القطاع المصرفي العربي والمؤسسات المالية والدولية، ومؤسسات ضمان المخاطر في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الناشئة.

وتضمنت فعاليات المنتدى استراتيجيات وآليات دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودور هذه المشروعات في النمو الاقتصادي بالوطن العربي، والشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتجربة الأردنية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والصيرفة الإسلامية ودورها في تمويل هذا النوع من المشاريع.

د. ماجد الصوري
عضو مجلس ادارة البنك المركزي العراقي

وبدوره استعرض البنك المركزي العراقي عبر ممثله د. ماجد الصوري التجارب العراقية في هذا الجانب وما تحقق عنها ودور الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركة العراقية للكفالات المصرفية ،و شرح الية الترليون دنيار ولماذا جاءت في هذا المرحلة التي يعاني فيها الاقتصاد العراقي حالة انكماش توثر على اغلب مفاصله، لافتا الى ان القروض التي تخصص لهذا النوع من المشاريع ستعمل على توسع الانتاج المحلي وانعاش الاقتصاد الوطني بجميع مفاصله.

واشار رئيس رابطة المصارف الخاصة العراقية الاستاذ وديع الحنظل الى ان المنتدى مهم في هذه المرحلة ويمكن العراق من الاطلاع على التجارب العربية والعالمية وياتي تزامنا مع اطلاق البنك المركزي العراقي ترليون دنيار للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وعن طريق المصارف الخاصة، وبين ان العراق يعاني نسب بطالة كبيرة وهذا المشروع (ترليون دينار) مهم في توفير فرص ويحرك عجلة الانتاج في كثير من المشاريع التنموية التي ينشدها العراق خلال المرحلة القادمة .

لافتاً الى ان المصارف الخاصة سيكون لها دور منشود في اقراض المشاريع الحقيقية وتمارس دورها في الرقابة التقويمية على الاداء لمختلف المشاريع التي سيتم اقراضها بهدف تحقيق الجدوى الاقتصادية، وان الرابطة تعمل على دعم برنامج الترليون دينار الذي ينمي المشاريع الصغيرة والمتوسطة على ان يطبق بالشكل الصحيح الذي يخدم الاقتصاد الوطني وضمن التعليمات والضوابط وبين ان التواجد الى جانب المصارف العربية والعالمية المشاركة يضيف شيئا جديدا الى الخبراء من خلال الاطلاع على تجارب الدول في هذا الميدان المهم ، حيث توجد دول حققت مشاريعها الصغيرة والمتوسطة نجاحات كبيرة وتمكنت من دعم اقتصاداتها بالكثير من المنتجات التي كانت ترهق موازناتها العامة بسبب الاستيراد من اسواق دول العالم المختلفة..

جانب من الحضور في المنتدى

واشار الى ان مد جسور التعاون مع مصارف دول المنطقة عبر شبكة علاقات معها تقود الى تطوير الخدمات المصرفية التي تقدمها مصارفنا العراقية الى الزبائن ، لاسيما ان الاقتصاد العراقي يحتاج الى خدمات مصرفية متطورة وقابليات متطورة تتعامل مع مبالغ مالية ضخمة تمثل رؤوس اموال لاستثمارها ينتظرها العراق خلال الفترة المقبلة ..

لقاء محافظ البنك المركزي الاردني بممثلي الرابطة
الاتفاق على توقيع مذكرة تفاهم
بين رابطة المصارف الخاصة العراقية وجمعية البنوك الاردنية

وعلى هامش المؤتمر اجتمع ممثلوا رابطة المصارف الخاصة العراقية في لقاء خاص مع السيد محافظ البنك المركزي الاردني الدكتور زياد فريز ورئيس جمعية البنوك الاردنية لتطوير العلاقات المصرفية بين العراق والاردن واشار السيد رئيس الرابطة الى ضرورة التعاون لتسهيل عمل المصارف الخاصة العراقية خصوصا ان التعاون التجاري بين العراق والاردن يشكل جزءا كبيرا ومهما للبلدين، وقد اتفق الحاضرون على توقيع مذكرة تفاهم بين رابطة المصارف العراقية وجمعية البنوك الاردنية تتضمن العديد من الفقرات منها التعاون في مجال التدريب وبناء القدرات لتخفيف التحديات التي تواجه القطاع المصرفي فيما يخص العلاقة بين البلدين اضافة الى التنسيق بين البنوك المركزية للبلدين بما يخدم المصارف الاعضاء.

البنك المركزي الأردني
CENTRAL BANK OF JORDAN

البنك المركزي العراقي
Central Bank Of Iraq

جمعية البنوك في الأردن
ASSOCIATION OF BANKS IN JORDAN

رابطة المصارف الخاصة العراقية
IraqiPrivate Banks league

أجتماع أمناء جمعيات المصارف في المنطقة العربية واوربا
٢٨ اب ٢٠١٥ / بيروت
العراق عضو مؤسس في مجلس الامناء لجمعيات المصارف العربية

شارك العراق متمثلا برابطة المصارف الخاصة العراقية في الاجتماع الاول لجمعيات المصارف العربية في العاصمة اللبنانية بيروت ليخرج الاجتماع بتوصية تأسيس مجلس الامناء لجمعيات المصارف العربية ويكون العراق عضو مؤسساً فيه.

حيث انعقد في العاصمة اللبنانية بيروت اعمال الاجتماع الاول لأمناء جمعيات المصارف العربية بحضور وفد من العراق يمثله رئيس رابطة المصارف الخاصة العراقية، وجاء هذا المؤتمر كمبادرة من اتحاد المصارف العربية، وحضور للأمناء العامين لجمعيات المصارف العربية والاقليمية، وبمشاركة ١٩ دولة عربية بالإضافة الى تركيا وقبرص وجنوب أفريقيا، ضمن طاولة حوار مستديرة".

تمت مناقشة تقريرين الاول تقدم به اتحاد المصارف العربية وصندوق النقد الدولي حول تأثير التشريعات والقوانين الدولية في أداء المصارف العربية وعملياتها المصرفية (de - risking) ومستقبل العمل المصرفي في المنطقة العربية، فيما خص التقرير الثاني التقييم للاقتصاد العربي الذي اعده الاتحاد والمقرر رفعه في ايلول المقبل الى مجموعة الاعمال (B20) للنظر فيه، تمهيداً لرفع التقرير الى قادة قمة العشرين في اجتماعهم في ١٥ تشرين الثاني المقبل برئاسة تركيا لهذا العام".

وتضمن التقرير الثاني مسحاً شاملاً ودقيقاً عن اقتصادات المنطقة العربية ضمن المحاور العشرة التالية (التجارة، البطالة، تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة، الفقر والاختلال في توزيع الثروة والدخل، الاستقرار الاقتصادي والسياسي، التمويل من اجل النمو والتنمية، البنية التحتية (المياه ـ الطاقة ـ الاتصالات)، الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي المباشر، الدور الاقتصادي للطاقة (الغاز والبترول) وحكم القانون والثبات التشريعي".

وتضمن الاجتماع مناقشة مجالات التعاون بين جمعيات المصارف العربية والاقليمية"، وخرج بتوصية هو "تشكيل مجلس للأمناء لجمعيات المصارف وأعتبر العراق عضو مؤسس فيه".

دور السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في تطوير النشاط الاقتصادي في العراق

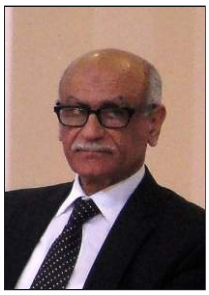

وليد عيدي عبد النبي
مدير عام الاحصاء والابحاث
البنك المركزي العراقي

ترتكز جهود البنك المركزي العراقي الرامية لتعزيز دوره في النشاط الاقتصادي على المحاور الثلاثة التالية:-

١- تحقيق الاستقرار النقدي.
٢- تهيئة البيئة المصرفية المناسبة.
٣- تطوير سوق راس المال.

تحقيق الاستقرار النقدي

يعتبر الاستقرار النقدي احد اهم اركان البيئة الجاذبة للأستثمارات سواء المحلية منها او الاجنبية وتتمثل عناصر الاستقرار النقدي التي يهدف البنك المركزي العراقي الى تحقيقها في استقرار المستوى العام للأسعار، واستقرار سعر صرف الدينار العراقي ويسعى البنك المركزي الى تحقيق ذلك من خلال تنظيم نمو السيولة المحلية في الاقتصاد الوطني بما يناسب وتمويل النشاط الاقتصادي الحقيقي.

عمل البنك المركزي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ بآليات وادوات مختلفة عن السابق،ويعود ذلك الى:-

أ- الاستقلالية المكتسبة التي حصل عليها البنك المركزي بموجب القانون الجديد له المرقم ٥٦ لعام ٢٠٠٤.
ب- حصول العراق على موارد النقد الاجنبي(ايرادات تصدير النفط العراقي) بعد توقف هذه الايرادات منذ التسعينات بسبب ظروف الحصار.
ت- توحيد فئات العملة العراقية(الدينار)بعد اصدار العملة العراقية الجديدة ذات المواصفات العالمية، واستخدام جميع انحاء العراق شمالاً وجنوباً بشكل موحد.

هذه الاسباب الذاتية والوضوعية ساعدت الى حد ما في تمهيد الطريق امام السياسة النقدية لتحقيق الاتي:-

١- استطاعت السلطة النقدية في العراق مابعد ٢٠٠٣ ومن خلال ادواتها من خفض معدلات التضخم الجامح (الاساس) من(٣٩%) عام ٢٠٠٤ الى المرتبة العشرية الواحدة ليسجل ما نسبته(٢،٤%) لشهر حزيران من عام ٢٠١٥، حيث تم العمل باشارات سعر الصرف، وسعر الفائدة ضمن الية جديدة بهدف السيطرة على مناسيب السيولة النقدية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال استخدام البنك المركزي لآليات وادوات حديثة ساعدت في الوصول الى الهدف الرئيس وهو السيطرة على التضخم وشملت الاليات:

أ- مزادات العملة الاجنبية .
ب- مزادات الحوالات والسندات او عمليات السوق المفتوحة .
ت- تسهيلات قائمة للاقراض .
ث- تسهيلات قائمة للايداع .
ج- انشاء نظام المدفوعات .
ح- متطلبات الاحتياطي .
خ- تحرير اسعار الفائدة .

٢- استقرار سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي والتي ادت الى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للاسعار، وقد انعكس ذلك في تعزيز الاستقرار والثقة بمناخ الاستثمار، كما ساهم ارتفاع رصيد اجمالي الاحتياطيات الاجنبية الى(٧٢،٦) مليار دولار في نهاية حزيران ٢٠١٤ والتي بلغت حالياً قرابة(٦٧) مليار دولار بتلبية متطلبات دعم سعر صرف الدينار العراقي والمحافظة على معدلات التضخم عند مستويات مقبولة ودعم الثقة بالعملة المحلية والمحافظة على نظام مالي مستقر، كما تمكن البنك المركزي ومن خلال التنويع في اسلوب ادارة هذه الاحتياطيات وفقاً لمعايير الضمان والسيولة والربحية من تقوية هذا الاحتياطي. وتجدر الاشارة الى ان نسبة الاحتياطي الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت(٤٥،٠%) عام ٢٠١٥ وهذا يعكس قدرة الاقتصاد العراقي على تغطية الاستيرادات لمدة(٩) اشهر مؤشر جيد وايجابي بحسب المعايير الدولية.
٣- عودة التعاملات بالدينار العراقي كمخزن للقيمة من خلال ثقة الجمهور، وزيادة الطلب النقدي على العملة المحلية .
٤- الحد من ظاهرة الدولرة واستقرار الطلب النقدي واختفاء ظاهرة تعدد اسعار صرف الدينار العراقي .
٥- تحرير اسعار الفائدة وازالة الكبح المالي المتمثل بخطة الائتمان التي كان يفرضها البنك المركزي على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية المختلفة .
٦- استطاع البنك المركزي وفقاً لنظام ادارة الدين والتحليل المالي (DAMFAS) التابع للامم المتحدة التوصل الى تحديد المدونية الخارجية والتفاوض مع نادي باريس ونادي لندن والتوصل الى خفض الديون فضلاً عن قيام البنك المركزي بمتابعة القروض الممنوحة الى الدول الخارجية من قبل العراق.

تهيئة البيئة المصرفية المناسبة

ان البيئة المصرفية السليمة، تعتبر من اهم شروط تحقيق الكفاءة في عملية تخصيص الموارد وبالتالي توفير التمويل المناسب للنشاط الاقتصادي. لذلك فأن هدف تطوير الجهاز المصرفي وضمان سلامته لا يقل اهمية عن هدف الاستقرار النقدي، حيث تعتبر وحدات الجهاز المصرفي احدى القنوات الحيوية التي تلعب دوراً "بارزاً" في النشاط الاقتصادي، فهي بمثابة حلقة وصل بين وحدات الفائض، ووحدات العجز في الاقتصاد او بين المدخر والمستثمر، وفي ضوء ذلك اولى البنك المركزي عملية اصلاح للقطاع المالي والمصرفي عناية كبيرة وذلك لضمان سلامته وسمعتة وتطوير انشطته، ومن ابرز ملامح جهود البنك المركزي في هذا المجال:-

١- الغاء خطة الائتمان السنوية التي كان يعدها البنك المركزي للمصارف وترك صلاحية وضع خطة الائتمان من قبل مجلس ادارة كل مصرف.
٢- السماح للمصارف بتقديم القروض الكبيرة المشتركة التي يساهم في تقديمهما اكثر من مصرف .
٣- تقديم القروض وفق دراسات جدوى اقتصادية وبضمانات مناسبة ومتابعة استخدامها في الاغراض المخصصة لها.
٤- تطبيق اللائحة الارشادية لتصنيف الائتمان ووضع تخصيصات مالية تتناسب مع المخاطر الخاصة بكل صنف من اصنافها الستة بدءاً من الائتمان الممتاز وانتهاءاً بالائتمان الخاسر لضمان سلامة العمل المصرفي .
٥- اصدر البنك المركزي العراقي قراراً بزيادة رؤوس اموال المصارف لتصل الى (٢٥٠) مليار دينار في غضون ثلاث سنوات اعتباراً من ٢٠١٠/٦/٣٠ وقد استطاعت غالبية المصارف تحقيق ذلك، ويعتبر هذا النمو ايجابياً لاستقرارها المالي وتعزيزاً لقدرتها في مواجهة المخاطر وسعى البنك المركزي لزيادة رؤوس اموال شركات التحويل المالي من (١٠) مليار في ٢٠١٢/٦/٣٠ الى (١٥) مليار دينار في ٢٠١٣/٦/٣٠ والى (٤٥) مليار دينار في ٢٠١٤/٦/٣٠ وزيادة راسمال شركات الصرافة الى (٥٠٠) مليون دينار و(واحد مليار) دينار عراقي لشركة القروض الصغيرة والمتوسطة المحدودة و(٢) مليار دينار للشركات المساهمة و(١٠) عشرة مليارات لشركات اصدار الباقات الالكترونية وسيستمر البنك في التاكيد على سياسة التواصل المستمر مع وحدات الجهاز المصرفي وخلق الشروط الكفيلة بايجاد بيئة مصرفية داعمة للاستقرار النقدي وايجاد نظام مدفوعات وطني فعال ومتطور في الخدمات المصرفية والمالية محلياً ودولياً .
٦- منح اجازات لشركات تقديم الصغيرة والمتوسطة حيث تنظم اعمالها التعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي وبموجب ذلك تأسست الشركة العراقية للقروض الصغيرة والمتوسطة بتاريخ ١٨/٥/٢٠٠٩ ، كما منح البنك اجازه لشركة مساهمة خاصة لضمان القروض وهي الشركة العراقية للكفالات المصرفية وهي شركة مالية غير مصرفية واصبح عدد المساهمين في راسمالها من المصارف الخاصة(١٦) مصرف خاص وبموافقة البنك المركزي العراقي بكتابة المرقم ٩/٣/٣٦٦٦ في١٨ ايلول ٢٠٠٨، وان نسبة الضمان الذي تمنحة الشركة يتوقف على طبيعة كل قرض الا ان النسبة يمكن ان تصل الى(٧٥%) من قيمة القرض الذي يعتمده المصرف، كما ساهمت جهود الاصلاح الهيكلي في تحسين كفاءة القطاع المصرفي ودعم ملاءته المالية من خلال تحديث الاطار التشريعي ومراجعته بما يعزز زيادة الاعتماد على قوى السوق، والمنافسة والسعي الى مواكبة التعديلات القانونية التي تطلبها تنفيذ الخطة الستراتيجية في مجال الرقابة على المؤسسات المصرفية وغير المصرفية والتي تسهل من تفعيل اشراف البنك عليها .
٧- الاستمرار في متابعة تنفيذ الفقرات غير المنفذة من مذكرة التفاهم وخطة العمل الملحقة بها الخاصة باعادة هيكلة مصرفي الرافدين والرشيد، حيث كان للبنك المركزي العراقي رؤية واضحة باتجاه هيكلة المصارف الحكومية(الرافدين والرشيد) والتي ستنعكس وتعمل على تطوير الواقع المصرفي العراقي وصولاً الى القطاع المصرفي العالمي، باعتبار ان القطاع المصرفي العراقي يخطو خطوات جادة وحقيقية نحو التوسع على الصعيد المحلي وزيادة رؤوس الاموال وهذا ان دل على شيء انما يدل على اتجاه حقيقي لزيادة رصانة الجهاز المصرفي، وتعميق متانتة الماليـــة، وزيادة عدد فروعه والخدمات المقدمة من قبلها لمختلف القطاعات والشرائح الاجتماعية، وذلك بتشجيعه على فتح المزيد من الفروع واصدار بطاقات الائتمان، وتيسير الصرافات الالية، واقتناء أنظمة مصرفية شاملة واصدار الصكوك الالكترونية وانشاء صناديق الاستثمار وغيرها.
٨- التحول من الرقابة المصرفية المتحكمة الى الرقابة القائمة على اساس ما يسمى الرقابة الوقائية التلقائية التي استطاع البنك المركزي العراقي على اساسها وبموجب قانونه وقانون المصارف رقم(٩٤) لسنة ٢٠٠٤ من فرض عمليات الرقابة الوقائية عبر اللوائح التنظيمية وتطبيقها بعيداً عن الاجراءات الادارية الرقابية القسرية، وهو الامر الذي يمكن الجهاز المصرفي بالعمل على وفق نظم مرنة وكفوءة في ترصين العمل المصرفي .
٩- أعادة النظر بالتشريعات المصرفية في العراق من اجل النهوض بالواقع المصرفي، حيث عقد البنك المركزي العراقي ورشة عمل لتعديل قانون البنك المركزي رقم(٥٦) لسنة ٢٠٠٤ وقانون المصارف رقم(٩٤) لسنة ٢٠٠٤ واعداد قانون خاص بالمصارف الحكومية وارسل الى مجلس النواب لاقراره ضمن خطته التشريعية كما اعد قانون أخر للمصارف الاسلامية يجري تدقيقة في مجلس شورى الدولة، وقانون جديد مكافحة غسل الاموال رقم(٩٣) لسنة ٢٠٠٤ كما واعد البنك المركزي مسودة مشروع قانون لضمان الودائع والذي سيرفع الى مجلس الوزراء، وتجدر الاشارة الى أن اعادة النظر في تعديل القوانين ذات العلاقة بالسياسة النقدية كقانون الشركات، قانون الاوراق المالية، وقانون الاستثمار يتطلب التنسيق بين الجهات المختصة بذلك لغرض الموائمة والخروج بنتائج جيدة تنصب في الارتقاء بالاقتصاد العراقي، كما واعد هذا البنك لائحة بتعليمات الصيرفة الاسلامية للعمل بموجبها من قبل المصارف الاسلامية القائمة ولحين تشريع قانون المصارف الاسلامية، اما بخصوص عملية الدمج بين المصارف فقد اصدر البنك المركزي اكثر من اعمام لتشجيع الاندماج بين المصارف بهدف خلق وحدات مصرفية قوية قادرة على المنافسة وتقديم اجود الخدمات للجمهور، كما حث المصارف على تقديم القروض المشتركة وايداع نسبة من ودائع المصارف الحكومية لدى المصارف الخاصة حيث اودع مصرفا الرافدين والرشيد قرابة(١٤٠) مليار دينار لدى ستة مصارف خاصة حتى الان .
١٠- طبق البنك المركزي العراقي لجنة بازل(١) منذ العام ١٩٩٤ بقرار من مجلس ادارته على المصارف المجازة في العراق ووفقاً لاتفاق بازل(٢) قامت المصارف باستحداث وحدات لادارة المخاطر فيها وتطبيق ما يمكن تطبيقة من أ)الحد الادنى من متطلبات راس المال، ب)عملية المراجعة الاشرافية و ج) انضباط السوق، اما بخصوص بازل (٣) فان البنك المركزي اصدر تعليماته الى المصارف برفع الحد الادنى لرؤوس اموالها الى(٢٥٠) مليار دينار كركيزة من ركائز هذا المعيار .
١١- نفذ البنك المركزي العراقي النسخة المحدثة من النظام المحاسبي ICBSالمجهز من قبل شركة BMLاعتباراً من ٢٠١٤/٣/١ والذي يعد من احدث النظم لتطوير عمل الجهاز المصرفي .
١٢- السماح للمصارف الاجنبية العمل في العراق تماشياً مع قانون الاستثمار، وتحفيز المصارف العراقية على ابتكار الآليات لتحسين ادائها وخلق جو من المنافسة حيث سعى البنك المركزي العراقي نحو تشجيع الاستثمار الحقيقي وتقوية فرص التنمية، والذي تجسد في سياسة تحرير الخدمات المصرفية من خلال السماح للمصارف

الاجنبية بـ :
أ) أنشاء كيان مصرفي او مالي مملوك للاجانب بشكل كامل ب) فتح فروع للمصارف الاجنبية في العراق والتي بلغ عددها (١٨) فرع جـ) المشاركة في رؤوس اموال المصارف العراقية وبدون حدود وذلك بموجب قانون المصارف لسنة ٢٠٠٤ انطلاقاً من مبدأ ان المصارف العراقية شريك رئيسي في عملية التنمية الاقتصادية وبلغ عدد المشاركات سبعة وقد تراوحت نسب هذه المشاركة بين حد ادنى بلغ(١٠%) وحد اعلى بلغ (٨١%) ويأتي دور البنك المركزي العراقي في دعم هذه المصارف، من خلال تسهيل عملها في سبيل التعاون المشترك سيما وان القطاع المصرفي العراقي يحتاج الى مرحلة من الاندماج مع المصارف الاجنبية العاملة في البلاد من اجل الاستفادة من خبراتها وتطوير القطاع المصرفي العراقي لخلق قاعدة تعامل مالي متطورة، كما انها ستسهم في دعم الاقتصاد وخلق منافسة مع المصارف المحلية وستعزز الثقة بالسوق العراقية، فضلاً عن ان دور المصارف والشركات الاجنبية سيكون انجازاً مهماً من حيث جذب الاستثمارات وادخال رؤوس الاموال وخلق منظومة تعامل مالي وتسهيلات مصرفية مطلوبة لأي بيئة استثمارية .

١٣- الدور الكبير لمكتب مكافحة غسل الاموال المستقل حالياً وادارياً وقانونياً كصمام الامان للعمل المصرفي، وحماية المصارف مما يصب في ترصين عمل وكفاءة الجهاز المصرفي في العراق ومنع تسرب الاموال غير النظيفة اليه..

اما أهم المشاريع المنجزة من قبل البنك المركزي العراقي والهادفة الى تطوير القطاع المصرفي وتحسين الرقابة المصرفية:-

استكمل البنك المركزي خلال عام ٢٠١٥ العديد من الخطوات التطويرية في بعض الانظمة المصرفية التي استحدثها في السنوات السابقة منها:-

- انجاز المتطلبات الفنية لتحديث انظمة المدفوعات العراقي (CSD,ACH,RTGS) من خلال اضافة وظائف وفعاليات لتحسين اداء النظام واستخدام تقنيات حديثة في البرامجيات التي يعمل عليها النظام.

- تنفيذ نظام مقاصة الصكوك الالكترونية واعتماده بديلاً عن غرفة المقاصة اليدوية لكافة فروع المصارف الحكومية والاهلية في بغداد وبقية المحافظات .

- اعداد نظام خدمات الدفع الالكتروني للاموال ووضع الأطر القانونية له وذلك لتنظيم عمل مزودي خدمات الدفع الالكتروني للاموال .

- عمل دراسة جدوى لمشروع انشاء ترتيبات اقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البيئية وتوقيع العقد مع شركة BOOZ كشركة استثمارية وكان صندوق النقد العربي الطرف الاول نيابة عن البنوك المركزية .

اما المشاريع المستقبلية لنظام المدفوعات العراقي فهي:-

١. اطلاق البنية التحتية لانظمة الدفع بالتجزئة (الدفع عن طريق بطاقات الائتمان من خلال الصراف الالي(ATM) ونقاط البيع (POS)والمقسم الوطني والدفع عن طريق الموبايل، حيث يوفر نظام الدفع بالتجزئة في العراق الفرصة للمصارف العراقية في تسهيل التعاملات بين الزبائن، فضلاً عن تنشيط السوق المحلية، وتقليل التعامل بالنقد وخلق التنافس بين المصارف في تقديم خدمات دفع الكترونية جديدة لجذب الزبائن وانعاش الاقتصاد المحلي.

٢. تفعيل النظام المحدث (upgrade) لجميع الانظمة وتم نصب الاجهزة والمعدات الخاصة بالنظام خلال النصف الاول من عام ٢٠١٤.

٤. شراء معدات وخوادم (server) اضافية لتتوافق مع الانظمة المحدثة ولتكون اجهزة بديلة جاهزة في حالة حدوث اي كوارث، وكذلك شراء تراخيص جديدة لقاعدة البيانات.

٥. توحيد المواصفات الامنية للصكوك المسحوبة على جميع المصارف لغرض توفير حماية اكبر للصكوك والحد من عمليات التزوير.

تجدر الاشارة الى نسبة الائتمان الممنوح الى الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠١٤ هي بحدود (٨،٨%)، الا ان دور زيادة انتشار الائتمان سيعزز من نمو القطاع المصرفي وذلك يتضح من خلال ارتفاع اجمالي رصيد الائتمان النقدي لدى المصارف التجارية عام ٢٠١٤ بنسبة (١٣،٥%) قياساً بعام ٢٠١٣، الا ان الكثافة المصرفية لا زالت دون مستوى الطموح وتبلغ حالياً مصرف واحد لكل (٣٥٠٠٠) نسمة.

تطوير سوق راس المال

يلعب سوق راس المال دوراً اساسياً في دفع عجلة النشاط الاقتصادي باعتباره وعاءاً ضرورياً لحشد وتعبئة المدخرات الوطنية ولجذب الاستثمارات الاجنبية ومن هذا المنطلق عمل البنك المركزي العراقي على تطوير وتفعيل السوق الاولي والثانوي للسندات والاسهم من خلال:-

- العمل بنظام ايداع وتسجيل السندات الحكومية CSD حيث انه يوفر الضمانات المالية الحكومية ويوفر (نظام الايداع للاوراق المالية) الالية لوزارة المالية، وللبنك المركزي العراقي لادارة السيولة وكذلك العمل على توسيعه ليشمل المؤسسات المالية غير المصرفية كهيئة التقاعد، وشركة التامين الوطنية في السوق الاولية وفي النية ربط هذا النظام بنظام التداول الالكتروني لسوق العراق للاوراق المالية من اجل تفعيل السوق الثانوية.

ان تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب السعي الحثيث من الحكومة لتوسيع طاقة الاقتصاد العراقي لاستيعاب المزيد من الانفاق دون ضغوط تضخمية، وهذا يتطلب وضع برنامج لازالة الاختناقات وتوفير قدرات اضافية لانتاج السلع والخدمات ذات الطابع المحلي وان ينفذ هذا البرنامج بوتيرة اسرع من نمو الايراد النفطي، وان تضمن الحكومة استخدام الجزء الاكبر من المورد النفطي لتنمية الاقتصاد العراقي، وتطوير القطاعات الاقتصادية المهمة (الصناعة، الزراعة،الاسكان،السياحة،والنقل وغيرها) فعلى سبيل المثال ان الاستغلال الامثل في قطاعي الاسكان والسياحة يخلق فرصاً لتشغيل الايدي العاملة وهدفاً لتحقيق التنمية وذلك من خلال استيراداتها ومدفوعاتها الخارجية واستيراد القطاع الخاص وتفعيل القوانين التي تخدم مناخ الاستثمار الخاص والتخفيف من البيروقراطية، وذلك طرح هذا البنك مشروعين تنمويين مهمين لتطوير القطاع الحقيقي وهما تخصيص مبلغ (٥) ترليون دينار من موارده الذاتية لتقديمة للمصارف الاختصاصية الثلاث (الزراعي،الصناعي،العقاري) اضافة الى (صندوق الاسكان) لتطوير القطاعات ذات العلاقة بعملها فضلاً عن تخصيص مبلغ (١) ترليون دينار لتقديمة للمصارف لمنحة للمشاريع الصغيرة بحدود (٥) مليون دينار وصولاً الى (٥٠) مليون دينار لكل مشروع ومنح المشاريع ذات الاولوية الاقتصادية قرضاً بمبلغ (١٠٠) مليون دينار، والمتوسطة بفائدة (٥،٥%) ولمدة مابين (٥،٣) سنوات مع فترة سماح (ستة اشهر)،وتشمل هذه القروض قرابة (٩٠) فرعاً من فروع الاقتصاد الوطني.

ويتضح مما تقدم ان السياسة النقدية التي يعدها وينفذها هذا البنك قد ساهمت في كبح جماح التضخم، وتحقيق معدلات نمو معقولة بالرغم من الاثار المالية الناجمة عن انخفاض اسعار النفط، كما ساعدت في تطوير القطاع المصرفي من الناحيتين التنظيمية والتشغيلية ليلعب دورة المطلوب في تحقيق الاستخدام الكفوء للموارد المالية المتوفرة في الاقتصاد الوطني لخدمة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المصارف ودعم الاصلاحات

ياسر المتولي

لعل الحدث الابرز الذي يشغل الشارع العراقي الان هو ما آلت اليه التظاهرات الشعبية من قرارات حكومية توصف وللمرة الاولى بالجريئة كونها تخطت مخاوف المحاصصة المقيته ،ما يهمنا منها كقطاع مصرفي تلك التي تتعلق بالاصلاحات الاقتصادية .
من المفيد الاشارة الى ان القطاع المصرفي العراقي وخصوصا المصارف الاهلية الخاصة قد عانت الكثير من التهميش واللامبلات في سياسات متخبطة اوصلت البلد الى ماهو عليه الان ،وكان المصرفيون يتحدثون بصوت منخفض عن هذه المعاناة خشية غضب الحيتان ،وبين فينة واخرى تصدر تصريحات خجولة تشير الى مطالبات مشروعة ولم تجد اذان صاغية .

مرت رابطة المصارف بعدة مراحل من التصدي للمعوقات والتي استطاعت من خلالها رفع بعض الغبن الذي اصاب المصارف الى ان تبدلت الصورة بعد الادارة الجديدة للجهة الرقابية التي تشرف على القطاع المصرفي الخاص والتي حاولت رأب الصدء في العلاقة غير المتوازنة بين المركزي والمصارف ،تحققت انجازات بجهود استثنائية يمكن قراءتها في المتحقق مؤخرا .
الان ارتفعت الاصوات والمطالب المشروعة على كافة المستويات ،مايعني المصارف منها التفكير بصوت عال لرفع الحيف كليا ولكن بموازات ذلك لابد من ان تنحى المصارف باتجاه تصحيح مسارها بما يؤهلها في الدفاع عن حقوقها لاان تضل اسيرةالمصالح الضيقة التي تضيع حقوقها في العمل بحرية تامة بعيدة عن شبهات الشكوك بالفساد لتثبت قدرتها على قيادة الملف الاقتصادي مسقبلا .
ازاء هذه الحقيقية وفي ضوء مستجدات المرحلة والمتمثلة بأطلاق حزم الاصلاحات وخصوصا الاقتصادية منها تستدعي من القطاع المصرفي التمسك برابطته العتيدة ليصار الى توحيد الخطاب المصرفي ازاء الاحداث الاقتصادية والعمل طوعا على الاسهام الفعلي للتصدي الى التحديات التي تواجه اقتصاد البلد ليس في الاقوال والتصريحات انما بالعمل الجاد والمبادرات الجريئة لتعزيز قدرات البلد الاقتصادية .

تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية يتطلب دور واضح من قبل القطاع المصرفي الخاص يمكن اثباته من خلال انجاح مبادرة البنك المركزي مثلا باطلاق ترليون دينار كقروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ،اجده فرصة ثمينة لدعم هذه البرامج رحم البرنامج لان نجاح هذه المبادرة ووضعها في المسار الصحيح من خلال عدم فسح المجال امام المفسدين للاستحواذ على هذه الاموال انماسيحقق جانب مهم من اهداف الاصلاحات يتعلق بتنشيط الانتاج الوطني ،وبذلك تثبت المصارف الخاصة اهليتها وقدرتها على قيادة الملف الاقتصادي لاسهامها في دعم توجهات الحكومة التنموية لتنويع مصادر الدخل وتنشيط الانتاج.
ننتظر من الرابطة وهي ذراع المصارف في التمثيل الحقيقي لها امام الحكومة ان تضطلع بدور جديد يصب في دعم وتنفيذ حزم الاصلاحات وبالاخص الاقتصادية منها.

الإصلاح الإقتصادي ومسار المصارف

عبد الحسين المنذري
مدير عام مصرف النهرين الاسلامي

تشير الدراسات الاقتصادية العالمية الى أن عملية النمو الاقتصادي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بنمو أموال المصارف، ولهذا تولي الحكومات في دول العالم اهتمامها بالقطاع المصرفي من خلال تهيئة المستلزمات الأساسية لسلامة أعماله من قوانين رصينة أساسية تنظم الأعمال المصرفية وقوانين ساندة في مقدمتها "غسيل الأموال و"ضمان الودائع" و"ضمان الائتمان الممنوح" وغيرها من اللوائح والتعليمات الدولية.

تنظيم القطاع المالي

حيث نرى ان أغلب الدول تضع جميع أموالها وإمكاناتها في البنوك الرصينة وتوكل لها تنظيم القطاع المالي وتمويل مشاريع التنمية وحركة التجارة والاستثمار.
ففي الكونغرس الأميركي مثلا هناك لجنة مختصة بمراقبة عمل القطاع المصرفي الأميركي لأهمية وجود هكذا لجنة لمراقبة إدارة الأصول المالية والمصرفية والبالغة تريليونات الدولارات بعضها أموال محلية وأخرى أموال مهاجرة من جميع قارات العالم.
إذن، إن أهمية إصلاح القطاع المصرفي من أساسيات تحقيق النمو والإصلاح الاقتصادي؛ ذلك لأن ضعف القطاع المصرفي يؤدي الى شلل الحركة الاقتصادية، وإن الأزمات المصرفية إذا ما حدثت فإنها ستضرب جميع قطاعات الاقتصاد.
وقد لاحظنا عند انهيار بنك "ليمان برذر" في أميركا ماذا ترك من انهيارات في مصارف وشركات تأمين وشركات استثمار وبورصات أسهم وسندات في أميركا وآسيا وأوروبا وغيرها، وقد لجأت عدة حكومات الى تخصيص لجان للرقابة على المصارف ومنحتها الاستقلالية والدعم حيث يتم تعيين رئيس لجنة الرقابة ومعاونيه من قبل رئيس الوزراء لكي تكون هذه اللجنة قوية ومدعومة من أعلى سلطة في الدولة ولا تخضع لضغوطات السياسيين ومالكي المصارف عند اكتشاف مخالفات مصرفية مؤثرة في سلامة المصرف ،وهذا ما يحدث في لبنان، إذ يتم تعيين لجنة الرقابة من قبل رئيس الوزراء، ما نراه اليوم ان القطاع المصرفي العراقي قد تخلى عن دوره الاستثماري والتنموي وذهب الى المجال التجاري راكضا "خلف الأرباح الكبيرة والسريعة، وهذا النشاط يحقق مصالح ذاتية للمصارف إلا أنه يمثل خطرا" على انعاش القطاعات الاقتصادية المتعددة ويزيد من حالات الفقر والبطالة ونقص الخدمات الأساسية في قطاعات الطاقة والنقل وكذلك ضعف قطاع الإسكان وهذه القطاعات حيوية وديناميكية لصلاح أي اقتصاد لارتباطها بالحياة اليومية للإنسان.

مصرف تنموي

إن تنفيذ فكرة تأسيس مصرف استثماري تنموي يختص بتمويل قطاع الأعمال برأسمال مشترك من المصارف الحكومية والخاصة ورجال الأعمال، يكتسب أهمية كبيرة في تنشيط قطاع الاستثمار شريطة أن يدار هذا المصرف بعقلية وروحية القطاع الخاص لكي يدار بطريقة حرة وتكون قرارات مجلس إدارته قوية وسريعة.
وإذا ما تأسس هذا المصرف ونجح فسيكون عامل جذب لأموال مستثمرين من داخل وخارج البلد عن طريق إصدار قانون للصناديق والصكوك الاستثمارية، حيث يتطلب تمويل المشاريع أموالا ضخمة لا تتأتى إلا من خلال أموال عابرة للقارات سعياً لتخفيف الضغط على الموازنة العامة للدولة التي ما عادت قادرة على تهيئة الأموال للمشاريع الاستثمارية، حيث أخذت الموازنة التشغيلية تزحف على الموازنة الاستثمارية لالتهامها كما التهمت البقرات السبع العجاف البقرات السبع السمان، لذلك دعونا لإصلاح مسار القطاع المصرفي إجمالا.

الركود الإقتصادي في العراق

د. مظهر محمد صالح
المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء

رؤية تشخيصية

ثمة مظاهر ثلاثة تؤشر حالة الركود او الانكماش الاقتصادي الراهن في العراق .فمعدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي مازالت تقدر باقل من ١% وان البطالة الاجمالية هي بنحو ٢٨ % من اجمالي قوة العمل لاسيما بين صفوف الشباب ، اما التضخم فهو الاكثر غرابة ، اذ ظل التضخم السنوي الاساس دون نسبة ٢%على الرغم من تقلب سعر الصرف الذي زاد هبوطه على١٢ % مقارنة بالمعدل الرسمي المستقر والثابت لسعر الصرف ذلك لأسباب تقيدية فرضتها المادة ٥٠ من قانون الموازنة الاتحادية للعام ٢٠١٥ والتي الزمت البنك المركزي العراقي بتقييد مبيعاته من العملة الاجنبية وبسقف محدد لايزيد على ٧٥ مليون دولار في كل يوم عمل. وقد ازيل اثر المادة ٥٠ آنفاً بقرار المحكمة الاتحادية الذي صدر مؤخراً من العام الحالي الامر الذي ادى الى ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي وتحسنه ليصبح على مقربة من سعره الرسمي وبفارق لايتعدى ٥% في سوق الصرف ولاسيما خلال الاسبوع الاخير من شهر تموز ٢٠١٥. وازاء التلازم الواسع بين مظاهر الركود ومتغيراته الثلاث (ارتفاع البطالة وانخفاض النمو وانكماش الاسعار) فان الاقتصاد العراقي صار محاطاً بظاهرة نقدية شديدة الغرابة وهي اقرب الى ظاهرة فخ السيولة Liquidity trap الذي يؤشره سلوك الطلب النقدي الشديد على الدينار والدولار معا ، مما ولد علاقة ارتباط بين سعر الصرف والمستوى العام للاسعار من خلال سعر الفائدة الحقيقي الموجب وهي علاقة تتعاكس مع ما كان عليه الحال في ازمنة التسعينيات التضخمية. فالعلاقة بين سعر الصرف والمستوى العام للاسعار هي شديدة الغرابة وتكاد تكون اليوم تحوطية Hedge في تطور سلوك سوق النقد نفسها ازاء الانتقال من فخ سيولة بالدينار الى فخ سيولة بالدولار.

ان الرجوع الى الازمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد في تسعينيات القرن الماضي وإبان تدهور الحساب الجاري النفطي يوم كانت الموازنة تتغذى برافعة مالية بديلة قوامها الاصدار النقدي التلقائي (عبر توسيع الدين العام الداخلي الممول بحوالات الخزينة مقابل الاصدار النقدي ومن ثم ارتفاع معدلات الطلب الكلي) فان توافر السيولة المحلية بافراط وقت ذاك قد عزز حالة الهروب من النقد صوب السلع خوفا من تحمل فائدة حقيقية سالبة وهو مايمكن تسميته بالتزاحم الداخلي Crowding in. وبهذا فان القوى الهيكلية المولدة للتوقعات التضخمية (ولاسيما قوى فائض العمليات - واقصد الربحية والريعية) تمتلك سلوكا مؤثرا في تحريك تلك العربة او الواسطة النقدية المتمثلة بقدرة المالية العامة على تمويل الموازنة بالتضخم او عن طريق الاصدار النقدي الفائق لمواجهة اوتعويض الاثار التضخمية الناجمة عن تدهور سعر صرف الدينار العراقي كقيمة خارجية للنقود وانتقالها المباشر الى الاسعار النسبية من السلع الاساسية وغيرها كافة ولاسيما الغذائية التي كانت تشكل ٦٢ % من نفقات ميزانية الاسرة.

وبهذا فان التوقعات التضخمية التي يولدها سوق الصرف تتحول الى قوى تضخمية فعلية يؤشرها ارتفاع المستوى العام للاسعار بمجرد نمو معدلات السيولة العامة المحلية من خلال الاقتراض الحكومي الرخيص (اي سياسة النقد الرخيص)

فاذا كانت ظروف التضخم الجامح في تسعينيات القرن الماضي على اقل تقدير هي نتاج قوى هيكلية تمتلك ادارة سعر الصرف كدالة مولدة للتوقعات التضخمية بتفاعل سوق الصرف وهيمنة العملة الاجنبية على حث النمو في مناسيب السيولة وعد التمويل بالعجز عن طريق الاصدار النقدي بمثابة عربة او واسطة تضخمية تقود الى انخفاض القيمة الداخلية للنقود ومن ثم ارتفاع المستوى العام للاسعار (اي حالة الهروب من النقد الى السلع) فان حالة الكساد الراهنة التي يعيش فيها الاقتصاد العراقي وازمة السيولة النقدية والميل نحو فخ السيولة كسلوك للطلب النقدي (فضلا عن الاستقلالية العالية للبنك المركزي العراقي) قد جعلت جميعها من اشارة سعر الفائدة الحقيقية الموجبة النقيض لاشارة المستوى العام للاسعار في ايجاد العلاقة الترابطية واثارها الارتجاعية بين التوقعات التضخمية وبين سعر صرف الدينار العراقي.

لذا لايمكن التخلص من فخ السيولة الراهن بدون ثمن. وان الثمن هو ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية باستمرار حتى وان كانت الفائدة هي الكلفة الفرصية في الانتقال الى فخ سيولة اخر بالعملة الاجنبية (ان مايحصل اليوم هو هروب نسبي من تملك السلع والسلع الاجنبية قليلة التفوق والمردود الى الاحتفاظ بالنقد كسلعة ذات مردود عالي يحمل اثر للثروة ومتسرب من سعر فائدة حقيقي موجب مرتفع) فارتفاع قيمة الدولار هو ثمن تعويضي للتخلي عن عائد مرتفع من الفائدة الحقيقية المتوقعة ازاء ارتفاع درجة فخ السيولة بالدينار (بعد غياب التوقعات التضخمية التي حلت محلها توقعات الفائدة الحقيقية الموجبة المرتفعة)

كما امست القوى الهيكلية المولدة للتوقعات التضخمية سابقا ، اي ان القوى الهيكلية ومعظمها قوى فائض العمليات التي تقدر اليوم نسبتها٨٣ % من قوى الدخل الاجمالي ، اضحت لاتمتلك دالة مؤثرة ومولدة للتوقعات التضخمية طالما ان عربة السيولة شبه غائبة،ولكنها تمتلك في الظرف الانكماشي الراهن(دالة مولدة لتوقعات ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي الموجب) ، وان جزءاً من الحركة الارتجاعية في تدني سعر الصرف للدينار ، تاتي لامحالة من كلفة تحصيل السيولة بالدينار لشراء العملة الاجنبية .وطالما ان هذه الحركة الارتجاعية مستمرة في صورة سعر فائدة (والتي تمثل كلفة تمويل شراء النقد الاجنبي بالدينار العراقي) فان الانكماش في المستوى العام سيستمر ربما الى امد اطول .كما ان ظاهرة تقلب سعر الصرف الفعلي سيظل قلقا ويخضع لفخ السيولة المحلية وارتفاع سعر الفائدة الحقيقي وهي الحالة التي تمت تسميتها مجازا بالمزاحمة الفائقة في ظل انكماش الاسعار Super crowding out .

انكماش السيولة العامة واستقطابها : مع هبوط الايرادات النفطية من متوسط شهري زاد على ٨ مليار دولار في مطلع العام ٢٠١٤ الى متوسط شهري لم يتعدى ٤ مليار دولار ، الامر الذي اعاد هيكلة المصروفات الحكومية بما يؤمن الموازنة الجارية في الاساس ازاء توقف المشاريع الاستثمارية جراء عدم اقرار موازنة العام ٢٠١٤

في حين ان الموازنة الاستثمارية للعام ٢٠١٥ قد ارتهنت مشاريعها باتفاقيات الدفع الاجل ولاسيما الجديدة منها وهي عملية مازالت قيد الانجاز ، ناهيك عن توقف غالبية المشاريع المستمرة وتعثر مستحقات المقاولين والمتعاقدين. وازاء هذه الضائقة المالية قدم البنك المركزي العراقي برنامجا تحفيزيا بنحو ١٧ تريليون دينار الذي اسهم من خلال عمليات السوق المفتوحة من فض جانب مهم من اختناقات السيولة المصرفية ومكن الموازنة على الاقتراض بحوالات الخزينة والقروض الاخرى عبر السوق. اذ بلغ اجمالي الدين العام الداخلي بنحو ٢٥ تريليون دينار.

وبالرغم من ذلك ، فان ظاهرة فخ السيولة مازالت عالية اذ انخفضت مؤشرات الانفاق الاستهلاكي الخاص او الاهلي عن معدلاتها العالية البالغة ١٤ % من الناتج المحلي الاجمالي الى حوالي ٤ % من ذلك الناتج. مما يعني ان الافراد يترقبون وضع مدخولاتهم النقدية بالامتناع عن الصرف والتمسك بدالة طلب نقدي عالية انتقلت الى مستوى مرتفع آخر متاثرة بارتفاع الفائدة الاسمية التي ولدها (عامل التزاحم الخارجي وانخفاض التوقعات اللاتضخمية) وان النظر هنا الى الارصدة النقدية للافراد (فخ السيولة) كأنها تراكم لفائض مستهلك غير منفق و يتم التحوط به لمواجهة حالة اللايقين ازاء الدخل المستقبلي وتعاظم الارصدة النقدية للافراد من خلال الفائدة الحقيقية الافتراضية المتوقعة ، ويمكنني ان اطلق على هذه الظاهرة مجازاً (بمقلوب كلفة الرفاهية جراء التضخم والتي تناولها استاذ الاقتصاد مارتن بيلي في بحثه الشهير في العام ١٩٥٦) كما عظمت حالة التقشف التي خضعت اليها الموازنة العامة منذ اكثر من عام من توقعات فخ السيولة في الاقتصاد أخذين بالاعتبار ان النفقات العامة هي ملازمة للناتج المحلي الاجمالي و لم تقل هي الاخرى عن ٥٥ % من ذلك الناتج. اما الجهاز المصرفي العراقي فهو الاخر قد خضع لسلوك حاد ومرتفع في الطلب النقدي ومن ثم الدخول في فخ سيولة مختلف. فالاقتراض الحكومي العالي الذي امتص معظم تدفقات البرنامج التحفيزي للبنك المركزي المشار اليه آنفا وهيمن على جل السيولة المصرفية المتاحة ، قد حول المصارف الحكومية الى مستثمر كبير في الاوراق الحكومية مقابل ميل ضعيف في منح الائتمان حتى لقاء فائدة عالية او مرتفعة تتناسب والفائدة الحقيقية التي تخضع لحالة اللاتضخم. وبهذا فقد غدت كلفة الائتمان مرتفعة بسبب ارتفاع الفائدة جراء (التزاحم الخارجي) في حين انكمشت المصارف الاهلية على سيولتها وبنحو فائق وهي سيولة معدة للتحويل الخارجي. وان اشارة الفائدة وكلفة الحصول على العملة الاجنبية صار يقتضي نقل كلفة الفائدة المصرفية الى العملة الاجنبية كثمن للتخلي عن فخ السيولة بالدينار العراقي ونقله الى فخ سيولة آخر ولكنه بالعملة الاجنبية ، في حين اضافت المصارف الامانات الضريبية البالغة ٨ % والتي توقفت حاليا والتي عدتها في حينها بمثابة ضريبة تحويل خارجي على غرار ضريبة توبين (Tobin Tax) وهو اجراء تحوطي بالاساس في سلوك المضاربين من موزعي المخاطر.

في ضوء ماتقدم ، فان ثلاثة افخاخ سيولة Liquidit traps يخضع اليها الاقتصاد الكلي وهو يتعامل بدالة طلب نقدي شديدة التاثر بتوقعات الفائدة الحقيقية الموجبة وهي فخ سيولة الافراد وفخ سيولة المصارف الحكومية كقوة تتمتع بالسيولة السيادية واخيراً فخ سيولة المصارف الاهلية التي تتمتع بالسيولة العائلية للقوى المالكة.

آلية الانتقال السعري والتوقعات:

تظهر حالة التعايش مع طورين مختلفين من الاطوار الاقتصادية (واعني الركود الاقتصادي الراهن الذي هو نقيض التضخم الجامح في العقد الستسعيني السابق) ثلاثة ظواهر عكسها اقتصاد العقد التسعيني التضخمي عن الوضع الانكماشي الراهن : اولهما يتمثل بتوافر عربة او واسطة من السيولة المحلية عملت على نقل توقعات هبوط العائد على النقود بصورة معدلات فائدة حقيقية سالبة بسبب التضخم والتوقعات التضخمية التي كان يولدها الطلب الفعال الناجم عن الاصدار النقدي. وثانيهما فان غياب الاصدار النقدي المرافق لآزمة السيولة او تقلصها حاليا ، اخذ يولد توقعات فائدة حقيقية موجبة تعظم من فخ السيولة المحلية. وثالثهما ، فان التخلي عن فخ السيولة المحلية صوب العملة الاجنبية يتطلب تعويضا مستقبليا يتمثل بنقل الفائدة الحقيقية الموجبة الى سعر الصرف في هذه المرة اي تخفيض الدينار تحت تاثير تعويض الفائدة (وكانما نقترض بفائدة لكي نشتري الدولار) وهنا تتحق حالة مزاحمة خارجية على العملة الاجنبية يمكن تسميتها بالمزاحمة الخارجية الفائقة (Super crowding out) فإن طور انفلات السيولة النقدية وتوليدها المرن عبر سياسة النقد الرخيص والتمويل بالتضخم في تسعينيات القرن الماضي قد اوجد رابطة قوية بين التوقعات التضخمية واداتها السيولة المتولدة عبر الانفاق العام من جهة وارتفاع المستوى العام للاسعار من جهة أخرى و بأثار ارتجاعية تداخلت فيها الاسباب بالنتائج. حيث ظلت اشارة الفائدة الحقيقية السالبة ترسل توقعاتها التضخمية من خلال المستوى العام للاسعار وتحت تاثير الاداة الناقلة او العربة الناقلة وهي قوة الاصدار النقدي وتطور نمو عرض النقد والتمويل بالعجز ازاء دوال للطلب النقدي المتجهة نحو التخلي عن السيولة وتعظيم سرعة دوران النقود و المضاربة بسعر الصرف الذي ادى الى هبوط الدولار بمقدار ارتفاع التوقعات التضخمية او معدلات الفائدة الحقيقية السالبة . وبعبارة اخرى فان تعاظم الانفاق او الطلب الكلي للافراد مع تعاظم التمويل بالاصدار النقدي او التمويل بالتضخم في الموازنة العامة ، برزت ظاهرة تزاحم داخلي Crwding in متمثلة بالتخلي عن النقد لمصلحة السلع وحيازتها .وهي حالة اضحت تناسب سلوكا نقديا يكون الطلب النقدي فيها عكسيا مع التوقعات التضخمية بسبب الدور الذي تؤديه اشارة (الفائدة الحقيقية السالبة) في كازينو المضاربات على تدهور اشارة سعر الصرف المستمرة وهو سلوك وتصرف يعد شكلا من اشكال المضاربة ويمكن ان نطلق عليه بالتزاحم الداخلي الفائق (Super crowding in)

اما حالة الانكماش الراهنة فقد اوجدت علاقة اقتصادية مختلفة تماما عن مرحلة انفلات السيولة والتمويل بالتضخم ، اذا يؤدي سلوك الطلب النقدي (المتمثل بارتفاع فخ السيولة) والمقترن بعلاقة موجبة مع سعر الفائدة الحقيقي الى نقل منافع تلك الاشارة بصورة فائدة حقيقية متوقعة ومن خلال السيولة المتاحة من مجال سعر الصرف الى سلوك النقد اي فخ السيولة بالعملة الاجنبية.

آخذين بالاعتبار ان الفائدة قد امست جزءاً لايتجزء من تركيب سعر الصرف. وانها عنصر متسبب بانخفاض سعر الصرف للدينار العراقي نفسه ، فالانتقال من العملة المحلية الى العملة الاجنبية (ضمن الحركات الارتجاعية اللاحقة) يعني التضحية بفخ السيولة المحلية ، وان ثمن التضحية هو نقل اشارة سعر الفائدة الحقيقية الموجبة الى سعر الصرف وباتجاه معاكس اي من فخ السيولة المحلية بالدينار الى فخ السيولة بالعملة الاجنبية سيكون بفارق يتمثل بنسبة خصم تحوطية قيمتها تساوي معدل الفائدة الحقيقية الموجب نفسه (اي ثمن التخلي عن فخ السيولة المحلية لمصلحة فخ السيولة الاجنبية. وان ثمن الفائدة الحقيقية الموجبة وانتقالها الى سعر الصرف هو ثمن التخلي عن فخ السيولة المحلية. انه تزاحم خارجي فائق كما ذكرنا انفاً في ظروف انكماش اقتصاد شديد الريعية ، اذ تبدلت فيه الاشارات السعرية (من فائدة حقيقية متوقعة سالبة ابان الافراط النقدي الى فائدة حقيقية متوقعة موجبة في زمن الانكماش النقدي) محققة العلاقة السببية بين سعر الصرف وتوقعات المستوى العام للاسعار. بعبارة أخرى ، فمثلما حلت توقعات الفائدة الحقيقية الموجبة محل التوقعات التضخمية (اي الفائدة الحقيقية السالبة ابان مرحلة الافراط النقدي) فان اختفاء عربة السيولة او النقد الرخيص (السنيوريج) وازدهار فخ السيولة وشيوع الانكماش في هذه المرة مع بقاء البنك المركزي مستقلاً عن الحكومة والتمسك بكونه ليس هو الرافعة المالية في تمويل الموازنة بالنقد الرخيص او البديل في تمويل الدين العام الداخلي دون المرور بالسوق النقدية ، اكدها ثبات نمو النقود وبطيء تكاثرها (نسبة الى ناتج محلي) وهي صورة آخرى مختلفة في سلوك المدرسة النقودية في الاقتصاد عند وصف ميكانيكية الانكماش كمقلوب للتضخم .

الاستنتاجات

ثمة استنتاجات اساسية افرزها ميدان العمل الاقتصادي عند تشخيصه مرحلتين مختلفتين من مراحل التضخم والانكماش التي مر بها التاريخ الاقتصادي القريب للعراق. فقد اظهرت المرحلة التضخمية الاولى ابان الحصار (الاقتصادي) على العراق في تسعينيات القرن الماضي والسنوات القليلة اللاحقة ، ان اشارات الفائدة الحقيقية السالبة (المتوقعة) التي كانت ترسلها السوق النقدية وخصوصا سوق الصرف تتحول حالاً ومن خلال عربة الاصدار النقدي (المستمر) الى توقعات تضخمية حادة (يشهدها المستوى العام للاسعار) بعد ان تتخللها تغيرات حادة في الاسعار النسبية. كما تتحقق اثار ارتجاعية فورية تتجه من (ارتفاع) في الفائدة السالبة الفعلية الى حالة (انخفاض) فعلي في سعر صرف الدينار العراقي ، اي ان سعر الصرف يتقلب في انخفاضه او في ارتفاعه عكسيا مع التقلبات الفعلية في مستوى الفائدة وهو شكل من اشكال المضاربة السعرية الناجمة عن توقع انخفاض سعر الصرف تصاعديا.

وهكذا شهدت البلاد قفزات تضخمية حادة بلغت بالمتوسط مرتبتين عشريتين على مدار اكثر من عقد من الزمن وبواقع ٥٠ % سنوياً. اما مرحلة الكساد الراهن،وفي ظل ظاهرة تعاظم فخ السيولة ، فان ادور العربة الناقلة قد اختلف كثيرا وتحولت البلاد من التضخم الى الانكماش. فسوق النقد ترسل اليوم باشارات لسعر فائدة حقيقي موجب (متوقع) الذي يتحول الى توقعات انكماشية في الاسعار (ولاسيما على صعيد المستوى العام للاسعار) فكلما يتزايد فخ السيولة ترتفع كلفة التمويل بالدينار العراقي ، وهي حالة تقاوم حدوث ارتفاعات سعرية بسب شحة السيولة النقدية نفسها ولكن تجد دلالتها في ارتفاع الفائدة الحقيقية الموجبة. وان الاثر الارتجاعي (الفعلي) لاشارة الفائدة الحقيقية الموجبة ستتحول الى سوق الصرف ، اذ يُخصم سعر صرف الدينار بالنسبة التي ترتفع فيها الفائدة جراء التخلي عن فخ السيولة المحلية ونقله الى فخ السيولة بالعملة الاجنبية وهو في هذه الحالة شكل من اشكال التحوط Hedge، ولكن من دون ان يشهد المستوى العام للاسعار اي تقلب يذكر باتجاه الارتفاع. فكلفة انخفاض سعر صرف الدينار في المرحلة الانكماشية هي ثمن التخلي عن السيولة بالدينار والحصول على سيولة بالعملة الاجنبية محملة بفائدة سيولة بالدينار. اي ان سعر الصرف سيحمل تكاليف فرصية لعائد عالي محتمل او متوقع يمثله سعر فائدة حقيقي موجب انتقل اثره من الدينار الى الدولار كفخ سيولة آخر بالعملة الاجنبية يضاف الى قيمة الدولار المتحصل وهذا ماتمت تسميته بالتزاحم الخارجي الفائق الذي يساوي اليوم سعر فائدة السياسة النقدية البالغة ٦% مطروح منه التضخم الاساس البالغ ١,٦% والذي يعادل اليوم تماماً فروقات سعر الصرف بين السوق المركزية والسوق الموازية.

ختاما .. اذا كان سعر الصرف في اوقات التضخم الجامح هو من يبعث باشارة التوقعات التضخمية (بشكل فائدة حقيقية سالبة) من خلال عربة الكتلة النقدية وتزايد الاصدار النقدي وتمويل الموازنة بالعجز ومن ثم تدهور سعر الصرف ، فان سعر الصرف في ازمنة الانكماش الاقتصادي والتمسك بفخ السيولة ، سيرسل اشارات سعرية مختلفة عن المرحلة السابقة وهي اشارة (اسعار الفائدة الحقيقية الموجبة المتوقعة) وهو الامر الذي يعظم من فخ السيولة المحلية ويقوي الطلب على الارصدة النقدية لتحقيق مايسمى مجازاً بفائض المستهلك المحتمل او المتوقع(حسب نظرية مارتن بيلي) وهو سلوك فردي يأتي لتعظيم شيء من الازدهار جراء التمتع بالسيولة المتوقع ارتفاع قوتها الشرائية وقيمة العائد عليها. اي ان واقع الحال الانكماشي يؤشر بلوغ حالة هي (مقلوب) نظرية مارتن بيلي (القائمة على احتساب كلفة الرفاهية الناجمة عن التضخم) والمقلوب هنا من وجهة نظرنا يمكن تسميته في هذه الحالة (بمكاسب الرفاهية الناجمة عن الانكماش) كسلوك مختلف في الطلب النقدي للافراد (وهو عكس كلفة الرفاهية الناجمة عن التضخم في الادبيات الاقتصادية السائدة).

المرتكزات الأساسية المقترحة
للخطة الخمسية المقبلة للبنك المركزي العراقي

سمير عباس النصيري
باحث وخبير اقتصادي

ان القطاع المصرفي العراقي منذ اكثر من اثنا عشر عاما ولغاية الوقت الحاضر يمارس سياسات واليات متعثرة بؤطرها التجريبيه ويمكن اعتبارها مرحلة انتقالية مازالت مستمرة بهدف بناء تجربة عراقية سليمة في تحديد اسس وركائز البناء الاقتصادي الوطني يعتمد تطبيقات السياستين المالية والنقدية كحلقات اساسية ومهمة في هذا البناء الذي يقوده البنك المركزي العراقي باعتباره المسؤول الاول كما ورد في قانونه (٥٦ لسنه ٢٠٠٤) عن الاشراف ومراقبة الجهاز المصرفي واسييره وفقاً لوسائله في تطبيقات السياسة النقدية ..

واثر ذلك على الاقتصاد الكلي على اساس انه المستشار المالي والنقدي للحكومة اضافه الى مهامه الاساسية في المحافظةعلى سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الاجنبية وبناء احتياطي نقدي اجنبي والحد من التضخم .

ولكن مع الاسف كانت المسيرة تحتاج الى مقومات اساسية للنضوج في التطبيق والدعم الحكومي والاستراتيجية الممنهجة ويعتمد ذلك على دراسة وتحليل واقع الاقتصاد العراقي الريعي الذي يعتمد على مورد اساسي واحد هو النفط والذي يشكل بحدود (٥٤-٦٠ %) من الناتج المحلي الاجمالي ،كما ان عدم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية واختلاف السياسات الاقتصادية وفقا للبناء الجديد للاقتصاد ساهم بشكل كبير في تشتت التطبيقات في السياسة النقدية واختلاف الرؤى والاستراتيجيات للوصول الى الأهداف المركزية المحددة أضافه الى قصور في بعض مواد البيئة التشريعية للقوانين الاقتصادية التي تنظم العملية الاقتصادية مما أدى ذلك الى اضطراب في التطبيق والركون الى التشدد والاجتهادات والتعليمات غير الواضحة والتي لاتنسجم مع الظروف السياسية والاقتصادية والامنية التي يمر بها العراق ، اضافة الى ذلك فان القوانين اعلاه وبالذات بعض موادها ذات العلاقة بالاستثمار والعلاقة مع القطاع المصرفي العراقي كانت معرقلة للبناء الجديد للاقتصاد وليست مساعدة يضاف على ذلك اعتماد جميع الموازنات العامه السنوية على الايرادات المتوقعةلانتاج وتسويق النفط بدون ان تكون هناك نظرة مستقبلية للاقتصاد العراقي تنسجم مع الامكانيات والقدرات والطاقات المادية والبشرية والهيكلية والمؤسسية كذلك استمرار السياسات المركزية السابقة في الاشرافة والرقابة على القطاع المصرفي الخاص وعدم اعطاءه المرونات القانونية لممارسة عمله التمويلي والاستثماري والذي يشكل (٤٨) مصرفا تجاريا واسلاميا وفروعا لمصارف اجنبية وعربية بالمقارنة مع(٧) مصارف حكومية تستحوذ على (٨٦%) من الودائع الاهلية والحكومية وبراسمال لايتجاوز اهميته النسبية (٢٣%) مقارنه مع مجموع رؤوس اموال المصارف الخاصة حيث تشير المؤشرات المالية لعام ٢٠١٤ الى ماياتي :-

مجموع الموجودات	٢٢٥ ترليون دينار(٢٠٤)ترليون دينار لدى المصارف الحكوميه ،(٢١) ترليون دينار لدى المصارف الخاصه
مجموع رؤوس الاموال	٩ ترليون دينار (٧) ترليون دينار لدى المصارف الخاصه ،(٢) ترليون دينار لدى المصارف الحكوميه وتشكل ٢٣% من مجموع رؤوس الاموال
مجموع الودائع	٧٥ ترليون دينار(٨٦%) لدى المصارف الحكوميه، (١٤%) لدى المصارف الخاصه

مما ادى ذلك الى عدم قيام هذا القطاع بدوره بالمساهمة في التنمية الاقتصادية والمساهمة في تنويع وتنمية الموارد الاخرى غير النفط وهو الهدف الاساس للبنك المركزي العراقي بالشكل المؤثر والناجز الامر الذي جعلنا نستبشر خيرا بالبرنامج الحكومي للحكومة الجديدة وبشكل خاص ماورد بالمحور ثالثا والخاص بتشجيع التحول للقطاع الخاص والفقرة (د) منه والتي تحدد المسارات والاليات العامة لتنمية الاعمال المصرفية والتي هي قطعا بحاجه الى بذل جهود كبيرة من الجهات الحكومية ذات العلاقة مع القطاع المصرفي الحكومي والخاص لتشخيص الوضع الاقتصادي الراهن وتجاوز التحديات والعقبات امام اصلاح وتطوير القطاع المصرفي العراقي واقتراح اسس واستراتجيات فاعلة لبناء مقدمات وملامح الانتقال من الصيرفة الى الدور التنموي مرورا بمعالجة جميع الاخطاء والهفوات في البناء الاقتصادي خلال فترة الاربعة سنوات المقبلة مع تحديد مسارات النجاح وتحقيق الاهداف وفقا لما مدرج في البرنامج الحكومي وبعد مرور سنة على عمر الحكومه نلاحظ قدر تعلق الامر بالقطاع المصرفي العراقي لم يتحقق شيئ ذو اهمية مما ادى بالبنك المركزي العراقي وكما اعلنه السيد المحافظ في احد الندوات المصرفية التي ادارها خلال الشهر الماضي بان البنك المركزي العراقي يعكف حاليا على اعداد خطته لخمس سنوات مقبلة بهدف وضع الاسس السليمة للارتقاء بواقع تطبيقات السياسة النقدية وتطوير ودعم القطاع المصرفي العراقي بالشكل الذي يحقق ماورد بالبرنامج الحكومي.

ولغرض مساهمة الخبراء والاقتصاديين والمصرفيين في القطاع الحكومي والخاص في انضاج الافكار والرؤى لتحقيق ذلك نضع امام السيد المحافظ المرتكزات الاساسية المقترحة لاعداد الخطة الخمسية المقبلة للبنك المركزي العراقي وكما ياتي :

المرتكزات الاساسية المقترحة للخطة الخمسية..

اولآ:- تاسيس مجلس الاصلاح المصرفي

نقترح تشكيل هذا المجلس من :-
- محافظ البنك المركزي العراقي
- المستشار للشؤون المالية والنقدية للسيد رئيس مجلس الوزراء
- ممثل للجنة المالية البرلمانية
- ممثل المصارف الحكومية
- ممثل المصارف الخاصة العراقية(رابطة المصارف الخاصة العراقيه)
- خبراء من القطاع المصرفي الخاص عدد(٢)في السياسة النقدية والسياسة المالية
- خبير في الاقتصاد الكلي من كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد

يتولى المجلس :-
١- دراسه وتحليل واقع العمل المصرفي في العراق والتحديات التي يواجهها.
٢- رسم السياسات التنفيذية واعادة هيكلة المصارف الحكومية وفق الدراسة والمذكرة الموقعة مع البنك الدولي سابقا والاستفادة من خبراته في هذا المجال.
٣- ايجاد وسائل تنفيذية لتطبيق ماورد في البرنامج الحكومي فيما يخص القطاع المصرفي وتحديد سقوف زمنية لذلك مع وضع برنامج للمتابعة والمراقبة والتقييم.
٤- تعزيز دور الرقابة الاستباقية للحد من غسيل وتهريب الاموال.
٥- وضع خطة استباقية للتصدي للانهيارات المالية التي تعاني منها بعض مصارف القطاع الخاص بسبب الظروف الحاليه لحين تجاوزها بعد تحسن الوضع المالي للبلاد واستقرار اسعار النفط العالمية.
٦- وضع برامج وسياسات للتعاون المستمر بين المصارف الحكومية والخاصة مع توحيد المعاملة للطرفين.
٧- وضع معايير جديدة لتصنيف وتقييم المصارف في ضوء مؤشراتها المالية وقياس كفاءة اداءها ودورها في المساهمة في التنمية الاقتصادية.

تطوير مبادرة البنك المركزي العراقي بتخصيص مبلغ (٥) ترليون دينار للمصارف المتخصصة (الاسكان، الزراعي، الصناعي) و(١) ترليون دينار لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص عمل جديدة والمساهمة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
٩- تطبيق اجراءات التقيد بالمعايير المصرفية العالمية ومنها معيار كفايه راس المال والافصاح المالي عن القوائم المالية للمصارف.
١٠- تشجيع المصارف على انشاء صناديق الاستثمار المشترك بهدف توسيع الفرص المتاحة امامها لتنفيذ المشاريع الكبرى

ثانيا:- البيئه التشريعية

اعادة وتعديل قوانين البيئة التشريعية التي تنظم العمل المصرفي وبشكل خاص معالجة التحديات التي تواجه المصارف في موضوع المساهمة في الاستثمار مع التركيز على قوانين البنك المركزي (٥٦ لسنه ٢٠٠٤) والمصارف (٩٤ لسنه٢٠٠٤)وغسيل الاموال (٩٣لسنه٢٠٠٤) واصدار قانون المصارف الاسلامية واصدار قانون ضمان الودائع وقانون تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا:- تفعيل سوق الاقتراض

تنشيط وتفعيل ماجاء بفقرات البرنامج الحكومي وبشكل خاص مايخص تفعيل سوق الاقراض بين البنك المركزي وبين المصارف وكذلك بين المصارف تفعيل دور المصارف الحكومية والمصارف المتخصصة والمصارف الخاصه لتوفير القروض الميسرة للقطاع الخاص الوطني وكذلك ايجاد حلول لمشاكل الضرائب والفوائد المتراكمة التي ترتبت على اصحاب المشاريع المتوقفة عن الانتاج ووضع سياسة مالية قصيرة ومتوسطة الامد وتفعيل دور الاحتياطي الالزامي كاداة اساسيه لادارة السيوله.

رابعا :-السياستين الماليه والنقدية

التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وفق سياقات واليات محددة وان يكون الهدف المركزي المرجو منها هو بناء نموذج جديد للاقتصاد الوطني.

خامسا:- التعاون مع الحكومة

المساهمة مع الحكومة كمستشار مالي ونقدي في الانتقال من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد متعدد الموارد والى اعادة توزيع الدخل القومي وفقا لتوجيهات اقتصاد السوق.

سادسا :- هيكلية القطاع المصرفي

اعتماد سياسة نقدية ومالية جديدة تؤدي الى اصلاح شامل واعادة هيكلية القطاع المالي والمصرفي العراقي مع التاكيد على هيكلة القطاع المصرفي الحكومي وفق ماورد بالمذكرة الموقعه مع البنك الدولي ودعم القطاع المصرفي الخاص وتعزيز امكانياته الحالية لانه بدون قطاع مصرفي سليم لايمكن بناء اقتصاد وطني سليم .

العمل على زيادة الائتمان والتمويل الاجمالي من المصارف الخاصة وتفعيل مساهمتها في أوجه الإستثمار المختلفة والإعمار، ودفع مسيرة التنمية، وتحريك الدورة الاقتصادية في العراق، نرى كخطوة أساسية جادة هو البدء في تعظيم تمويل المشاريع الخاصة الصغيرة والمتوسطة، كهدف اجتماعي واقتصادي ذو أولوية خاصة ومستعجلة. وتطوير وتشجيع تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطه.

ثامنا:- تمويل وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة

ان تفعيل الدور الحكومي في بناء استراتيجية لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة هو اهم عناصر النجاح حيث ان الحكومة هي التي تمتلك الامكانيات المالية في اقتصاد ريعي يضعف فيه القطاع الخاص الى درجة كبيرة ولا يمكن النهوض بهذا القطاع بدون وجود خطة لتطوير هذا القطاع وبناء آليات واضحة ومعلنة يشترك فيها القطاع الخاص بشكل فاعل بحيث يمكن ان يتحول من تابع صغير للقطاع الحكومي الى شريك رئيسي ومن ثم الى قائد في عمليات الاستثمار والبناء.

تاسعا:-الرقابة الاستباقية

تفعيل وتنشيط الرقابة الاستباقية واعادة النظر بالتعليمات واللوائح التنفيذية والارشادية الخاصة بتطبيقات السياسة النقدية ووضع نظام رقابي دقيق لمتابعة التنفيذ وبشكل خاص مايخص التحويل الخارجي ومزادات العملة التي يشرف عليها البنك المركزي العراقي دون التدخل في استقلاليته كما اشار اليها قانونه.

عاشرا:- تكنولوجيا المعلومات

استكمال الاجراءات الخاصة بنظام تكنولوجيا المعلومات ونظام المدفوعات والمقسم الوطني والمشاريع التنفيذية الحديثة الاخرى لتطوير العمل المصرفي.

احد عشر:- شفافية البيانات المالية والافصاح

تطوير نطاق وجودة البيانات النقدية والمالية لدى المصارف ،مع التاكيد على الافصاح والشفافية باستحداث دوائر للاحصاء والابحاث في المصارف كافة تتولى تنظيم واعداد البيانات وايصالها الى الدوائر المختصة في البنك المركزي العراقي في المواعيد المحددة بهدف الاستفادة من مؤشراتها في التنبؤ والتحليل واتخاذ القرارات المركزية اللازمة لاصلاح وتطوير القطاع المصرفي العراقي.

اثنا عشر :- تطوير الموارد البشرية

تطوير الموارد البشرية المصرفية باعتماد الوسائل الحديثة في التدريب والتاهيل وتطوير القدرات والخبرات الوظيفية المتخصصة.

ثلاثه عشر:- المعايير المحاسبية الدولية

اعتماد المعايير المحاسبية والقياسية الدولية ومايصدر عن المنظمات المصرفية الدولية ذات العلاقة بالاقتصاد العالمي ومحاولة الاستفادة من ذلك في عمليات التطوير والاصلاح المصرفي.

اربعه عشر:- الهيكل الاداري والفني للبنك المركزي العراقي

اعادة النظر بالهيكل التنظيمي الفني والاداري للبنك المركزي العراقي وبشكل خاص مايخص تطوير العمل في دوائر المراقبة والاشراف المصرفي وغسيل الاموال بماينسجم مع القانون الجديد المرفوع الى مجلس النواب العراقي حاليا واستحداث دائرة لدعم وتطوير القطاع المصرفي الخاص.

تطبيق معايير اعداد التقارير المالية الدولية IFRS
سبعة دروس مهمة من التجربة الاوربية ...

ترجمة مختصرة عن التقرير الصادر
عن معهد المحاسبين القانونيين في انكلترا وويلز
حزيران - ٢٠١٥

احمد مهدي الجبوري
ممثل شركة RSM الدولية - العراق

مقدمـــــــــــــة

في تموز ٢٠٠٢ تم اعتماد لوائح تلزم جميع شـــركات الاتحـــاد الاوربـي المسجلة في هيئة الاوراق المالية الاوربية لاعداد بيانات مالية موحدة للفترات المالية السنوية التي تبدا في او بعد ٢٠٠٥/١/١ وفقـا لمعايير اعداد التقـارير المالية الدولية ، كان الهدف من هذه العملية او اللوائح القانونية من صانعي السياسة الاوربيين هو تقديم تقارير مالية وبيانات سنوية من قبل الشركات الاوربية المدرجة ، اكثر شفافية وقابلة للمقارنة وتمكن اسواق راس المال في الاتحاد الاوربـي على العمل بشـكل اكثر كفاءة لاجتذاب رؤوس الاموال الدولية . قامت المفوضية الاوربية بإجراء تقييمات لتاثير المعايير المحاسبـية الدولية والتي تتطلب اعتماد معايير التقـارير المالية الدولية في جميع دول الاتحاد الاوربي .

بمناسبة الذكرى العاشرة لالزام الزامية تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في دول الاتحاد الاوربـي وكجزء من هذا التقييم نشرت المفوضية الاوربية في اب ٢٠١٤ استبيان مفصل يسعى لاخذ وجهات النظر من اصحـاب المصالح بشـان تكاليف وفوائد تطبـيق معايير التقـارير المالية الدولية ، وفي استجابـة لمعهد المحاسبين القـانونيين في انكلترا وويلز على استبـيان المفوضية الاوربية . تشاور المجتمع المالي على نطاق واسع مع اعضاء معهد المحاسبين القانونيين في انكلترا وويلز في المملكة المتحدة واماكن اخرى في الاتحاد الاوربـي وخارج الاتحـاد الاوربـي . وتواصل المعهد مع اعضاء في مجتمعات الاعمال والمجتمع الاكاديمي والممارسات العامة والمستثمرين وتم الحصول على وجهات النظر ايضا من معدي ومستخدمي ومدققي البيانات المالية وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية قبل التوصل الى استنتاجات قـرر معهد المحاسبين القانونيين في انكلترا وويلز فحص اكبر حول الموضوع من مصادر اكاديمية اخرى للخروج بـــافضل النتائج ، نتيجة هذا البحث ومراجعة الدراسات الاخرى اشارت انه من بين امور اخرى ان الدروس حـول تطبـيق معايير التقـارير المالية الدولية التي من الممكن ان يتم الاستفادة منها من قبـل بـلدان خارج اوربـا ، تتهيأ للتطبيق او انها تطبق في المراحل الاولى من اعتماد معايير التقارير المالية الدولية من تجربـــة المملكة المتحـــدة وغيرها من الدول الاعضاء في الاتحاد الاوربـي . والغرض من هذا التقرير هو وضع تلك الدروس في سياق عالمي وتوفيره بطريقة موجزة وسهلة المنال وتوصيل بـعض الافكار والتوصيات العملية لصانعي السياسـات وواضعي المعايير المحاسبـية الدولية في بـلدانهم وعبـر العالم والاطراف المعنية الاخرى وتحـديد الاطار القـضائي والقـانوني للمؤسسات التي اعتمدت معيير التقارير المالية الدولية او تفكر في ادخال او تمديد تطبيق المعايير .

الدرس الاول : فوائد معايير التقارير المالية الدولية IFRS تفوق التكاليف .... ولكن ...

الادلة على الفوائد المحتملة لاعتماد معايير التقـارير المالية الدولية في الاتحـاد الاوربـي يشير الى ان هناك فوائد شـاملة عبر مجموعة من الظواهر الاقتصادية الرئيسية مثل : الشفافية والقابلية على المقـارنة وتكلفة راس المال والســيولة في الســوق وكفاءة الاستثمار للشركات وتدفقات رؤوس الاموال الدولية .

وتشير الادلة البحثية على انه ، تم توزيع هذه الفوائد على نحو غير متساو بين شركات مختلفة وبـلدان مختلفة بسبـب الاختلافات في السياقات المؤسسية والحوافز . فمن الممكن ان للشركات او بلدان معينة كانت هناك فوائد واضحة او حتى تكاليف محـدودة بـدلا من الفوائد . لكن الرسالة العامة واضحة وتمشيا مع توقعات واضعي السياسات والعديد من المستثمرين حتى في فترة قصيرة نسبيا من الزمن كان للأنتقال الى المعايير المحاسبية الدولية فوائد اقتصادية مهمة لاوربا عموما .

على العموم ، استنتج التقرير ان فوائد تبني معايير التقرير المالية الدولية اكبـر من التكاليف ذات الصلة الى حـد كبـير ، ومع ذلك فالتحول الى معايير التقارير المالية الدولية ينطوي الى حد كبير قفزة واضحـة الى الامام . من المرجح ان يكون من الصعب للغاية تحديد مدى الفوائد الكبيرة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية (من الناحية المالية) ومتابعة تنفيذها بسبب التغيير المستمر في المعايير المحاسبـية الدولية بـالاضافة للتغييرات المتزامنة في المؤسسـات وهيكليتها التي تطبـــق هذه المعايير ، هذا يجعل من الصعب على المحللين والمهنيين تقدير الفوائد على نطاق واسع واطول اجلا ...

من المرجح ان ينشا اتجاه من ان التحول الى معايير التقارير المالية الدولية سيتم التركيز فيه على التكاليف على المدى القصير وتحديات التنفيذ والتطبيق . وان فوائد التحـول الى معايير التقـارير المالية الدولية امر يفوق التكاليف بالتاكيد وامر مسلم به .

الدرس الثاني : الزامية تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS على الشركات المدرجه في الاسواق المالية ... الشركات الاخرى غير ملزمة :

تشير التجربـة الاوربية الى ان قرار الاتحـاد الاوربـي بعدم تكليف الشركات الخاصة والعائلية اصدار حساباتها وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية الى انه كان قـرارا حـكيما ، وهي قبـل كل شـيء وضعت اساسا لتلك الشركات التي تحـــاول اجتذاب رؤوس الاموال من اسواق الاوراق المالية ... الا ان التساؤلات بدات تطرح اذا كان هذا الامر مناسبـا للشـركات الكبـيرة فلماذا ليس مناسبـا للشركات المتوسطة والصغيرة ؟؟ وهناك اتجاه عام غير ملزم لحد الان على ان الشركات الصغيرة والمتوسطة غير المدرجة في سوق الاوراق المالية عليها اتبـــاع معايير التقـــارير المالية الدولية المخصصة للمؤسسـات الصغيرة ومتوسـطة الحـجم ، بـل انه في الاشـهر الاخيرة بـدات تظهر نقاشـات في دول الاتحـاد الاوربـي اذا ماكان هناك امكانية للسماح للشركات الصغيرة المدرجة في سـوق الاوراق المالية لاستخدامات مبسطة لمعايير التقارير المالية الدولية وهي معايير التقارير المالية الدولية للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم .

الدرس الثالث : يجب ابقاء التغييرات المحلية على معايير التقارير المالية الدولية IFRSبالحد الادنى .

في رحلة اعتماد المعايير المحاسبية الدولية فان ادخال تعديلات كبيرة على المعايير الدولية قبل تطبيقها واصدار معايير محلية من مجلس معايير المحاسبية المحلية الخاصة باي دولة او اعادة كتابة معايير التقارير المالية الدولية قد تبدو غير مرغوبة الى حد بعيد ، على الرغم انها تبدو وكانه خيار جذاب وبتكلفة قليلة بالنسبة لواضعي المعايير المحلية حيث ان ما يصلهم من المعايير المحاسبية الدولية هو نتيجة عمل مهني طويل ومتعب ومكلف وقد يكون من السهل للمنظمات المحلية وواضعيها الاستسلام لاغراء اصدار معايير او حتى توجيهات او تفسيرات ينسب الى واضعي المعايير المحاسبية المحلية على انها اصدار وطني بدلا من الاعتماد على ممارسة الحكم المهني المناسب من واضعي المعايير المحاسبية الدولية ومع ذلك فان معظم واضعي المعايير المحاسبية المحلية ليس لديهم الوقت الكافي ولا الموارد اللازمة لدراسة تعقيدات الاختلافات المحلية مع معايير التقارير المالية الدولية من قبل هذه المؤسسات القانونية .

تشير التجربة الى ان الفوائد الكاملة لاعتماد معايير التقارير المالية الدولية من قبل السلطات القانونية يجب ان تكون بالكامل وتشير التجربة الى ان الفوائد الكاملة لاعتماد معايير التقارير المالية الدولية لايمكن ان يحدث الا اذا اعتمدت المعايير بالكامل وليس ان ترافقه التفسيرات المحلية او شبه التفسيرات ، الا اذا كانت تخالف بصورة واضحة القوانين السارية في البلد . غير انه لا بد من الاشارة بان الوصول الى ١٠٠% من التوحيد في اشكال التقارير المالية الدولية عبر العالم غير ممكن ابدا ، بل انه حتى في لغة عالمية واحدة فان هناك لهجات ولكنات مختلفة داخل نفس اللغة .. لكن يجب ان تبقى اللغة الرسمية هي السائدة وتحديد وتقليل اللهجات المحلية الى ادنى حد ممكن او يكون لها عمر محدد .. هذا النهج هو النهج الذي اتبعته دول الاتحاد الاوربي والذي نجحت به الى حد بعيد .

الدرس الرابع : في بعض الاحيان التعقيد امر لا مفر منه .

ان تعقد متطلبات معايير التقارير المالية الدولية قد تثني بعض الدول على اعتماد المعايير المحاسبية الدولية ، ومع ذلك فان معهد المحاسبين القانونيين في انكلترا وويلز يشجع هذه البلدان كثيرا الى التفكير مرة اخرى ولا سيما في سياق الشركات المدرجة والمسجلة في اسواق الاوراق المالية ..

ان البساطة او تقليل عملية الافصاح ليس امر مرغوب به اذا كان يعني اعطاء معلومات اقل الى المستثمرين .او ان يسعى المستثمرين للحصول على معلومات اضافيه لشرح الارقام الواردة في البيانات المالية السنوية . اننا نعيش في عالم معقد حيث من الممكن تجنب بعض التعقيدات عن طريق اتباع معايير التقارير المالية الدولية ونشير الى ان المعاملات التجارية في كثير من الاحيان تتطلب حلولا محاسبية معقدة .

الدرس الخامس: ان واضعي المعايير المحاسبية الوطنية والتجمعات الاقليمية هو امر مهم وحيوي .

على الرغم من اننا في عصر المعايير العالمية والاسواق العالمية ، فان قوة واضعي المعايير المحاسبية المحلية ما زالت مهمة جدا وليس من المرجح ان يتغير هذا في العصر القريب .

كل من الهيئات الوطنية وبشكل متزايد التجمعات الاقليمية لها دور محوري في مهمة تنسيق البحوث والاختبارات الميدانية وانشطة التوعية ، كاعضاء كاملي العضوية في شراكة لوضع معايير التقارير المالية الدولية ،حيث يتطلب من واضعي المعايير الوطنية مراجعة المعايير الجديدة وتحديد عدم وجود مانع قانوني يحول دون تطبيقها ... ولاحقا عند التطبيق تحدد مشاكل عملية التطبيق ومناقشتها في التجمعات الاقليمية ورفعها الى واضعي المعايير الدولية لايجاد حل لها . يعتقد المعهد ان هذا السيناريو الذي سارت عليه دول الاتحاد الاوربي هو السيناريو الافضل لواضعي المعايير المحاسبية الوطنية والاقليمية لافضل تطبيقات ممكنة لمعيير التقارير المالية الدولية عبر العالم .

الدرس السادس : الالزام القانوني والمهني القوي امر مهم للالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية . IFRS

لا يمكن اجراء تقييم لمدى الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية دون الرجوع الى الاساس القانوني والمهني المحلي لتطبيقها ، اذ يتعين على صناع القرار القانوني والمهني المهتمين في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية كيفية ضمان صدور قوانين او تعليمات ملزمة بالتطبيق وتكون واضحة الى الشركات التي ستقوم بتطبيقها ، في حين انها يمكن ان تنظر في الحصول على دعم من الهيئات الدولية والاقليمية مثل المنظمة الدولية لهيئات الاوراق المالية (IOSCO) والسلطة الاوربية للاوراق المالية والاسواق (ESMA).

ان وجود تعليمات او قوانين ملزمة في الدول امر ضروري لتحقيق الفائدة المرجوة والمحتملة لاعتماد معايير التقارير المالية الدولية وقد اثبتت التجربة في دول الاتحاد الاوربي ايضا على الاهمية العالية لتنسيق وتقاسم القرارت بين الدول لاصدار قوانين وتعليمات ملزمة باتباع المعايير المحاسبية الدولية وتعزيز هذه القرارات الملزمة على صعيد وطني لكل دولة على حدة .

الدرس السابع : التاييد بشرعية المعايير المحاسبية الدولية . IFRS

على الرغم من المخاوف والوقت والجهد المبذول على عملية مصادقة الاتحاد الاوربي (اقرار شرعية قانونية وسياسية لمعايير التقارير المالية الدولية في اوربا) والتي يشترك فيها ممثلي الدول الاعضاء والبرلمان الاوربي ، ان نهج تاييدها وتطبيقها في جميع انحاء العالم تختلف وفقا للظروف المحلية ، لكن على السلطات القانونية النظر في اعتماد معايير التقارير المالية الدولية ان تهدف الى تطوير اليات ذات جداول زمنية محددة بشكل واضح ويمكن التحكم بها لعمليات التطبيق للمعايير المحاسبية الدولية على اجزاء لحين الوصول الى التطبيق الشامل ، مما يستلزم الانخراط المبكر من اصحاب المصلحة المحليين والمستفيدين من الشركات التي ستتحول الى معايير التقارير المالية الدولية والمشاركة من البداية في الهيئة المسؤولة عن تاييد اعتماد معايير التقارير المالية الدولية واقرارها .... عند النظر في النطاق والاهمية النسبية لمعايير التقارير المالية الدولية ، يتعين على صناع القرار التاكد ان حاجة المستثمرين والمستخدمين الاخرين للحصول على معلومات مالية شفافة لاتطغى على اهداف السياسة الاجتماعية او الاقتصادية الاوسع .

المشاريع الصغيرة والمتوسطة

ليلى عدنان الطاهر
مدير فرع بغداد
مصرف كوردستان

تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة من النشاطات الاقتصادية المهمة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء كما تعتبر حجر الزاوية في النمو الاقتصادي ويرى العديد من المهتمين بهذا المجال ان تشجيع اقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والاهتمام بتطويرها من أحد روافد عملية التنمية الاقتصادية لما لها من قدرة على توليد وظائف بمعدلات جيدة وتكلفة رأسمالية قليلة ولما لها من مساهمة في معالجة مشكلة البطالة وحيث ان لهذه المشاريع القابلية على التأقلم مع متغيرات الطلب فان لها القدرة على تطوير الفن الانتاجي والاداري بما ينسجم مع طبيعة الاوضاع الاقتصادية حيث ان العاملين في هذه المشاريع عادة ما يكونوا من الشباب الذين يتمتعون بالقدرة على متابعة التغييرات التي تحصل في بعض النشاطات والمهن قياسا الى عدم قدرة المشاريع الصناعية الكبيرة الى احداث التغييرات المطلوبة بسرعة مناسبة أو حاجتها الى رؤوس أموال كبيرة لتحقيق التغيير المطلوب.

مشكلة البطالة

لقد بلغت مشكلة البطالة في العراق حدا يجعل منها محور التنمية اذ أن دعم التشغيل والعمل على تخفيض نسبة البطالة أصبح هدفا رئيسيا حيث انها تخص الجميع دون استثناء ويزداد التحدي سنويا بتزايد عدد الشباب الذين يدخلون سوق العمل.

واذا أردنا أن نعرف البطالة فهي ببساطة وجود فرد أو عدد من الافراد يبحث عن عمل وغير قادر على تمويله لذا فان استمرارها يؤدي الى ابعاد اجتماعية خطيرة منها لجوء الشباب الى الاساليب الغير المشروعة لكسب المال أو لأضطرارهم الى الهجرة الغير الشرعية الى الدول الاخرى أو ادمان المخدرات ومشاكل اجتماعية اخرى وأن دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لايكون دعما ماديا (ماليا فقط) بل هو عمل مؤسساتي يحتاج الى التشريع والدعم القانوني والترابط المؤسسي وتذليل المعوقات من قبل المسؤولين في الدولة بالاضافة الى الدعم المادي حتى تكون تلك المشاريع ناجحة وتساهم في دورها في حل مشكلة البطالة .

أهـــم الصـــعوبات التـــي تواجـــه المشـــاريع الصـــغيرة والمتوســـطة

يمكن لنا أن نقـول أن أهم الصعوبـات التي تواجه المشـاريع الصغيرة والمتوسطة هو عدم وجود المجتمع الواعي الذي يحتضنها كما ان شح الموارد المحـلية وضعف ميل الافراد الى التعاون في حـل المشـاكل اضافة عدد من المشكلات التي سنوردها ومنها تكون داخلية أوخارجية تؤثر تأثيرا كبيرا على المشـاريع واهمها (صعوبـة توفر التمويل - قـلة اوندرة المواد الاولية - ارتفاع الضرائب والرسـوم - عدم توفر العمالة الماهرة - انخفاض الانتاج - تردي النوعية - ارتفاع التكلفة - سـوء وضعف التسويق).

سياسات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

لغرض دعم المشـاريع الصغيرة والمتوسطة وجعلها مشـاريع مدرة للدخل وفي اطار استكمال بناء القابلية على الاستخدام الامثل للعمالة وتقليص حجم البطالة وتوسيع ثقافة الاقـراض لكلا الطرفين (الجهة المانحـة والجهة المقـترضة) ودراسـة اثارها على مجمل النشاط الاقتصادي بأنه يتوجب اصدار مجموعة من السياسات أهمها:-

١- سياسة التشريع والتنظيم.
٢- سياسة التمويل.
٣- سياسة الدعم الفني.

وبـالرغم من ان الحـكومة العراقـية اصدرت قـانون دعم المشـاريع الصغيرة المدرة للدخل رقـم (١٠) لسـنة ٢٠١١ كخطوة وأعقبـها قـيام البـنك المركزي مشـكورا بتخصيص مبلغ قدره (واحد ترليون) دينار تمنح على شكل قروض ميسرة لدعم هذا القـطاع الا ان الطريق لايزال طويلا في اعداد بـيئة حـاضنة للمشـاريع الصغيرة والمتوسطة .

الخلاصـــة

لايزال عدم وجود تعريف دقيق وشامل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن اعتماده والعمل بموجبه بسبب توقف القطاع الصناعي عن العمل في العراق فقد حصل تراجع في انتاج المشروعات الصغيرة التي تساهم بها من اجمالي القيمة المضافة لهذا القطاع.

عدم قـدرة الصناعات الصغيرة عن النمو والتوسـع وذلك بسبـب ضيق السـوق ومزاحمة المنافسـة الخارجية وعدم وجود سياسـة اقتصادية صريحـة لحـماية السلع المحلية ان عدم الاهتمام بتنمية المشـروعات الصغيرة تؤدي الى تفاقـم مشكلة البطالة وبالاخص فئة الشباب وان الحكومة العراقية تحاول ان تنمي دور المشروعات الصغيرة من خلال ماذكر أعلاه ولكن لايزال التشـريع القـانوني لحـماية هذا القـطاع واصدار السياسـات المقترحـة اعلاه بحـاجة الى اصدار اوتفعيل اضافة الى زيادة الحـــوافز للصناعات الوطنية من خلال اعفائها من الضرائب وتخفيض كلف مصادر الطاقة وأسعار الكهربـاء ورعاية المشـاريع الصغيرة واصحابها من قبل الدوائر المختصة الصناعية والزراعية والاستفادة من الخبـرات المتراكمة لدى موظفي هذه الوزارات واقـامة المعارض الوطنية لتشـــجيع المنتجات داخل وخارج العراق مع ضرورة حـــث العاملين في هذه المشـاريع على تطبـيق المواصفات القياسـية اضافة الى فتح مراكز للتدريب وايجاد نوع من الترابـط والاتصال بـين المنظمات والهيئات على المسـتويين المحلي والاقليمي وبذلك يكون لدينا استراتجية وطنية مختصة بهذا القطاع .

التحليل والتخطيط الاقتصادي الاستراتيجي

الأستاذ طارق حسين علي

مثلت نهاية الحرب العالمية الثانية بداية لظهور الدراسات النظرية لمفهوم التخطيط الإستراتيجي في حقول علم السياسة والإدارة والاقتصاد والعلوم العسكرية، وزاد الاهتمام بها بعد التطور الصناعي والاقتصادي وظهور المؤسسات الكبرى والشركات العملاقة ، وحاجاتها إلى رسم وصياغة إستراتيجية عامة شاملة ،يتفرع عنها أهداف سياسية واقتصادية - تجارية إلى جانب إفصاح الدول الكبرى عن أهدافها وتطلعاتها سواء الإقليمية أو الدولية ،أما رغبتها في تحقيق مستوى متقدم في التنمية وزيادة التأثير في السياسة الدولية ،فقد دفع إلى تشجيع ودعم الدراسات الإستراتيجية في العلوم السياسية والاقتصادية والإدارية ،والى بروز أكاديميين ومتخصصين في مجالات الإستراتيجية والتخطيط الاقتصادي.

التخطيط الاقتصادي الاستراتيجي هي عملية تقوم بها المنظمات لتحديد وتقييم الموارد والتحديات ووضع الخطط بعيدة المدى تبين فيها اهدافها أو اتجاهاتها، واتخاذ القرارات بشأن تخصيص مواردها لتحقيق هذه الإستراتيجية بما في ذلك الموارد و رؤوس الأموال والأشخاص، وهنالك العديد من أساليب تحليل الإعمال المختلفة يتم تحليل الحقائق المتوفرة والتنبؤ بالإحداث المستقبلية المتوقعة وفق افتراضات منطقية مبنية على أسس علمية وتصنف هذه المعلومات وفق أهميتها وتأثيرها وعلى أساس ذلك تقوم هيئة التخطيط أو إدارة المنظمة بوضع تقديراتها وتوقعتها .

ينطلق التخطيط الاقتصادي الاستراتيجي من تحليل منهجي شامل للعوامل الداخلية والخارجية للمنظمة أو المؤسسة بفحص ودراسة العوامل الاساسية المؤثرة والتي تمثل العناصر الاساسية لعملية التحليل-(القوة-الضعف- الفرص-التهديدات وتتطلب مرحلة التحليل تجميع كم هائل من (المعلومات- البيانات) التي تساعد في وضع خطط مستقبلية فعالة .

وهنالك ما يقارب (١٣) طريقة للتحليل المنهجي من ضمنها طريقة (سوات للتحليل).

تحليل البيئة الخارجية والداخلية

يجري تحليل كافة العوامل المؤثرة على البيئة الداخلية للمنظمة المتمثلة بعوامل (القوة - الضعف) والبيئة الخارجية (الفرص - التحديات) .

تحليل البيئة الداخلية

الاهتمام بعوامل القوة الداخلية التي تؤثر وبشكل مباشر على عمل المنظمة ويجري التقييم من خلال تقييم القدرات والإمكانات المادية والبشرية وموقف المنظمة الحالي وتأثيرها في المحيط الخارجي وتأثرها به والسيطرة على نقاط الضعف والاستفادة من نقاط القوة واهم عوامل المطلوب مناقشتها للبيئة الداخلية هي :-

أ. الهيكل التنظيمي .
ب. النظم الإدارية.
ج . فلسفة المنظمة .
د. الموارد البشرية.
هـ . أساليب التنفيذ.

تحليل البيئة الخارجية

الاهتمام بالفرص المتاحة وتحويلها إلى أهداف وتهيئة الطرق المناسبة لاحتوائها ضمن الفترة الزمنية المحددة وعدم السماح بضياعها .

التركيز على التحديات المؤثرة على عمل المنظمة ومحاولة إزالتها أو تقليل تأثيرها بالقدر الممكن بالطرق المناسبة من خلال المناورة وحسب تخصص المنظمة بالعوامل (المادية - السياسية - الاجتماعية - التنافس النوعي والكمي) مع المحافظة على (قيم المنظمة - المعايير) .

العوامل الرئيسية المؤثرة المشتركة للبيئة الداخلية والخارجية

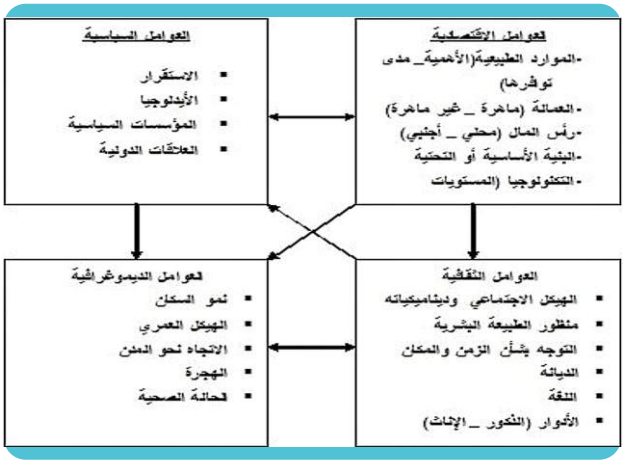

مفهوم التخطيط

التخطيط علم وفن استخدام كافة الموارد والإمكانات والقدرات من خلال وضع الخطط والبرامج الكفيلة بتحقيق أهداف المنظمة الرئيسية .

تشير عملية التخطيط الى حالة مرتبطة بالمستقبل وتعكس حقائق هامة جدا كالوقت والجهد المبذول في عملية التفكير، لذا فهو العملية الأفضل للوصول إلى الهدف وينصرف مفهوم التخطيط هنا إلى معرفة شكل المستقبل وآفاقه، إذ هو الحجر الأساس لفهم المستقبل والتهيؤ له.ويعرف التخطيط بانه (مسالة انتخاب أهداف معينة قصدا وتحقيقها بصورة منتظمة).

و هناك من يرى في التخطيط بـأنه (أهم عنصر للعمل الاقـتصادي الإداري و السياسـي يشـير إلى الأهداف التي يسـعى للوصول إليها، من خلال تعريف مساحـة الفرص وتقدير التحـديات و الأخذ بـنظر الاعتبار القيم الفردية و الجماعية في المؤسسـة أو المجتمع أو الدولة، من اجل رسم الاستراتيجيات و اختيار أفضلها لانجاز الأهداف).

ويتلخص مما جاء أعلاه بان التخطيط هو :-
أ. تحديد الأهداف المراد انجاز ها.
ب. تحليل البيئة الداخلية و الخارجية.
ج. التطورات و التغيرات المتسارعة.
د . الوسائل و الاستراتيجيات المستخدمة لانجاز الأهداف.

أنواع التخطيط

هناك عدة أنواع من التخطيط :-
أ. التخطيط الجزئي و التخطيط الشامل.
ب. التخطيط التوجيهي .
ج. التخطيط الطويل و التخطيط المتوسط و القصير الأجل.

مفهوم الإستراتيجية

إن أصل كلمة إسـتراتيجية اشتقـت أصلا من الكلمة اليونانية ((Strategies))وتعني باللغة الانكليزية ((general))اشتقاقا من أصل الكلمة، التي تشير إلى علاقة وثيقة بـمفهوم الجيش، فهي لدى قدماء اليونان تعني ماذا فعل القائد؟ أما في اللغة العربـية تعني (القائد أو فن القيادة)،واقتصرت مدلو لاتها في أصل الكلمة على إنها (السوق) و هذا ما جاءت به أدبيات الدراسة العسكرية.
يعرفها المفكر العسكري (ليدل هارت) بـأنها (فن توزيع و استخدام مختلف الوسائط العسـكرية لتحقـيق هدف السياسـة) ، و هناك من يراها (فن الجنرال) نظرا لتعلق الأمر بـالتخطيط للمعارك و إدارة المعارك من اجل الوصول للأهداف .
يعرف البـعض الإسـتراتيجية بـأنها (توظيف شـامل للموارد المستخدمة لتحقيق أهداف المؤسسة و إغراضها سواء دولة كانت أم منظمة وفقـا لرسـالتها أو فلسـفتها القـائمة عليها) وتتضمن الإسـتراتيجية وفقـا لأنصار هذا الرأي عدة إسـتراتيجيات فرعية متعلقة بالمسائل الداخلية و الخارجية للمؤسسـة او الدولة و هي تعد المفتاح الرئيس الذي يصف المقـاصد و الميول المتبـعة في مواجهة النظام البيئي للحفاظ على كيان الدولة و سيادتها

التطبيقات الإستراتيجية

لم تعد الإسـتراتيجية من اختصاص الميدان العسـكري بقـدر ما أصبحـت من تخصص حقـول العلوم الأخرى كالسياسـة و الإدارة و أصبحـت كمفهوم أكثر شـمو لا في توظيف الموارد و الطاقـات لتحقـيق الأهداف و الغايات على الرغم من كل ما سبـق تعد الإستراتيجية خطة تشمل على أهداف و وسائل و موارد .

دوافع التخطيط الاستراتيجي

الدوافع الرئيسية للتخطيط الاستراتيجي هي :-
أ . الحاجة إلى توفير قاعدة عريضة في المعلومات .
ب .المتغير التكنولوجي الذي أصبـح بمثابـة العمود الفقـري للدول و المؤسسات .
ج .النقص في الموارد و الثروات .
د.الحاجة إلى فهم العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسة بين الدول .
هـ بـروز الأزمات الاقتصادية و غير الاقتصادية دفع إلى الحـاجة إلى التخطيط الاستراتيجي .
و .الحـاجة إلى التعامل مع المستقبل و التنبؤ بـه على مسـتوى الدول و المؤسسات
ز .التوجه نحـو تحقيق الميزة التنافسـية و الإربـاح يدفع إلى التوجه نحو التخطيط الاستراتيجي .

مراحل التخطيط الاستراتيجي

وتتضمن المرحل التالية :-
أ- مرحلة التحليل الاستراتيجي و هي :-
أو لا. تحديد فلسفة الدولة أو المؤسسة.
ثانيا . تحليل البيئة الداخلية و الخارجية.
ثالثا . مرحلة وضع الأهداف .
ب- مرحلة الاختيار الاستراتيجي و هي:-
أو لا.اختيار البديل الأمثل الذي تقل كلفته و تزاد منافعه
ج- مرحلة التنفيذ و هي :-
أو لا. تحديد الجهات المعنية بالتنفيذ .
ثانيا. وضع نظام زمني للتنفيذ .
٤- مرحلة التقييم و السيطرة و هي:-
التقييم و المتابـعة في تطبـيق الأهداف و قد تحـتاج العملية إلى أعاده النظر ببـعض مراحـل التخطيط و إجراء التعديلات على بـعض الأهداف و الاستراتيجيات

الخاتمة

التطور التكنولوجي و الانفتاح العلمي و توسع القاعدة العلمية و تعدد النظم و النظريات الاقـتصادية اضافة الى اتسـاع الهوة بين دول العالم من نواحي متعددة ابـرزها المال فرض حتمية ايجاد السبل الكفيلة بالحفاظ على مستوى القدرات الاقتصادية للدول و عمل المنظمات و الحفاظ على ديمومتها و بـما يتناسـب مع المعايير و القيم و سياسات المنظمة.
لذا أوجدت هذه المنظمة هيئات للتحـليل و التخطيط لمواجهة التحـديات و المتغيرات المستقبـلية المفاجئة بـتهيئة كافة عوامل البيئة الداخلية و الخارجية بـعدم التأثر سلبيا .ويجب إعداد الخطط و البـرامج وفق سياسـات منهجية و رؤى مستقبلية بأحدث الأساليب العلمية و مع مراعاة عامل الوقت بعناية كاملة و استغلال الظرف الزمني و المكاني .

الحوكمة المصرفية

استاذ ادارة المصارف
المساعد الدكتور حيدر حمزة جودي
قسم ادارة الاعمال /كلية الادارة والاقتصاد
الجامعة المستنصرية
مدير المكتب الاستشاري

اهتمت المنظمات والباحثين بالحوكمة لانها تستند الى عدد من القواعد والاجراءات التي يجب ان تلتزم بها المصارف لتعزيز مكانتها وحماية اموال المساهمين وتحقق التفاعل بين الملاك والادارة لاعداد نظام مالي ومناخ استثماري يستطيعان من خلالهما مواجهة الازمات المالية التي تعصف بالاقتصاد ، كما ان الاخذ بمبادئ ومعايير الحوكمة يؤدي الى تحقيق العدالة والشفافية والافصاح والنزاهة وتخفيف المخاطر المصرفية بما يؤدي الى المحافظة على حقوق اصحاب المصالح وتحسين جودة الاداء وخلق بيئة مصرفية سليمة.

مصطلح الحوكمة هو ترجمة للمصطلح الانكليزي (Governance)وهو بمعنى وضع نظام الادارة الرشيدة للمنظمة من خلال فصل الارتباط بين الملكية (حملة الاسهم من المؤسيين والمساهمين) والادارة التنفيذية للمصرف ، لان الارتباط قد يؤدي الى التحيز باتخاذ قرارات لمصلحة المالكين وعلى حساب المودعين واصحاب المصالح الاخرين ، تطبق الحوكمة من خلال وضع هياكل لتنظيم علاقات العمل وآليات للرقابة داخل المصرف تعمل على تحقيق الغاية منها ، وبما يؤدي الى رفع الاداء بتخفيض تكاليف المدخلات وتعظيم الارباح مما يسمح بارتفاع قيمة اسهم المصرف في السوق المالية.
حيث يساهم طرفان اساسيان في اعداد نظام الحوكمة ، اولهما الطرف الداخلي، ويتمثل بالمساهمين، ومجلس الادارة ، والادارة التنفيذية، والتدقيق الداخلي.
والطرف الثاني هو خارجي ويتمثل بالمودعين،والاطر التنظيمية والقانونية العامة التي تضعها الدولة و البنك المركزي ،واصحاب المصالح .

تتضح الحوكمة في المصارف بادارة الاعمال في المصرف من قبل مجلس الادارة بوضعه اهداف وخطط للمصرف لتحقيق عائد ملائم للملاك ،اضافة لوضع معايير لضبط العمل وآليات الاداء واجراءات الرقابة.
هناك مقاييس متعددة للحوكمة توضح مدى استخدام الحوكمة في المصرف منها ، مقياس (Trinidad &Tobago) ومقياس (Ananchotikul)،ومقياس (Credit Lyonnais Securities Asia)
وهذه المقاييس تكون على شكل استبانة الاجابة مقتصرة عليها بـ (نعم / لا) ويختلف عدد الاسئلة ونوعيتها من مقياس لاخر وتستخدم لمختلف انواع المنظمات.

كما ان هناك مقاييس كمية اخرى متعددة لها علاقة بتطوير الاداء المصرفي منها، مقاييس العائد غير المعدلة بالمخاطرة ، ومقاييس العائد المعدلة بالمخاطرة ، مثل معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية ، ومعدل العائد على راس المال المعدل بالمخاطرة، هامش صافي الدخل،هامش الفائدة الصافي، ومقاييس المخاطرة مثل المخاطر الائتمانية ،و مخاطر السيولة ،ومخاطر السوق ، ومخاطر التشغيل ، ومخاطر راس المال .
و هناك مقاييس معاصرة مثل القيمة السوقية المضافة ،وبطاقة الدرجات المتوازنة، والقيمة الاقتصادية المضافة.
من خلال ما تم ذكره انفا نلاحظ مدى اهمية الحوكمة المصرفية في تعزيز ثقة جميع الجهات من ملاك واصحاب المصالح بأداء و عمل المصرف ومدى امكانية المصرف على مواجهة الازمات المالية والاقتصادية التي تحدث في العالم، والتي تظهر بين فترة واخرى وقد يسبب انهيارا للنظام المصرفي لا سامح الله ، و انما يحقق الحفاظ على مصالح جميع الاطراف وحماية القطاع المصرفي والنظام المالي في البلاد وعدم تعرضه لهزات تفقد اصحاب المصالح الثقة بالمنظمات المالية والمصرفية في العراق.

حملة مصرف عبر العراق لدعم الحشد الشعبي ومساعدة النازحين

سعياً منه للتواصل مع العوائل النازحة من المحافظات وتقديم يد العون لها وما تحتاجه تلك العوائل من مستلزمات العيش الضرورية، قام مصرف عبر العراق بمبادرة منه وذلك بتوفير كمية من الاحتياجات والمستلزمات التي تقلل من معاناتهم في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها النازحون.

١- بدأت الحملة بتوزيع الاموال على النازحين في ظروف يحتوي على مبلغ مالي لكل عائلة نازحة وقد كان التسليم بشكل مباشر للعائلة النازحة ضمانا لوصول المبالغ المالية لهم، وتم توزيعها على عدد كبير من المخيمات ضمن زيارات قام بها المصرف لتلك المخيمات ..

٢- مجموع المبالغ الموزعة (٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠) دينار خمسمائة مليون دينار .

٣- تم عمل سلة غذائية تحتوي على مواد غذائية متنوعة .

إعادة النظر في بنية الموازنة العامة للدولة في إطار الإقتصاد الكلي

بقلم الاستاذ علي محسن العلاق
محافظ البنك المركزي العراقي

تطور مفهوم ومحتوى الموازنة العامة للدولة عبر الزمن، فلم تعد الموازنة مجرد تشريع لإضفاء الشرعية على النفقات والإيرادات في بنودها التقليدية التي كانت مرتبطة بالدور التقليدي للحكومة، بل أصبحت خطة سنوية تعكس الخطط أوالستراتيجيات المتوسطة والبعيدة الأمد، والتي تستهدف تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وتنموية، مما غير من شكل ومحتوى الموازنة العامة بما يحقق توفير الفهم لأهدافها وبرامجها وتوفير عرض واضح يتيح إمكانية المتابعة والتقويم والمحاسبة والمساءلة، ويمكن من الربط بين نفقات الموازنة العامة ومدى مساهمة تلك النفقات في تحقيق التقدم والنمو باتجاه الأهداف المنشودة والواردة في تلك الخطط والستراتيجيات الوطنية في أبعادها الاقتصادية الكلية والقطاعية والمكانية ومدى التقدم في واقع الخدمات العامة والبنى الإرتكازية، وماهو الحصاد التنموي الممكن تحققه من تنفيذ البرامج والمشاريع..

ويمكن إختصار العوامل التي أدت إلى تطور مفهوم الموازنة العامة للدولة وبالتالي طريقة عرضها بالعوامل الآتية:

-ان شكل ومحتوى الموازنة العامة للدولة ترتبط بفلسفة الدولة في نظامها الاقتصادي-السياسي، وبدور الحكومة -تبعًا لذلك- في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهذا الدور تطور عبر الزمن بتغيير فلسفة وأنظمة الحكم، والذي وصل في ارتقائه الى ان تكون الحكومة في موقع(الموجه والمنظم) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد أن كان دورها في بدايات نشوء الحكومات الحديثة دور (الحارس).

هذا الارتقاء بالدور والمهمات وضع الحكومات في موضع العقل الستراتيجي الذي يحمل الرؤيا والأهداف، ثم التوجيه بتحويلها إلى مشاريع وبرامج وفق نماذج وخيارات متعددة (تبتعد عن الدور المباشر للحكومة في التنفيذ)، تخلق فرصًا وبيئة مناسبة للنهوض بالقطاعات الاقتصادية وتحقيق الرفاه الاجتماعي والتنمية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد، بكفاءة واقتصادية وفعالية، ومما يرد في تحديد أهداف الموازنة العامة للدولة في ضوء التطورات المذكورة آنفًا، الآتي:

-تحقيق التنمية المستدامة من اجل تحقيق الرفاه الاجتماعي
- تشجيع النشاطات الإنتاجية والحد من الأنشطة غير الإنتاجية.
- تقليل البطالة ورفع إنتاجية العمل الاجتماعي.
- الاستقرار العام للأسعار والحد من التضخم.
- جذب الاستثمارات الخارجية.
- زيادة الدخل القومي.
- دعم الميزان التجاري.
- تحقيق الاستقرار الأمني والاقتصادي والمالي.
- زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي.

٢- تنامي مهمة التنمية البشرية، والتي هي الأخرى تطورت من كونها تقديم المساعدات الإنسانية، لتشمل ما يتحقق للناس من تقدم نوعي وكمي في حياتهم، وصار حقيقة واتجاهًا إن التنمية البشرية والارتقاء بخصائص الإنسان هي البوابة الطبيعية لأية عملية تنمية حقيقية، وإن الإنسان لا بد أن يكون الهدف النهائي للتنمية.

٣- تنامي دور الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في المشاركة في التخطيط والتقويم والمحاسبة، باعتبار إن الإنسان صانع التنمية كما هو غايتها وبنفس الوقت هو أداة التغيير.

٤- تنامي دور السلطات المحلية في ظل انتشار الأنظمة الديمقراطية، التي توسع من تلك الأدوار، وتقوم على أساس اللامركزية في إدارة وتنمية المناطق، وما يترتب على ذلك من تقاسم السلطات والمسؤوليات ومن توزيع عادل للموارد، ومن تمكين الإدارات المحلية إداريًا وماليًا، ومن تمكينها أيضًا في عمليات التخطيط ورسم السياسات والبرامج خاصة التنموية.

٥- تطور مفهوم الرقابة، بسبب تطور محتوى وأهداف الموازنة العامة من جهة، وبسبب تطور الأنظمة الإدارية والمالية ومنها مفاهيم التخطيط الستراتيجي ومفاهيم الكفاءة او الفعالية والاقتصادية والتوسع في قياس الأداء، ومفاهيم الجودة والتميز ورضا الجمهور... الخ، وبسبب توسع دور المواطنين في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبالتالي دورهم في الرقابة، ولذلك لم تعد الرقابة رقابة تشريعية ومالية تقليدية تدقق في الالتزام بحدود النفقات والإيرادات المحكومة بقانون الموازنة، بل تطور مفهوم ومحتوى وأدوات الرقابة باتجاه تحقيق غايات أخرى ، غايات تركز على مدى تحقيق الأهداف والبرامج والخطط التي تستهدفها الموازنة وتركز على تلك النتائج من حيث جودتها، كفاءتها، فعاليتها واقتصاديتها، والتحقق من الاستخدام الأمثل للموارد ضمن أولويات محددة وفي تحقيق التنمية المستدامة على أساس العدالة الاجتماعية والتوازن الاجتماعي.

٦- تزايد المخاطر نتيجة للانفتاح الكبير بين أسواق الدول وتشابك العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية، وما يحمله من مخاطر نتيجة لتأثيرات الأزمات المالية التي تحصل في الدول الأخرى ، ويزداد عمق المخاطر في الدول التي تعتمد على مصدر أو مصادر محددة من الموارد الطبيعية -كما هو الحال في الدول النفطية ومنها العراق - حيث تعتمد هذه الدول على مورد أساس تؤثر تقلبات أسعاره تأثيرًا مباشرًا على إيراداتها، كل ذلك يرتب أثرًا مباشرًا على إعداد الموازنة العامة وبنائها وعرضها بما يؤشر إلى أهداف متوسطة وبعيدة المدى في تنويع القاعدة الإنتاجية، وفي تنويع مصادر

إيرادات الموازنة، وأهداف قصيرة الأجل للتعاطي مع التقلبات والأزمات المالية، وبشكل عام لا بد أن تعكس الموازنة العامة قدرتها في التحوط للمخاطر ورمونتها للاستجابة الى المتغيرات والتقلبات.

٧- إضافة إلى ما ورد في النقاط السالفة، فأن خصوصية الوضع العراقي تستدعي تطوريًا كليًا في شكل ومحتوى الموازنة العامة للدولة، حيث يعاني البلد والمواطنون من تركات ثقيلة وتخلف كبير في شتى نواحي الحياة، كما يواجه البلد تحديات كبيرة واضطرابات خطيرة، كما إن ظروف البلد من حيث الانتقال من نظام مستبد إلى نظام ديمقراطي في غياب التماسك المؤسساتي والاجتماعي وما ينجم عنه من تلكؤ وقصور وفساد، كل ذلك يستدعي بناء الموازنة العامة وعرضها بالشكل الذي يعكس مدى الاستجابة للمتطلبات والتحديات والظواهر الخطيرة، وبالشكل الذي يوفر معلومات وبيانات قابلة للقراءة والقياس والرقابة والتقويم في اطر واضحة الأهداف والبرامج وقابلة للمراجعة والرصد والتحليل بعد هذا الاستعراض العام الذي تناولنا به مبررات ودواعي وظروف تطوير الموازنة العامة تخطيطًا وشكلا ومضمونًا، نبين في أدناه حال الموازنة العامة الاتحادية للعراق في ضوء ما مر بيانه، أي مدى قربها أو بعدها من تلك المتطلبات:

١- تعد الموازنة العامة في ضوء تقديرات الوزارات والجهات الأخرى، والتي تبنى على بيانات تأريخية وتوقعات مستقبلية تضاف بشكل عشوائي وبشكل مبالغ فيه جدًا، لتوفير مجال للتفاوض مع وزارة المالية (على سبيل المثال كانت الوزارات والجهات الأخرى قدمت تقديراتها الانفاقيةإلى وزارة المالية بأكثر من (٣٠٠) مليار دولار للسنة في اغلب السنوات -أي بأكثر من إيرادات الدولة ب ٤ أضعاف)، وتدخل تلك الطلبات في عمليات تفاوض وأخذ ورد للوصول إلى رقم معين، وتؤثر في تحديد المبلغ في بعض الأحيان قوة الجهة المفاوضة، سياسيًا أو إقناعيًا أو شخصيًا، واذا ما وصلت التقديرات المقرة بشكل ابتدائي بعجز كبير، يصار إلى إقتطاع مبالغ من التخصيصات بنسبة شبه موحدة على الجميع دون الأخذ بنظر الاعتبارات الموضوعية والأولويات والالتزاماتوالأهداف وطبيعة النشاط.

٢- رغم الاستمرار في وضع ستراتيجية قصيرة ومتوسطة الأمد للموازنة، ورغم وجود ستراتيجيات وطنية ذات صلة مباشرة بالموازنة العامة، مثل ستراتيجية التنمية الوطنية (لخمس سنوات)، وستراتيجية الحد من الفقر، وستراتيجية تطور القطاع الخاص،وستراتيجيات قطاعية (الطاقة، الصحة، التعليم، العمل والرعاية الاجتماعية، الزراعة،الإسكان... الخ)، رغم وجود كل تلك الستراتيجيات التي يجب أن تنعكس في بناء الموازنة العامة، إلا أننا نلاحظ شبه غياب تام لتلك الستراتيجيات في ما تتضمنه الموازنة ولا يمكن إسلوب العرض الحالي من معرفة مدى مراعاة تلك الستراتيجيات في الموازنة.

٣- إن الدور المتصاعد للموازنات العامة -كما بينا- في التعبير عن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وفي التنمية البشرية لا يمكن تلمس هذا الدور في موازنتنا العامة، بسبب طبيعة إعداد وعرض الموازنة فلا يمكن الوقوف أو التعرف على إجابات لأسئلة مهمة منها:

- ما هي الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتنموية التي تستهدفها الموازنة؟ وما هي نسب التقدم التي يمكن إحرازها عند تنفيذها..
- ما هو تأثير الإنفاق على القطاعات المختلفة؟
- ما هو دور الموازنة في تحقيق التوازن والعدالة الاجتماعية؟
- كم تحقق من ردم لفجوة النقص في البنى الارتكازية؟
- إلى أي مدى تتطابق تخصيصات الموازنة مع الستراتيجيات الوطنية والقطاعية؟
- ما هو المتحقق المتراكم من السنوات السابقة للأهداف المنشودة؟
- كم هو حجم المشاريع المدرجة، ليس فقط في التخصيص السنوي لها بل التخصيص الكلي لتلك المشاريع (تبلغ التخصيصات الكلية للمشاريع المدرجة أكثر من ٢٠٠ مليار وهي لا تظهر في الموازنة)؟ وكيف هو توزيعها القطاعي والجغرافي ومدى مراعاة حرمان المناطق؟ وما هي نسب ما تحقق منها فعلا؟
- ما هي السياسة الضريبية؟ ما هي الأوعية التي تستهدفها؟ وكم هو حجم تلك الأوعية؟ وما هي نسبة الإيرادات المقدرة في ضوء حجم كل وعاء من تلك الأوعية؟
- ما هي تكاليف مراكز الإدارات في الدولة، بدأ من رئاسات السلطات إلى الإدارات العامة؟ وما هي نسبة تكاليف كل مركز إلى حجم النشاط أو الإنتاج الذي تقدمه؟
وما هي نسبتها إلى الإنفاق الكلي للموازنة العامة؟
- كم تغطي الإيرادات المحلية (غير النفطية) من نفقات الدولة التشغيلية؟
- ما هو حجم المنح والمساعدات والقروض المقدمة إلى الهيئات الممولة ذاتيًا (بحكم قوانينها)، والشركات العامة؟ وما هي نسبتها الإجمالي النفقات؟
- ما هي النفقات الجارية الثابتة (التي لا يمكن تخفيضها)؟ وكيف تم نسبتها إلى الإيرادات النفطية؟ ول؟ ما هي
- ما هي نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية (غير النفط) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي؟ وما هو تأثير الموازنة على تلك النسبة؟
- ما هو وضع الميزان التجاري (من غير النفط) ووضع ميزان المدفوعات؟
- ما هو حجم الدين المحلي والخارجي وفوائده واستحقاقاته؟
- ما هي قيمة ممتلكات الحكومة خاصة العقارات (المباني، الأراضي)؟
- هل هناك ربط بين التخصيص والهدف (معبر عنه بمشروع أو برنامج)؟

مما يؤسف له إن الموازنة بشكلها الحالي لا توفر إجابات مناسبة أو لا توجد أصلا إجابات على غالبية تلك الأسئلة، وهذا يؤشر عن حجم القصور في البيانات والمعلومات التي تعرضها الموازنة (شكلا ومحتوى)، وبالتالي تفقد أهميتها ودورها في التخطيط والسيطرة والرقابة وتحقيق النتائج المرجوة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتنموية التي تمثل الموازنة الأداة الرئيسية في تحقيقها.

إن الموازنة العامة تنظم على أساس المحاسبة الحكومية، وهذا الأساس قاصر عن توفير قراءة صحيحة ومفيدة في توجيه الموازنة نحو الغايات المنشودة وفي توفير قواعد الإدارة والتخطيط والرقابة

والاستخدام الأمثل للموارد، في الوقت الذي مرت الموازنة العامة في العالم بتطورات متعاقبة تحولت فيها الموازنة من كونها خطة سنوية للنفقات والإيرادات ضمن تبويبات محاسبية جامدة، تحولت إلى خطط وبرامج تستجيب للأهداف الستراتيجية المتوسطة والبعيدة المدى، وشهدت تلك التطورات انتقال الموازنة إلى قاعدة بيانات تساعد الإدارة على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة (يطلق عليها موازنة الإدارة) ثم تطورت إلى موازنة برامج ثم إلى نظام التخطيط والبرمجة الذي يوفر البيانات اللازمة للتخطيط والإدارة والرقابة، مما يساعد في الاستخدام الأمثل للموارد وتوفر قواعد واضحة ومحددة للأهداف وقياسها وتقويم الأداء على كافة المستويات.

لقد أطلقنا مشروعًا لإصلاح نظام الموازنة العامة قبل أكثر من سنتين (عندما كنت أمينًا عامًا لمجلس الوزراء)، وشكلنا فريقًا مشتركًا لاختيار النظام المناسب لعرض الموازنة بين خيارات يتبعها العالم، وقطع الفريق شوطًا مهمًا في هذا المضمار بعد الاطلاع على موازنات دول أخرى، ونأمل أن ينتهي هذا المشروع بإصلاح حقيقي يغير من شكل الموازنة ومحتواها ليستجيب للمتطلبات والضرورات التي اشرنا إليها، وإلى ذلك الحين (تطبيق نظام جديد)، نرى من الضرورة بمكان معالجة الوضع الحالي عن طريق إعادة عرض الموازنة (دون الإخلال بالنظام المحاسبي الحكومي الذي تعد بموجبه) عن طريق تعزيز عرض الموازنة العامة بكشوفات تحليلية، تستطيع مراكز اتخاذ القرار في السلطتين التنفيذية والتشريعية فهمها والوقوف على الحقائق والظواهر والمعلومات التي تعينها في اتخاذ التوجيهات والقرارات المناسبة، كما توفر تلك الكشوفات قواعد معلومات مهمة لكل المختصين والمعنيين إضافة إلى الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات المهنية وبيئة الأعمال إضافة إلى الجمهور بشكل عام.

نعرض في أدناه جملة من البيانات المهمة التي يتوجب توفيرها من اجل تحقيق الفهم اللازم للموازنة علمًا بأنها متوفرة يمكن الحصول عليها، ترفق كملاحق معها:

١- نفقات الإدارات العامة:

كشف يبين نفقات مراكز الإدارة (الممولة مركزيًا) في الرئاسات الثلاث ومراكز الوزارات والهيئات والمحافظات والإدارات المحلية ويتضمن: الرواتب، المخصصات بكافة أنواعها، النفقات التشغيلية، نفقات الحماية(بضمنها الحمايات المنسبة من الجهات الأخرى).

٢- أرباح وخسائر الشركات العامة:

كشف يبين الإيرادات وتكاليف الإنتاج والرواتب والأجور والنفقات التشغيلية الأخرى وصافي الربح أو الخسارة المتوقع، والأرباح أو الخسائر المتراكمة ومجموع الديون والمنح المتراكمة (حاليًا يظهر رقم واحد هو صافي الربح والخسارة لكل شركات القطاع العام).

- المنح والمساعدات:

كشف يبين كافة المنح والمساعدات المخصصة إلى هيئات التمويل الذاتي والجهات المحلية الأخرى، والجهات الخارجية، ومجموع المنح والمساعدات للسنوات السابقة لكل جهة، ونسبة إجمالي المنح والمساعدات إلى إجمالي النفقات الجارية.

٤- قطاع الطاقة:

أ- النفط ومشتقاته:

يعد كشف يبين:

أ- إجمالي الإيرادات المتوقعة من تصدير النفط.

ب-إجمالي الإيرادات المتوقعة من تصدير الغاز والمشتقات النفطية (إن وجد)

ج-صافي الإيرادات المتوقعة من المصافي العائدة للدولة

د- التكاليف السنوية للنفط المنتج والمصدر [بكافة التكاليف] ونسبة تكاليف الإنتاج الى الإيرادات النفطية.

ه- مبالغ استيراد المشتقات النفطية.

و- المشتقات النفطية المجهزة لقطاع الكهرباء والمجهزة من:

- إنتاج وزارة النفط.

- المستوردات.

ز- إجمالي مبالغ دعم المشتقات النفطية المباعة للمواطنين (على مستوى كل مشتق).

ح- الإنتاج والتصدر المتوقع للنفط والغاز والمشتقات النفطية للخمس سنوات القادمة.

ب-الكهرباء:

يعد كشف يبين:

أ- حجم الإنتاج المتوقع لسنة الموازنة، والمخطط للخمس سنوات القادمة.

ب-تكاليف الإنتاج الحالية لكل (١٠٠٠) ميغاواط.

ج- حجم الإيرادات المتوقعة عن أجور الكهرباء لسنة الموازنة وللسنوات الخمس القادمة.

د- حجم الاستثمارات في محطات توليد الكهرباء وسعاتها، والنفقات المترتبة عند تشغيلها

٥- الإيرادات غير النفطية:

كشف يبين كافة أنواع الإيرادات الأخرى (غير النفطية)، وتتضمن المبلغ المقدر لكل نوع مع حجم الوعاء أو النشاط المستهدف ونسبة المبلغ إلى ذلك الحجم أو النشاط، ومنها:

- ضريبة الدخل على الأفراد
- ضريبة الدخل على الشركات
- الرسوم الجمركية
- الإيرادات الرأسمالية
- الإيرادات التمويلية
- عوائد عقارات الدولة
- الرسوم الأخرى
- رسوم الإنتاج
- حصة الموازنة من أرباح الشركات العامة مع نسبة الإيرادات المذكورة إلى إجمالي النفقات التشغيلية.

٦- كشف بالميزان التجاري وكشف بميزان المدفوعات

٧- كشف بالديون المحلية والخارجية:

ويوضح الكشف مبلغ كل دين ونوعه وتاريخه والمسدد منه والفوائد وتواريخ الاستحقاق، ونسبة تلك الديون إلى إجمالي الناتج المحلي، ويشمل ذلك كافة القروض والتسهيلات والسندات والحوالات.

٨- ممتلكات الدولة العقارية:

كشف يوضح ممتلكات الدولة من المباني والأراضي وأقيامها

الدفترية والسوقية، والعوائد السنوية لكل منها.
٩- المشاريع الرأسمالية والاستثمارية:
كشف يبين المشاريع المدرجة لكل وزارة وجهة من حيث تاريخ إدراجها، والتكلفة الإجمالية لكل مشروع، والمبلغ المطلوب لسنة الموازنة، ونسب التنفيذ.
١٠- السلف:
كشف يبين السلف الممنوحة في السنة السابقة عن النفقات غير المدرجة في موازنة السنة السابقة، يبين مبلغ كل سلفة ونوعها وجهة الموافقة عليها وسبب منحها.
١١- قطاع الاستثمار الخاص:
كشف بالمشاريع الاستثمارية للقطاع الخاص المحلي والأجنبي يبين المشاريع الممنوحة إجازة استثمار ونوعها وتاريخ منح الإجازة والمكان ومراحل تنفيذها، والمخرجات المتوقعة لها والقوى العاملة المحلية التي تشغلها.
١٢- السكن:
تقرير يبين عدد الوحدات السكنية ومبالغها، المنوي تنفيذها خلال السنة والمدورة من السنوات السابقة، المنفذة من القطاع الحكومي أو من قبل القطاع الخاص (الاستثمار)، وتوزيعها الجغرافي ونسبة العجز إلى الحاجة على مستوى كل محافظة.
١٣- تقارير قطاعية:
تقرير (لا يتجاوز صفحة) عن المؤشرات الأساسية للقطاعات الأخرى،القطاع الزراعي، الصناعي، الموارد المائية، الصحة، التربية والتعليم العالي، البيئة،الخارجية، العمل، البلديات والأشغال العامة، الإعمار والإسكان، السياحة، الاتصالات)
١٤-هيئات العدالة الإنتقالية:
تقرير يبين المبالغ المسددة للمشمولين بقوانين العدالة الإنتقالية والمبالغ المتبقية، والنفقات الإدارية لتلك الهيئات لسنة الموازنة والنفقات المتراكمة للسنوات الماضية.
إن عرض مثل هذه التقارير سيساعد متخذي القرار وصناع السياسات والمواطنين من فهم أعمق للواقع الاقتصادي والمالي والتنموي ومن دور ومساهمة خطة الموازنة من تحقيق التقدم في ذلك الواقع، كما إن من شأن تلك الإيضاحات أن تقود إلى عمليات إصلاح إدارية ومالية واقتصادية، ومن جهة أخرى تساعد في عمليات التقويم والمحاسبة والمساءلة.

إن المؤشرات التي يمكن إستخلاصها من واقع موازنات السنوات التي مضت والمستخلصة من تحليلنا لبعض البيانات والمعلومات المتوفرة (خارج عرض الموازنة)، تؤشر بوضوح ظواهر خطيرة، وستكون جلية وواضحة لقراء ومقرري قانون الموازنة إذا ما تم عرض الملاحق التي أشرنا إليها.
إن غياب الشفافية في عرض الموازنة لا يساعد إلا على مزيد من تكريس السلبيات وتعاظم المخاطر التي تهدد الأوضاع الاقتصادية والمالية للعراق، وقد آن الأوان في ظل التحديات المالية التي يواجهها البلد من عملية المراجعة الشاملة والتقويم الجاد والإصلاح الحقيقي ومفتاح ذلك الرئيسي هو الموازنة العامة للدولة.
إن ما عرضناه من مقترحات لتحسين عرض الموازنة هي ضمن الممكن والمتوفر حاليًا من اجل تقريب الفجوة الكبيرة بين البنية الحالية للموازنة وما هو مطلوب ومنتج في عرضها ، اما الخطوات المستقبلية الضرورية في اطار معالجة القصور في اعداد وبنية وعرض الموازنة العامة ، فهي ضرورة العمل على انجاز الخطوات الاتية:-

- الاسراع بإنجاز مشروع اصلاح تبويب وعرض الموازنة ، الذي بدأته الامانة العامة لمجلس الوزراء قبل سنتين ووصل مراحل متقدمة باعتماد موازنة البرامج بدلا من موازنة البنود التقليدية.
٢- تغيير منهجية واسلوب اعداد تقديرات الموازنة العامة والتي تقوم حاليًا على جمع تلك التقديرات من الاسفل الى الاعلى في هرم الحكومة ووزارتها ، والتحول نحو بناء التقديرات من الاعلى (اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء ومجلس الوزراء وبالتنسيق مع اللجنة المالية واللجنة الاقتصادية في مجلس النواب) وتحديد سقوف للتقديرات على مستوى القطاعات ثم الوزارات والجهات بناءًا على خطة الحكومة والاهداف التي تسعى لتحقيقها وفقًا للأولويات.

٣- اعادة هيكلة وزارتي التخطيط والمالية وخاصة الدوائر المعنية بالاقتصاد الكلي ، الايرادات ، الحسابات القومية ، الموازنة العامة ، والارتقاء بادائها ،وربط عملها ومخرجاتها بالانظمة والبيانات ذات العلاقة ، وهي موجودة اصلا مثل:
- نظام الحسابات القومية
- نظام البيانات المالية الحكومية
- نظام ميزان المدفوعات
- الوثائق والنشرات التي تصدر عن صندوق النقد الدولي
٤- اسراع وزارة المالية في انجاز ما اقترحه البنك المركزي من نظام جديد لادارة نقد الموازنة ، عن طريق استحداث حساب رئيسي للموازنة البنك المركزي تستطيع وزارة المالية من خلاله ، SingleTreasury Accountادارة النقد بشكل كفوء ويوفر لها المرونة اللازمة في الاستجابة الى متطلبات الانفاق.
٥- ضرورة استفادة وزارة المالية من الدراسات والبحوث في ميادين المالية العامة والموازنة والتي قدمها خلال السنوات الماضية خبراء ومختصين واكاديميين اضافة الى مؤسسات بحثية ومنظمات دولية ، وتوظيف تلك الدراسات لخدمة عمليات التطوير المطلوب في الادارة والسياسة المالية والموازنة العامة في اطار الاقتصاد الكلي.

إننا ندعو وزارة المالية دعوة مخلصة ومهمة أن تأخذ مما ذكرناه وطلبناه، تأخذه موضع الاهتمام والجد بالتنسيق مع الجهات المعنية لما فيه خير ومصلحة بلدنا العزيز وشعبه الكريم.

علاقة البنوك المركزية بالحكومة

فؤاد محمد رضا الجواهري
المدير المفوض
مصرف التنميه الدولي

ان من المشـــــاكل الشـــائكة التي تبرز في جميع المناقشات في المصارف المركزية هي علاقـــــة تلك المصـــــــارف بـالحكومة...!!!

فهناك رأي يقـول بـالنظر الى مسـؤولية الحـكومة في تشـجيع التنمية الاقـتصادية في البـلاد و ضمان أعلى مستوى للاستخدام لرفع الدخول الحقيقية بحسب مشاركة الحكومة ايضا بالقضايا المتعلقة بالسياسة النقدية أذ ان دور البـنك المركزي يجب ان لا يتعدى امور فنيه بـيد الحكومة .

في حـين هناك رأي آخر يقـول وجوب تمتع البـنك المركزي بقسط كبير من حرية العمل في النظام النقدي المحلي ، أي ان فصلا واسعا بين سـلطة الحـكومة في انفاق النقود و سلطتها في خلقـها ضروري لكي يضمن عدم أساءة السلطة الاخيرة.

و بين هذين الرأيين هناك مجال لدرجات مختلفة من الاستقلال للبنك االمركزي لكنه في العديد من الدول لا يستطيع البنك المركزي مخالفة سياسة الحكومة التي تنتهجها.

فمكانة البـــــنك المركزي الرسمية لدى الحكومـة تختلـف بـدرجة كبـيرة من بـلد لآخر على ضوء المتطلبات و التقاليد المحلية.

و في العراق يلعب البنك المركزي دوره كمصرف للحكومة اذ ينفرد بسلطة اصدار النقـود و يعتبر امينا للاموال العائدة للدولة و بهذا يقوم بمهمة الوكيل المالي في معاملاتها المصرفية و المالية.

و للبنك المركزي شخصية حكمية كما و له موازنتة العامة السنوية، و يعتبر البنك المركزي المستشار الفني للحكومة في القضايا النقدية و المالية و تقديم المشورة للحـكومة في جميع الامور التي تؤثر على وضع العملة العراقـية في الداخل و الخارج تأثيرا مباشـرا و غير مباشر) كما ان تطور البنك المركزي و توسع نطاق عملياته جعلت منه مؤسسة لها دورها في تحديد السياسة المرتبطة بالاوضاع الاقتصادية في العراق و بعبارة اخرى كمركز استشاري في الامور النقدية و المالية و الاقتصادية بصورة عامة.

أضافة الى كونه مركزا لتهيئة المعلومات الاحصائية المختلفة يعتبر البنك المركزي وسيطا بين الحكومة و المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي و البنك الدولي للانماء و الاعمار كما يشارك بصورة فعالة في المشاورات السنوية التي يعقدها صندوق النقد الدولي مع الحكومة العراقية.

و تعتبر السياسة النقدية من الاعمال الرئيسية للبنك و ذلك لتأثيره الكبير على كمية العملة المصدرة للتداول و كذلك تأثيره بالائتمان المصرفي و السياسة النقدية تعتبر من الادوات الناجحة كونها اداة غير مباشرة و لكن استخدامها يؤثر في الوضع الاقتصادي فهي التي تجعل الاقتراض مثلا اكثر سهولة او صعوبة كما ان بالامكان تغييرها بسرعة خاصة الحالات الطارئة التي تتطلب حلولاً سريعة كظهور بوادر التضخم أو الانكماش.

أما السياسة المالية فهي أكثر الطرق أثرا في تحقيق الاهداف الاقتصادية و وسيلة في التأثير على الانفاق و قد كانت السياسة المالية في العراق تهدف مبـــــدأ موازنة الميزانية العامة للدولة دون معرفة النتائج التي تترتب على ذلك و لهذا كانت النظرة العامة للسياسة المالية لا تتعدى مجرد مساعي مبذولة في تأمين أيرادات كافية لتغطية المصروفات الحكومية في فترة معينة من الزمن.

ألا ان التطورات الاقتصادية الاخيره التي شهدها العراق عملت على زيادة فعالية دور السياسة المالية الذي ترتب عليه زيادة التمويل عن طريق العجز لسد الفجوة بين الواردات و النفقات العامة كما أدى الى زيادة اهمية البنك في تقديم المشورة بخصوص تنفيذ السياسة الاقتصادية كونه الوكيل المالي للحكومة.

اندماج الشركات والممارسات التجارية المحظورة في قانون المنافسة ومنع الاحتكار لسنة ٢٠١٠

د. محسن علي حسن

تشريعات منع الاحتكار في العراق

مر الاقتصاد العراقي بفترات عصيبة منذالسنوات الاولى لتأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١. وازدادت الاوضاع الاقتصادية سوءاً بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩. ورغم ان العراق لم يكن مشاركاًفي الحرب بصورة مباشرة الا انه لم يكن بمنأى عن تاثيراتها.حيث تدهورت الصادرات وتعثرت الاستيرادات وانعكس ذلك على ارتفاع اسعار المواد الغذائية والحاجات الاساسية مما اضطر الحكومة الى اصدار مرسوم تنظيم الحياة الاقتصادية خلال الازمة الدولية رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٩.وبسبب احداث حركة مايس وما رافقها من ازمة مالية حادة واستمرار ارتفاع الاسعار واضطراب الاسواق قامت الحكومة بتشريع قانون منع الاحتكار رقم ٧٣ لسنة ١٩٤١.ولم يمضي سوى عام واحد حتى اعلن العراق الحرب على دول المحور الثلاثة بعد اتهامها بالتدخل في الشان العراقي وضلوعها بدعم الحركة مما جعل الوضع السياسي والاقتصادي اكثر تعقيداً.وقد اتخذت الحكومة عدة اجراءات للسيطرة على الاسعار وتوفير الحاجات الضرورية ومنها اصدار قانون تنظيم الحياة الاقتصادية رقم ١١ لسنة ١٩٤٢الذي الغى المرسوم والقانون السابقين.ثم اعقب ذلك صدور قانون تنظيم الحياة الاقتصادية رقم ٤١لسنة١٩٤٣الذي ظل نافذاًلثلاثة عقود حتى تم الغاؤه بالقانون رقم ٢٠لسنة١٩٧٠.وفي اعقاب احتلال الكويت اصدر مجلس قيادة الثورة قراره المرقم ٣١٥في ١١/٨/١٩٩٠الذي اعتبر احتكار المواد الغذائية لاغراض تجارية جريمة وعملاًتخريبياًيمس كيان الامن الوطني والقومي وفرض عقوبة الاعدام ومصادرة الاموال المنقولة وغير المنقولة على المشمولين باحكامه.وقد تبع ذلك صدور القرارين رقم ٣٦٥ في ٥/٩/١٩٩٠ ورقم ٤٤٢في ١/١٢/١٩٩٠والتي نصت على فرض عقوبات شديدة ايضاً.

وكانت الحكومة قبل صدور تلك القرارات قد امرت بتاريخ ١٣/٦/١٩٩٠بتشكيل لجنة من كبار موظفي ديوان الرقابة المالية ووزارة التجارة والصناعة والمالية والتخطيط لدراسة مشروع قانون لمنع الاحتكار في الاقتصاد العراقي على ان تستفيد اللجنة من التشريعات النافذة والتوسع فيها ومن تجارب الدول الاخرى. غير ان المشروع توقف بعد مناقشات واجتماعات عديدة في مجلس شورى الدولة ولم ير النور بسبب الاوضاع السياسية السائدة انذاك. وقد يكون لقرارات مجلس قيادة الثورة مارة الذكر السبب المباشر في صرف النظر عن المشروع.

ويتضح من السرد التاريخي للتشريعات العراقية المتعلقة بمنع الاحتكار ان اجراءات الحكومة كانت تقتصر على التعامل مع الممارسات التجارية التي تعتبرها ضارة بالمجتمع .وكان تخزين المواد من قبل التجار هو الشغل الشاغل لتلك التشريعات. وحيث ان المفاهيم التي تضمنتهاالقوانين والقرارات المذكورةانفاً مثل (الاحتكار) او(الاضرار بالمجتمع) وما شابه ذلك لم تكن محددة بما فيه الكفاية ، لذا فان سياسة الحكومة نحو المنافسة والاحتكار كانت بحاجة الى اهداف معرفة بشكل جيد. كما ان قراراتها سواء في هذا الحقل او في الحقول الاخرى من السلوك التجاري كانت في الغالب مبنية على تقديرات سياسية.

قانون المنافسة ومنع الاحتكار لسنة ٢٠١٠

يعتبر العراق متأخراً جداً في مسار سياسة الاحتكار ، اذيأتي بعد (١٢٠) عاماً منذ اول تشريع صدر في الولايات المتحدة الامريكية ، وبعد (٦٢) عاماً من اول تشريع صدر في بريطانيا . ففي ١٢/١/٢٠١٠ صادق مجلس النواب على قانون المنافسة ومنع الاحتكار وهو اول تشريع يستند على المفاهيم العلمية الحديثة في النظرية الاقتصادية وعلى تجارب بعض الدول المتقدمة مع الاخذ بعين الاعتبار خصوصية الاوضاع الاقتصادية والسياسية الراهنة في العراق والامكانيات الادارية والفنية والخبرات المتيسرة فيه . ويهدف القانون الى تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الضارة بالمجتمع التي يقوم بها المستثمرون او المنتجون او المسوقون او غيرهم في جميع النشاطات الاقتصادية . كما ان الاسباب الموجبة لتشريع القانون تؤكد على اهمية المنافسة ومنع الاحتكار في خلق حافز لتخفيض الكلفة والسعر وتحسين الجودة بالنسبة للسلع والخدمات المعروضة في السوق مما يؤدي الى تشجيع القطاعات الخاص والعام والمختلط وتطويرها دعماً للاقتصاد الوطني وحسن الانسيابية للسلع والخدمات . وهذا يعني ان هناك ادلة لدى السلطات الحكومية بأن الممارسات الجماعية المقيدة (بكسر الياء والدال) كانت منتشرة في الاقتصاد العراقي مما يستوجب اصدار تشريع خاص يهدف الى الحد من مثل تلك الترتيبات .

ولتحقيق تلك الاهداف ومتابعتها فقد حدد القانون بوضوح اليات التنفيذ ومنها قيام مجلس القضاء الاعلى بتشكيل محاكم من قضاة ذوي خبرة ومعرفة للنظر في النزاعات الناشئة عن حماية المستهلك والمنافسة ومنع الاحتكار وقضايا الشركات والاتفاقيات التي تحال اليها . على ان اهم الاليات التي نص عليها القانون هو تشكيل (مجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار) الذي يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والاداري . وكانت هذه النقطة بالذات مثار نقاش عميق في اللجنة الاقتصادية بمجلس النواب . وبينما كانت مسودة المشروع المقدمة من الحكومة تنص على تشكيل لجنة برئاسة وزير التجارة تتولى مهمة دراسة المسائل المتعلقة بتطبيق القانون ووضع المهام الخطيرة كالتحري واجراء التحقيقات والاحالة الى المحاكم وغيرها تحت مسؤلية دائرة صغيرة تابعة لوزارة الصناعة والمعادن ، اصرت اللجنة الاقتصادية على اناطة جميع المهام بالمجلس . ويرأس المجلس شخص متفرغ بدرجة وكيل وزارة له خبرة كافية في شؤون السوق والامور المتعلقة بالمنافسة ومنع الاحتكار وتطبيقاتها القانونية . اما اعضاء المجلس فعددهم ثمانية نصفهم يمثلون كلاً من وزارة الصناعة والتجارة والاتصالات والجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية ، اما النصف الثاني فيمثلون المنظمات غير الحكومية وهي كل من اتحاد الغرف التجارية والصناعية واتحاد الصناعات العراقي ومجلس حماية المستهلك ونقابة المحاسبين والمدققين العراقيين .

وهذا يعني ان اللجنة كانت ترغب بتوسيع مشاركة القطاع الخاص وابعاد المجلس قدر الامكان عن تأثيرات الحكومة ومؤسساتها .

ويخول المجلس ، من بين مهام اخرى ، مسؤلية التحري والتحقيق والابلاغ عن اوضاع الاحتكار سواء في القطاع الخاص او العام ، ومطلوب منه تحديد فيما اذا كان هناك نوع من الاحتكار او الممارسات التجارية التي لاتصب في المصلحة العامة . وعلى العموم فان اللجنة الاقتصادية قامت بأجراء تعديلات بالغة الاهمية على مسودة المشروع بحيث ان النسخة التي عرضت على مجلس النواب كانت مختلفة تماما من حيث الجوهر عن المسودة التي اعدتها وزارة الصناعة والمعادن . وفي حقيقة الامر ان كل ما فعلته اللجنة بمشروع الحكومة انها وجدته واقفاً على رأسه فاوقفته على قدميه . ويبدو ان معظم التعديلات الجوهرية التي اجرتها اللجنة تركزت على وجه الخصوص في الفصل الثالث وهو العمود الفقري للقانون . وفيما يلي تعليقات على اهم ما ورد فيه .

١-الاندماج وتعريف الاحتكار

ظهرت ثلاثة انواع من الاندماجات من خلال تطبيقات البلدان الصناعية وهي الاندماج الافقي والاندماج العمودي والاندماج الخليط . فالاندماج الافقي يكون بين المتنافسين في نفس السوق ويؤدي الى زيادة التركز في السوق (اي حصة المعروض تكون بيد عدد قليل من المجهز ين الكبار). بينما الاندماج العمودي يكون بين الزبون والمجهز ، وهذا النوع يهدد المنافسة ويقود الى صفقات متواطئة . ويحصل ذلك عندما يستحوذ المنتج على شركة مجهزة للمواد الاولية سواء له او لمنافسيه وبالتالي بأستطاعته السيطرة على منافذ البيع سواء لمنتجاته او لمنتجات منافسيه . اما الاندماج الخليط فهو الاندماج الناتج عن تجمع شركات مختلفة . ويحصل هذا النوع عندما لاتكون هناك رابطة بين الاطراف لا افقية ولاعمودية مثلاً شركة حديد وصلب او كيماوية تشتري شركة نفطية او شركة لديها عدة خطوط من النشاط الاقتصادي تضيف اليها خدمات مثل الفنادق او تأجير السيارات . وغالباً ماتكون المكاسب الناشئة عن هذا الاندماج مالية وادارية وقد تنجم خسائر في الكفاءة بسبب تعقيد العمليات الخاضعة لسيطرة واحدة . وربما تتضرر المنافسة في الحالة التي تكون فيها الشركة المتكونة من هذا الاندماج ، بفضل حجمها ، مقبولة كقائد للسعر في سوق معينة او انها تتخذ وضعاً احتكارياً في تلك السوق بصفة مؤقتة .

وقد اخذت تلك المواضيع حيزاً واسعاً من النقاش عند عرض القانون على مجلس النواب . وعقدت اللجنة الاقتصادية بدورها اجتماعات متعددة وجلسات استماع و ندوات ساهم فيها خبراء ومتخصصون وممثلو المنظمات غير الحكومية المعنية بالامر . وقد شهدت الاجتماعات اختلافات كثيرة في الرأي حتى بين اعضاء مجلس النواب . فبينما كان البعض منهم يرى ان القطاع الخاص اساساً هو متنافس بطبيعته وانه لمن الافضل ابعاده عن اي شكل من اشكال التدخل ، كان الاغلبية منهم متفقين على ضرورة ايجاد معايير واضحة لتقييم الشركات لغرض حماية المنافسة . ولهذا وضع القانون معياراً واضحاً لتحديد المقصود بالاحتكار واعطى الصلاحية لمجلس المنافسة لتدقيق نوعين من الاندماجات التي تخلق او تقوي الاحتكار . الاول هو حظر الاندماج بين شركتين او اكثر واية ممارسة تجارية اذا كان ذلك يؤدي الى السيطرة على ٥٠% او اكثر من مجموع انتاج سلعة معينة او خدمة معينة . ويغطي هذا المعيار الاندماج الافقي .

اما الثاني فهو اعتبار اي شركة منفردة او مجموعة شركات مندمجة مع بعضها بحكم المحتكر اذا كانت تسيطر على ٥٠% من مبيعات سلعة او خدمة معينة وربما ينطبق هذا المعيار على المبيعات في منطقة محلية معينة وليس على المستوى الوطني فقط .

ويغطي هذا المعيار كلاً من الاندماج العمودي والخليط ذلك ان حجم الشركة وقوة الاحتكار ربما يكونان متلازمين . ويبدوان هذه المعايير من حيث النسب تختلف عما هو موجود في تطبيقات الدول الصناعية وان اختيارها يأتي مراعاة للاوضاع الاقتصادية السائدة الآن في العراق وقد يعاد النظر فيها بالمستقبل . وكان يستحسن اعتماد معايير اخرى لكي تغطي مختلف الفعاليات كالموجودات والارباح . ولكن قد يجد مجلس المنافسة صعوبة في تحديد الحد الاعلى للموجودات او في تقرير مدى معقولية الاسعار والارباح . فقد يتمكن المحتكر من تخفيض الكلف مستفيداً من اقتصاديات الحجم ومن ممارسة البحث والتطوير بصورة مكثفة ، ولكن اهم المساوىء التي قد تنتج عن ذلك هي امكانية تحديد اسعار عالية وناتج واطىء على عكس الحالة الموجودة في سوق المنافسة.وربما يكون بمقدوره ايضاًضمان ارباح غير سوية (شاذة)في المدى البعيد بسبب العوائق على دخول شركات جديدة الى السوق .

ويخول القانون مجلس المنافسة صلاحية احالة الاحتكارات الى المحاكم المختصة ، وقد تنقض هذه المحاكم قرارات المجلس وبالتالي عليه توفير وجهات نظر عريضة لحالة المنافسة في الاقتصاد ، وعليه مسؤولية جمع البيانات عن هيكل وسلوك لشركات والتي على اساسها تتخذ المحكمة قراراتها . ومن الضروري قيام المجلس بأنشاء نظام للمعلومات الاقتصادية يكون تحت اشرافه . كما يتطلب من المجلس اصدار دليلاً مفصلاً عن الاندماج تستهدي به الشركات . وتساعد جميع هذه المعلومات المجلس على بناء تنبؤاته بأثر الاندماج على السوق في المستقبل وليس الوضع الراهن فقط وبالتالي التركيز على الاندماجات المرتقبة . ولغرض ان تكون قرارات المجلس مبنية على تحليل علمي دقيق لتقدير النتائج فله ان يعطي الشركات مهلة مناسبة وتوقيتات زمنية قد تستغرق عدة شهور قبل اتمام عملية الاندماج . وفي اثناء هذه المهلة قد لايسمح المجلس او المحاكم ببعض الاندماجات اذا لم يتلمس المنافع المهمة لاقتصاديات الحجم او ان الاندماج ليس في صالح المجتمع. وقد لايسمح ايضاً ببعض الاندماجات اذا لم يثبت ان الشركات قادرة على تقليل الطاقة الفائضة او الهدر . وعلى العكس من ذلك قد يسمح المجلس للاندماج اذا وجد ان نشاطات احدى الشركات ، رغم انها محتكرة ، الا انها لم تكن ضد المصلحة العامة ، اي انها تحقق منافع للمجتمع لاتستطيع المنافسة توفيرها . وتحديداً اذا وجدت من خلال النظر بسياستها السعرية انها تعرض سلعها باسعار معقولة وليس لديها ارباح شاذة . ومن اللافت ان القانون يتحدث عن الشركات فيما يتعلق بالاندماج والاحتكار والممارسات التجارية الضارة ، ويبدو ومن خلال النظر باهداف القانون ان المقصود هو جميع انواع الشركات سواء كانت مساهمة او غيرها وكذلك المستثمرون والتجار كافراد وغيرهم . علاوة على ذلك ، يحدد القانون اوضاع الشركة المحتكرة اذا كانت تهيمن على نصف حصة السوق في الاقل ، لكنه لم يميز بين الشركة التي تنمو من خلال التوسع الداخلي والتي قد تكون كفوءة رغم وجود بعض درجات المنافسة وبين تلك الشركة التي تنمو من خلال الاندماج لرغبتها بتخفيض الضغوط التنافسية .

٢- الممارسات التجارية المقيدة (التقييدية)

يلزم القانون جميع الشركات بتسجيل اتفاقياتها المشمولة باحكامه لدى مجلس المنافسة . وتوجد هناك حدود زمنية لتسجيل الاتفاقيات وعقوبات على عدم تسجيلها. وربما تصدر اوامر وقتية للاتفاقيات المسجلة لحين صدور القرار النهائي .

ويحظر القانون اية اتفاقية او ممارسة تجارية تسبب ضرراً للمصلحة العامة . ويتضمن القانون تحديداً على سبيل المثال لانواع الممارسات التجارية التي تشكل اخلالاً بالمنافسة ومنع الاحتكار .فلا يسمح القانون بالاتفاقيات التي تعقد بين الشركات سواء كانت تحريرية او شفهية ،سرية او علنية والتي يكون الغرض منها ما يلي :

١- تحديد اسعار السلع والخدمات ومنها تحديد الاسعار باقل من كلفة الانتاج .

٢- تحديد كمية السلع واداء الخدمات .

٣- تقاسم الاسواق على اساس المناطق الجغرافية .

٤- سلوك التواطؤ باي شكل من الاشكال ومنها ما يتعلق بالعطاءات.

٥- التمييز السعري .اي قيام الشركة ببيع نفس المنتج باسعار مختلفة لاسباب لا تتعلق بالكلفة ولا مواجهة المنافسة.

٦- السلوك الذي يؤدي الى عرقلة دخول شركات جديدة الى السوق.

٧- احتكار الموادالضرورية بقصد رفع سعرها او منع انخفاضه .

٨- التعاقدات او الاتفاقيات (او العقود المربوطة) والتي تنص على صفقات البيع الحصرية (اي الزام المشتري الذي يروم شراء سلعة معينة بشراء سلعة اخرى معها).

وتسري احكام القانون ايضاً على الاتفاقيات التي تعقدها الشركات الاجنبية خارج العراق ولها امتداد داخل العراق اذا كانت لها اثار في منع او تقييد المنافسة خاصة بالنسبة لتثبيت الاسعار وتقاسم الاسواق .كما ان القانون لا تنحصر احكامه بشركات الانتاج السلعي فقط وانما تشمل الشركات العاملة بقطاع الخدمات كالنقل والاتصالات والسياحة والمنافع الترفيهية وغيرها .اما طبيعة الاتفاقيات التي يتطلب تسجيلها لدى المجلس فتشمل الاتفاقيات التي توافق فيها الاطراف على القيود بالنسبة للاسعار التي تفرضها وشروط البيع والاتفاقيات التي توافق فيها الاطراف على القيود بالنسبة لكميات وانواع السلع التي تنتج والاشخاص والمناطق التي يتم تجهيزها واتفاقيات المعلومات التي تتبادلها الاطراف بشان الاسعار والكلف .ويقوم المجلس بالمصادقة على الاتفاقيات خلال فترة لا تتجاوز ٣٠يوماً ،وله احالة اي اتفاقية الى المحاكم اذا اعتبرت مقيدة للمنافسة .كما ان المجلس له الصلاحية باستثناء بعض الاتفاقيات التي يرى فيها مصلحة عامة خاصة الاتفاقيات التي تعقدها الشركات في مجال تبادل المعلومات اذا اقتنع بان ذلك يساهم في تسريع النمو الاقتصادي .وللمجلس ايضاًصلاحية اجراء مناقشات مع الشركات التي تكون اتفاقياتها في مرحلة التدقيق والتحري والوصول معها الى تسوية رضائية وضمانات مكتوبة بدلاًمن احالتها الى المحاكم اذا ما عبرت تلك الشركات عن رغبتها بالتعاون والقبول بتوصيات المجلس بصورة طوعية.

ويبدو ان مجلس المنافسة يواجه مسألة بالغة التعقيد اثناء تطبيق القانون تتعلق بتحديد المقصود بالمصلحة العامة .وقد تكون التجربة البريطانية مفيدة في كيفية مواجهة المفهوم الغامض للمصلحة العامة على ارض الواقع .

فالمشرع البريطاني وضع العبء على عاتق الشركات لتبرير اتفاقياتها.وتوضيحاًلذلك ان اية اتفاقية اذا ما اريدالتمسك بها وتفادي الحظر فعلى الشركات ان تبرهن ما يلي :

١- ان الاتفاقية ضرورية لحماية الجمهور من اي اذى ينتج عن استهلاك او نصب او استعمال السلعة.

٢- ان الغاء الاتفاقية ينتج عنه خسارة لمنافع مهمة بالنسبة للجمهور.

٣- ان الاتفاقية ضرورية لمقابلة اجراءات تتخذها شركات او اشخاص ليس طرفاًبالاتفاقية من شأنهاتقييد المنافسة .

٤- ان الاتفاقية ضرورية لمساعدة اطرافها للتفاوض على شروط عادلة ومعقولة مع المجهزين او المشترين الاخرين.

٥- ان الغاء الاتفاقية يسبب اثاراً عكسية خطيرةودائمة تنتج عنها زيادة في البطالة في المناطق التي يتركز فيها نشاطها .

٦- ان الغاء الاتفاقية يسبب خسارة في الصادرات .

بالاضافة الى المداخل المذكورة اعلاه فان المجلس يعتبر الاتفاقية مقبولة اذا اقتنع انها لا تؤدي الى تقييد المنافسة وان يقتنع بان المنافع من الاتفاقية تفوق مضارها ،وبعكس ذلك فان الاتفاقية تعتبر لاغية.ويلاحظ ان نطاق وطبيعة المداخل خاصة (١و٢) اعلاه لم يترك للمجلس خيار سوى اتخاذ قرارات عريضة حول كيفية قياس الكلف والمنافع المترتبة على اية اتفاقية وهذا الشرط صعب المنال لصعوبة التنبوء بالقرارات السليمة وبالتالي فان المجلس ملزم ليس فقط بعمل تنبؤات بل ايضاًتقييم الاثار الاقتصادية للاتفاقيات في ضوء مصالح المجاميع المختلفة واهدافها المتنافسة

مستقبل سياسة المنافسة

منذ اعداد مشروع قانون المنافسة ومنع الاحتكار وحتى في مراحله التشريعية كان البعض من المختصين وغير المختصين يتساءلون عن جدوى اصداره في هذا الظرف بالذات. وليس من الصعوبة معرفة الاسباب التي تدفع هؤلاء الى التشكيك باهمية القانون .فالاقتصاد العراقي يمر بظروف بالغة الصعوبة وهو بطبيعتة بعيد جداً عن الاوضاع الاقتصادية والتركزات الصناعية في البلدان المتقدمة، وبالتالي فانه يصعب تصور قيام اندماجات او اتفاقيات تجارية تقييدية من شانها السيطرة على السوق الا في حالات نادرة . ويتطلب القانون لتنفيذ احكامه خبرات وكفاءات رفيعة المستوى في حقول الاقتصاد والقانون والمحاسبة والاحصاء ليس من السهولة توفيرها. وبناء على ذلك فان نجاح سياسة المنافسة المرسومة في القانون من الصعوبة التكهن به على مدى العقد القادم وبالتالي صعوبة اثبات صحة الاثار التي تترتب على تنفيذه .ومع ذلك يمكن تلمس امل محدود في المستقبل القريب . فمجلس المنافسة هو الجهة الاولى التي تملك مسؤلية واسعة في فحص وتدقيق عيوب هيكل السوق او السلوك لطائفة واسعة من النشاطات الاقتصادية وبالتالي فان له الفرصة لاعداد ملفات مستمرة حول جميع الاسواق المهمة في العراق . كما ان الجهود التي تبذل لاعداد هذه الملفات مهمة جداً بسبب ان درجة المنافسة الفعالة داخل اي سوق ربما تتغير على مدى فترات زمنية قصيرة جداً . واذا لم ينجح المجلس في اعداد تلك الملفات وتوفير نظام معلومات متكامل يسهل مهمة استخراج المعايير الضرورية فانه لن يتمكن من اتخاذ قرارات حكيمة مقترنة بتسبيب واضح بشان القضايا التي تعرض عليه الامر الذي ينتج عنه تبديد للمصادر المحدودة للمجلس . وحتى لو اتيحت تلك الفرصة للمجلس فمن غير المحتمل ان تنشا عن القانون فوائد مهمة في الاجل القصير . ولكن من المحتمل ان يستمر شبح التخوف من التدخلات السياسية النفعية . اذان هناك مصالح خاصة عديدة باستمرار قوة الاحتكار يصعب على المجلس مواجهتها بفعالية والحد منها . ومن المؤكد ان الاعتبارات السياسية تلعب دوراً في التاثير على قرارات مجلس المنافسة ذات الطبيعة المهنية . فاذا عرض على المجلس اندماج او اتفاق تجاري من المتوقع ان يؤدي الى الترشيد ويزيد الكفاءة وبنفس الوقت يؤدي الى تقليص العمالة فبالتاكيد ان المجلس سوف لن يسمح به في اوقات البطالة الثقيلة . وهذه الحالة قد تكون واحدة من الاسباب التي تجعل القانون بنهاية المطاف يبشر بعهد جديد لسياسة المنافسة ومنع الاحتكار والممارسات التجارية الضارة . ومهما تكن هذه السياسة فعالة ومنسجمة فان الفرد العادي والذي سعت الاحزاب الى استرضائه باصدار القانون سيظل غير مكترث وينتظر النتائج .

إدارة الموارد البشرية... البعد الغائب

الدكتورة سلام سميسم
خبير إقتصادي

يغيب عن اذهان الكثيرين ان الموارد البشـــرية هي اصلا اهم واول الموارد الاقتصادية، ففي الحساب الاقتصادي تعد الموارد الاقتصادية متنوعة من مالية ومعدنية وكثير ممن هم لايعرفون ان الموارد البشرية هي مورد اقتصادي كسائر الموارد و تنتظر الاستخدام الاكفأ، ومن ثم فلها ادارتها ولها جوانب العرض

والطلب و اهم مافي الملف ان رشادة استخدام هذه الموارد ينعكس على التنمية الاقتصادية مباشرة و على مفاصل حياة المجتمع بصورة مباشرة .فهذه الموارد هي العقول التي ستدير دفة الاقتصاد وبالتالي هي التي ستحرك وتدير الموارد الاقتصادية الاخرى، ومن ثم هي التي ستنجز عملية التنمية وتحركها سعيا الى الهدف المرجو.

ويؤثر ملف الموارد البشرية بصورة مباشرة على الاقتصاد بمعاييره الكلية، ولذا فان العمل على هذا الملف هو اهم استثمار ، وهذه نقطة قد تغيب عن بال الكثيرين الا ان العمل في مضمار الموارد البشرية وادارتها انما هو عملية استثمارية ، وهو استثمار طويل الاجل وتراكم رأسمالي محسوب ضمن الثروة القومية لذلك البلد، وهنا تتمثل خطورة هذا الملف اذ ان ادارة مفاصل هذا النوع الحساس من الاستثمار ستولد الالية العملية لادارة الثروة القومية لذلك البلد وهنا يتبين هل ان هذه الادارة للعملية الاقتصادية تجري بصورة سليمة وعقلانية وواقعية ام انها هدر وتخريب اقتصادي ؟؟!!! دون ام يغيب عن الاذهان ان التخريب في بنى الاستثمار البشري سيقود الى نتائج انسانية تؤثر على تركيب ذلك المجتمع واواصره ومستقبله وعلى تكوينه الطبقي ومن ثم على عملية توليد وصناعة القيم الانسانية بانواعها وهو امر سيؤدي بالضرورة الى التأثير على المنظومة القيمية الكلية لذلك المجتمع وهنا يبرز البعد الانساني الحقيقي لعملية التنمية الاقتصادية.

ولذا ادركت البلدان اهمية هذا الملف وخطورته، واذا كان الفكر الاقتصادي بتشعباته الايديولوجية قد اوغل في الشرح في هذا المضمار الا ان الاستثمار في هذا الحقل اصبح الان علما وتخصصا انسانيا قائما بذاته اضافة الى ما يجب توكيده من عدم خلوه من كونه فنا وفنا راقيا ودقيقا لارتباطه باغلى الموارد وأثمنها وهو الانسان.
وفي تسارع الثورة المعلوماتية وحمى المنافسة الاقتصادية بدأت النظريات الادارية والمناهج الاقتصادية تتبارى في اتباع السبل الكفيلة باستثمار اكفأ لهذا المورد ومن خلال الطرق المثلى التي تطور الاداء وتحقق الامثلية OPTIMAIZAITION في ادارة العملية الاقتصادية برمتها.

في كل هذا الخضم بدات تظهر مع الزمن العلوم الجديدة من تمازج المعارف بدأ تطوير العناصر البشرية و تنميتها وتحوير النظريات الانتاجية الى النهج الذي يخلق اكفأ وانجع السبل الاستثمارية ، وهنا بدأت النظريات الادارية تنحو منحى التطبيق الميداني لاستكشاف ادارة الاماكن الوظيفية الملائمة، وحل العقدة الازلية بين عنصري التخصص العلمي والخبرة الوظيفية ، دون ان ننسى ضوابط حقوق الانسان في مبادىء العدالة الاقتصادية وحق الحصول على فرص العمل والتنافس الوظيفي المشروع ، وفي كل هذا الخضم بدأنا نرى اونسمع كيف تلجأ الدول الى استجلاب العناصر التي تحتاجها في تحقيق و خلق ميزة اقتصادية نسبية لهذا البلد او ذاك، والامر الان لم يعد محصورا بحدود الدول ومحدداتها السياسية لان الامر بات الان في مصاف نطاق جديد من النفوذ والتغلغل الاقتصادي وهنا هو مجال الشركات العملاقة عابرة القارات التي باتت تسيطر على مفاصل الاقتصاد العالمي فانها ايضا افرزت للاستثمار البشري الركن الاول والاساس في عملية الاقتصاد جميعا.

وبالتالي بتنا نرى محاور الصراع تنزل الى مستوى العناصر البشرية التي بات الحصول على المتخصص والمتوائم مع اساليب الانتاج المواكبة لقوانين التنافس الاقتصادي الذي بلغ اشده بعد استفحال المشكلة الاقتصادية التي تتلخص اصلا في مفهوم مفردة الندرة للموارد الاقتصادية في مواجهة للحاجة الانسانية المتزايدة والمتجددة.

فمنذ سقوط النظام السياسي الحاكم في العراق منذ ٢٠٠٣ فإننا لم نستطع أن نضع أسسا علمية وواقعية لاستراتيجيات العدالة الانتقالية بشكل عام والعدالة الاقتصادية بشكل الخاص ،والسبب في ذلك يرجع إلى عدم وجود التشريعات التي تستهدف قوانين العمل والتكافؤ في فرص العمل دون أن يكون هناك تمييز على أساس النوع أو العرق أو الطائفة ، كما أن المحاصصة السياسية التي امتدت إلى اغلب مفاصل الدولة أسهمت في ضياع فرص العمل لكثير من العراقيين بسبب انتماءاتهم السياسية والعرقية إضافة إلى عدم حصول الفرد العراقي على حصة عادلة من نصيبه في الدخل القومي والنقص الحاصل في ملف الخدمات التي تعد جزء من الدخل القومي. جميع تلك العوامل أثرت على غياب رؤية واضحة لما يفترض أن يكون عليه الواقع الاقتصادي في العراق وبالتالي كل ذلك أثر سلبا على وضع الخطط والاستراتيجيات للتحول الاقتصادي ".

اذ أن غياب الفلسفة العامة لإدارة الدولة والفلسفة الاقتصادية أثر على وضع الخطط الستراتيجية لملف الاقتصاد برمته في العراق فما بالكم بالجانب البشري ،

ولهذا الرأي ابعاد كثيرة، وأود الأشارة هنا إلى أن الدستور العراقي أشار إلى الستراتيجية الاقتصادية في عدد من مواده، ولكن للأسف الشديد فأن التوجهات والايديلوجيات لبعض الجهات السياسية جعلت من هذه الستراتيجية ستراتيجية معطلة كونها لا تتسق وتوجهات تلك الاحزاب ، كما أن الكتل السياسية التي تصدت للحكم في العراق لم يكن لديها فلسفة ورؤية اقتصادية واضحة المعالم وكانت تفتقر إلى برامج اقتصادية حقيقية خاصة بها ، وهذا ما انعكس سلبا على العدالة الاقتصادية في العراق، وخير دليل على ذلك هو الخلل الواضح في إقرار الموازنة العامة للبلاد وتوزيع الميزانيات على الوزارات ومؤسسات الدولة ، وما يشهده العراق الآن من اضطراب في العملية السياسية سوف يؤثر بشكل كبير على إقرار الموازنة العامة، الأمر الذي سيعطل تنفيذ المشاريع أو جذب الاستثمارات إلى البلاد ،وهذا يؤشر استخفافا واضحا بمفهوم العدالة بشكلها العام والعدالة الاقتصادية على وجه الخصوص.

ولكن هل لدينا في العراق رؤية واضحة للإصلاح المؤسسي وبضمنه المؤسسة الاقتصادية ؟

تتداخل آليات العدالة الانتقالية فيما بينها وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بعدالة إصلاح الضرر التي تعالج عمليات الفساد والإصلاح المؤسسي وتعويض الضحايا ،وهي تتداخل بشكل كبير مع العدالة الاقتصادية ،

لقد اكتفت الحكومة العراقية بتشكيل بعض الهيئات والمؤسسات التي تعنى بمعالجة جانب الفساد المالي والاداري ولم تضع الخطط الكفيلة بمكافحة الفساد المالي والاداري، ولم نشهد أية خطوات حقيقية بشان تطوير المؤسسات، كما أن سوء تأويل القوانين والجهل في التعامل معها أدى إلى خلل كبير في عملية الاصلاح المؤسسي ، إضافة إلى تولي بعض المسؤولين لمناصب إدارية في هذه المؤسسات وهم لا يملكون الكفاءة اللازمة لشغل هذه المناصب، وهو ما أثر بشكل كبير على استشراء ظاهرة الفساد في عموم مؤسسات الدولة ، وأصبح الفساد ينخر في مفاصل الدولة العراقية ، لذا أعتقد بأنه من الضروري التصدي الحقيقي لهذا الملف الخطير اذا ما أردنا إصلاحا مؤسسيا حقيقيا في البلد.

وهذا ولد إختلالات كثيرة التي صارت واصبحت عبئا يواجه العراق والعراقيين اضافة الى التحدي الاول والاخطر وهو بناء الدولة التي يراد لها ان تؤمن وتعزز سبل الديمقراطية والتعددية والتي لايمكن لها ان تكون وفق هذه المعايير مالم تكون قد ارتكزت على حقوق الانسان وعدالة الفرص امام كل انسان ينتمي لهذا البلد.

هنا يبرز مفهوم العدالة الاقتصادية واحقية المواطنة والحصول على العمل ، ولعله من نافلة القول نورد ان غياب المفهوم الصحيح لمعنى الاستثمار البشري وابعاده واقتران ذلك مع مفاهيم وضوابط وقواعد حقوق الانسان صار ضرورة وليس ترفا حياتيا يدار وفق اساليب المحسوبية والمنسوبية و" خاطرانيات الادارات العليا " هنا وهناك، والا فاننا والحال هذه من غياب وتغييب بت ترى ضياعا وهدرا في العناصر البشرية وتخصصاتها وتنوعاتها، والهجرة احدى ابرز جوانبها ، والبطالة المقنعة وجه بشع آخر ، وتهميش الكفاءات لهذا السبب او ذاك كارثة يعيشها العراق منذ ..... والى ماشاء الله، فان تهمش لانك من طائفة لاتتماثل وطائفة المسؤول او عرق مغاير او جنس مغاير كلها عناصر باتت تهدد عملية الاستثمار البشري في الاقتصاد العراقي من قريب ومن بعيد وفي كل المفاصل ،ولذا فانك وبالمقابل تسمع بمناصب كثيرة ودرجات لانهائية في سلم وظيفي يمثل قمة الكوميديا المأساوية في كل هذا ترى مزيدا من الهدر والضياع وبالتالي مزيدا من الاضطهاد والتهميش وكذلك مزيدا من الترهل والترهل حتى باتت المرافق الانتاجية دورا للرعاية الاجتماعية ومقاهي لشرب الشاي والقهوة وتبادل الاحاديث لقضاء الوقت الوظيفي في استنزاف متعمد للوقت وهدر لامكانات العقل العراقي واهانة له وبأبشع الصور .....

هنا اولا يجب ان ندرك اهمية التصور الاساس في بناء مفهوم للعدالة الاقتصادية ومدى ترابطها مع معايير ومستندات حقوق الانسان، وعليه يجب ان نبدأ اولا في:

كيف يمكن ان نضع تصورا لاستراتيجية للعدالة الاقتصادية في العراق ؟

أولا: يتعين على الحكومة وضع برامج اقتصادية يتم من خلالها توزيع عادل ومنصف لموارد الدخل القومي، ولابد من تفعيل دور القطاعين العام والخاص في عملية البناء الاقتصادي لأنهما سيسهمان في تطوير القطاع الاقتصادي في العراق.

وثانيا: على البرلمان أن يشرع حزمة من القوانين التي تحمي الاقتصاد العراقي بما فيها القوانين التي تتصدى لقضايا الفساد المالي والإداري والاقتصادي والقانوني. ومن الضروري سن مجموعة من القوانين التي تحمي الاستثمار والانتاج،

وثالثا: يجب النظر بتوزيع الأجور والرواتب بشكل عادل ومن دون أي تمييز ،

ورابعا: اعتماد مبدأي الكفاءة والخبرة في تولي المناصب الإدارية.

وخامسا: يجب أيضا الفصل بين المعايير التي تحمي القطاع العام والمعايير التي تحمي القطاع الخاص،

وسادسا: تفعيل دور المحاكم التي تكفل حقوق العمل والاعتماد على معايير حقوق الإنسان في تلك القوانين،

كما أن على الحكومة ان تكون مؤمنة انها ملزمة وبموجب العقد الاجتماعي بحماية حقوق الأفراد والنهوض بواقعهم الاجتماعي والاقتصادي. وان هذا الالزام الاخلاقي هو الذي دفع ابناء هذا المجتمع لانتخابهم واعطائهم الشرعية القانونية والسياسية في ادارة امور البلاد، في وقت قطعت كل الافراد على نفسها عهدا ومن خلال دستور جمهورية العراق الجديد بحتمية الاستناد والاقرار والسير وفق ضوابط حقوق الانسان ومعاييرها ، هنا ندق جرس التنبيه ان ادارة ملفات الاقتصاد دون استناد على مفاهيم عصرية وحديثة وعلمية لقضية الاستثمار البشري هي الاساس الصحيح لعملية بناء الاقتصاد والنهوض به، وهي لاتقل خطورة عن قانون النفط والغاز واقرار قانون الاستثمار او استقرار الدينار العراقي او اقرار معدلات الفائدة المصرفية ا واو او.....

فهل ستصل الرسالة بصورة صحيحة الى القيادات الادارية في مرافق وزوايا العراق ام لا؟؟؟؟؟؟؟ سؤال وتحد تظل النفوس والهة في انتظار القرار السليم والنهج الاسلم .

ولله الامر من قبل ومن بعد.....

المحاسبة المالية

محمود البرزنجي
مستشار بنك التنمية

تتفرع المحاسبة عامة الى عدة فروع ، ومما هو متعارف عليه في تحديد فروعها ان تتكون من المحاسبة المالية والمحاسبة الأدارية ، ومحاسبة التكاليف ، ومحاسبة المنشأت غير الهادفة للربح . ويهمنا في هذا المجال المحاسبة المالية .

١. المحاسبة المالية :-
نشأت المحاسبة المالية وتطورت مع الزمن لأعتبارات عملية تتعلق بأحتياجات المنشأت في تحديد حقوقها والتزاماتها المالية ونتائج أعمالها وأبلاغ الأطراف ذات العلاقة المالية او المرتقبة بالمنشأة دورياً عن مركزها المالي ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية حتى يتسنى لهؤلاء الأطراف أتخاذ القرارات الملائمة تجاة علاقاتهم مع المنشأة . ومن ثم تؤدي المحاسبة المالية دوراً هاماً في توجية الموارد الأقتصادية بين المنشأت المختلفة في المجتمع ، نتيجة للقرارات التي تتخذها الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة ، بناء على المعلومات المتاحة لهم عن طريق المحاسبة المالية بأعتبارها أحدى مصادر المعلومات الأساسية اللازمة لأتخاذ تلك القرارات . ولقد تكونت خلال الزمن مجموعة من القواعد والمبادئ حددت آليات المحاسبة المالية وأهدافها العامة وأوجه القصور في المعلومات التي تنتجها .

٢. آليات المحاسبة المالية :-
تتكون آليات المحاسبة المالية أساساً مايلي :
أ- الأثبات المالي لما للمنشأة من حقوق وماعليها من التزامات في تأريخ معين ، والتغيرات التي حدثت على حقوقها والتزاماتها نتيجة للمعاملات التي نفذتها والأحداث التي مرت بها خلال فترة معينة .
ب- قياس التأثير المالي على حقوق المنشأة والتزاماتها المالية نتيجة للمعاملات التي تمت بينها وبين الأطراف الأخرى والأحداث التي مرت بها خلال فترة معينة .
ت- تصنيف تأثير المعاملات التي تمت بين المنشأة والأطراف الأخرى والأحداث التي مرت بها بهدف تحديد نتائج أعمالها والتغيرات الأخرى في مركزها المالي بما في ذلك التدفقات النقدية .
ث- أعداد تقارير مالية دورية للمنشأة عن مركزها المالي كما هو عليه في تأريخ معين وعن نتائج أعمالها والتدفقات النقدية خلال فترة محددة تنتهي بتأريخ مركزها المالي ومايتعلق بها من معلومات .

٣. الأهداف العامة للمحاسبة المالية :-
تهدف المحاسبة المالية الى مساعدة مستخدمي ماتنتجه من معلومات في أتخاذ قراراتهم تجاه علاقاتهم بالمنشأة ، وذلك عن طريق أصدار تقارير مالية دورية عن مركزها المالي ونتائج أعمالها والتدفقات النقدية ، تحتوي على معلومات ملائمة لأتخاذ تلك القرارات.
وتمثل القوائم المالية (قائمة المركز المالي ، وقائمة الدخل ، وقائمة التدفقات النقدية ، والايضاحات حول تلك القوائم المالية) الشكل الأساسي الذي تأخذه التقارير المالية التي تنتج عن المحاسبة المالية .
وتقدم المحاسبة المالية معلومات هامة تساعد أدارة المنشأة في أتخاذ القرارات المتعلقة بتوجيه الموارد الأقتصادية المتاحة لها . ومن ثم تسهل مهمتها في تخطيط نشاط المنشأة وتوجيهه والأشراف عليه ، كما تسهل مهمة الهيئات الحكومية المسؤولة عن الأشراف على الأقتصاد القومي وجباية الضريبة والزكاة من خلال المعلومات المالية التي تنتجها .

٤. القصور في المعلومات التي تنتجها المحاسبة المالية :-
لا تقدم المحاسبة المالية جميع المعلومات التي قد ترغبها الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة لأتخاذ قراراتهم تجاه علاقاتهم بالمنشأة. ويرجع ذلك الى عدة أسباب منها مايتعلق بطبيعة آليات المحاسبة المالية ، ومنها مايتعلق بأعتبارات التكلفة والمنفعة . ونورد فيما يلي الجوانب الرئيسية من أوجه القصور في المعلومات التي تنتجها المحاسبة المالية وأسبابها .

٥. القصور الناتج عن طبيعة آليات المحاسبة المالية :-
أ- تعتمد آليات المحاسبة المالية في أنتاج المعلومات عن المنشأة على القياس المادي لتأثير العمليات التي نفذتها ، وتأثير الأحداث التي تمر بها المنشأة ، على مركزها المالي ، ونتائج أعمالها ، والتدفقات النقدية ، وبالتالي لا يتيسر للمحاسبة المالية أنتاج معلومات تساعد على تقويم أداء المنشأة في تحقيق أهداف لا تخضع للقياس المادي لعدم وجود وسيلة موضوعية تمكن من قياسه .
ب- لاتفرق آليات المحاسبة المالية بين أداء المنشأة واداء أدارتها ، وبالتالي لاتستطيع المحاسبة المالية تقديم معلومات تساعد على تقويم الأدارة تقويماً شاملاً بمعزل عن أداء المنشأة . فعلى الرغم من أن أداء الأدارة يعتبر من العوامل التي تسهم في أداء المنشأة الا ان هناك عوامل أخرى تؤثر على أداء المنشأة ولا تخضع لسيطرة الأدارة مثل الكوارث الطبيعية والتغيرات السياسية أو الأقتصادية الخارجة عن سيطرة الأدارة .
ت- تركز آليات المحاسبة المالية في أنتاج المعلومات المالية عن المنشأة على القياس المادي للعمليات المنفذة والأحداث التي مرت بها المنشأة. وبالتالي تعتبر المعلومات المالية التي تنتجها المحاسبة المالية معلومات تأريخية قد تكون مؤشراً للمستقبل وقد لا تكون ، في حين ان القرارات التي تتخذها الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة تتعلق اساساً بتقدير ما قد يترتب من نتائج في المستقبل نتيجة لهذه القرارات.
ث- تعتمد آليات المحاسبة المالية في أنتاج المعلومات المالية - الى حد كبير - على عنصر التقدير عند قياس تأثير العمليات والأحداث على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها ، مثل نسبة الأستهلاك للموجودات الثابتة ، والمخصصات اللازمة لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها ، ويترتب على ذلك ان المعلومات التي تنتجها المحاسبة المالية تحتوي على تقديرات محاسبية تعتمد على فرضيات تخضع للتقدير الشخصي لأدارة المنشأة ممايجعل هذه المعلومات غير دقيقة اذا لم تتحقق فرضيات التقدير .

٦. القصور الناتج عن أعتبارات التكلفة والمنفعة :-
المعلومات التي تستطيع المحاسبة المالية أنتاجها لها تكلفة في تجهيزها وأعدادها وعرضها واستخدامها . ولقد نتج عن ذلك ان أعتبارات تكلفة أنتاج المعلومات مقارنة بالمنفعة المتوقعة منها تحكم ماتنتجه المحاسبة المالية من معلومات . ومن نتائج ذلك تركيز المحاسبة المالية على أنتاج تقارير مالية ذات غرض عام يخدم ذوى الأحتياجات المشتركة من خارج المنشأة .

معهد التقدم للسياسات الإنمائية بالتعاون مع الرابطة يناقش
الصعوبات النقدية
وموقف البنك المركزي العراقي منها

عقد معهد التقدم للسياسات الانمائية بالتعاون مع رابطة المصارف الخاصة العراقية ندوة تحت عنوان "الصعوبات النقدية وموقف البنك المركزي العراقي منها" قدم فيها السيد علي محسن العلاق محافظ البنك المركزي العراقي شرحاً تفصيلا عن التحديات الحالية والتطلعات للمستقبل.

الدكتور مهدي الحافظ عضو مجلس النواب العراقي ورئيس معهد التقدم للسياسات الانمائية ذكر خلال كلمة له في افتتاح الندوة بخصوص الاجراءات السريعة التي اتخذها البنك والتي ساهمت في معالجة الازمة وعودة العافية للدينار العراقي مبينا ان البنك المركزي تعرض في السنوات الاخيرة الى ضغوط وتشويهات مختلفة الا ان الخطوات التي اتخذها مؤخرا وضعته في موقع جديد ومهم بالنسبة للسياسة النقدية المرجوة ومساهمته في عملية التنمية في البلاد.

واضاف الحافظ ان من المبادرات المهمة التي اتخذها البنك هي قيامه بدعم صندوق التمويل الوطني بمبلغ (١) ترليون دينار بصيغة قروض لانشاء مشروعات صغيرة ومتوسطة تسهم في عملية التنمية الوطنية وتوفير فرص العمل للشباب وتقدر النتائج لتقليص(٣٠) بالمئة من البطالة .. وسيكون عدد القروض لا يقل عن العشرين الف قرض يتم تقديمها عبر نوافذ للمصارف الخاصة وتحت غطاء شركة الكفالات. واعرب الحافظ عن امله في ان يواصل البنك المركزي مبادراته البناءة لتشمل جميع المجالات وقطاعات التنمية لاسيما دعم المبادرة الصناعية التي طال انتظارها.

وتحدث السيد محافظ البنك المركزي العراقي السيد علي العلاق مستعرضا الظروف والاحداث التي شهدتها السوق العراقية خلال الاسابيع المنصرمة والتي نتج عنها تراجع في قيمة الدينار العراقي .. شارحا الاسباب وراء هذه الازمة .. والنتائج والحلول المرجوة لذلك.

وجاء في كلمة السيد المحافظ: ان مايطلق عليه " نافذة بيع العملة " في البنك المركزي العراقي والتي يتم من خلالها بيع الدولار الامريكي ، ليست نافذة ثانوية او هامشية ، بل هي عملية كبيرة لها مساس مباشر بأهم وظائف البنك المركزي المتمثلة بتحقيق استقرار سعر الصرف والمحافظة على المستوى العام للاسعار وكبح التضخم ، كما ان طبيعة الاقتصاد العراقي المتكأ على الموارد النفطية وبالتالي الايراد من الدولار يجعل العلاقة بين السياسة المالية والنقدية علاقة تفاعلية بما تستلزمه طبيعة الايرادات والانفاق من تنقيد للدولار .

وذلك فأن البنك المركزي يمارس ادوارا مهمة في هذه العملية وفي الاطار ، منها :

١. تمويل النفقات الجارية للموازنة العامة للدولة ، حيث يشتري البنك المركزي الدولار من وزارة المالية ليغطي احتياجاتها بالدينار العراقي وحسب التخصيصات المطلوبة في الموازنة العامة .

٢. تمويل استيرادات القطاع التجاري ، اضافة الى التحويلات الخارجية الاخرى ، وتغطية احتياجات المسافرين والطلبة والعلاج وتحويلات المقيمين، حيث ان البنك المركزي هو

المصدر الاساس لعملة الدولار بحكم طبيعة موارد الدولة وضعف المصادر الاخرى - وكما يسرد - .

٣. ان عملية بيع الدولار تعني بالمقابل سحب دينار من السوق ، وهذه العملية تساعد البنك المركزي في تحجيم عرض النقد وتقليل اللجوء الى طبع المزيد من العملة ، مما يساعد في الحد من التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للاسعار .

٤. ان الدور الاحتكاري لعملية بيع الدولار الذي يمارسه البنك المركزي يوفر له فرصة التحكم في اسعار الصرف والكميات المباعة وبالتالي يوفر له اداة مهمة من ادوات السياسة النقدية في الحفاظ على استقرار الاسعار .

ان صيغة البيع - من حيث تولي البنك المركزي ذلك - هو المتبع في الدول التي تحتكر فيها الحكومات الصادرات وبالتالي العملة الاجنبية كما هو حاصل في الدول النفطية .
اما الخيارات الاخرى مثل سياسة التعويم لسعر الصرف - او بيع الدولار مباشرة من قبل وزارة المالية ، فأنها خيارات لاتحقق - خاصة في العراق - استقرارا وسيطرة على سعر الصرف لاسباب تتعلق بطبيعة الظروف والبيئة المؤسساتية والتنظيمية والسوقية والرقابية وغيرها .

تحليل الطلب على الدولار

غالبا مانلاحظ التركيز على جانب واحد فقط في النظرة والتحليل والاستنتاج لعمليات بيع الدولار ، وهو جانب البيع او العرض ، مع اغفال الجانب الاخر وهو الشراء او الطلب ، مع انه الجانب الاهم في الموضوع ، والوقوف عليه وتحديد اسبابه واتجاهاته يقود الى نتائج مهمة ، بل يقود الى اصلاحات ومعالجات اقتصادية ومالية فضلا عن ان الاهتمام بجانب الطلب يبعد المراقب والمحلل عن الوقوع في قصور التحليل والاستنتاج والمعالجة .
ان الوقوف على بواعث وعوامل الطلب على الدولار مسألة في غاية الاهمية ، ويمكن الاشارة هنا الى ابرز تلك العوامل التي تضغط وتؤثر على السياسة النقدية :

١. طبيعة الانفاق الحكومي واتجاهات السياسة المالية العامة :
ان الانفاق الحكومي تموله الموارد النفطية والانفاق الاستهلاكي يمثل الجزء الاكبر من تلك الموارد . وهذا الانفاق يتحول الى طلب على السلع والبضائع وهي في الغالب مستوردة ، ويتسع هذا الانفاق بأتساع الايرادات النفطية، ان تحول الانفاق الى طلب للاستيرادات بالعملة الاجنبية (الدولار) هو بسبب بنية الاقتصاد وقصوره عن تلبية الحاجة المحلية ، وهذا الامر يضعف دور البنك المركزي في التحكم بعرض النقد الذي يتحول الى طلب على الدولار ، حيث وعلى سبيل المثال فأن القطاع الصناعي والزراعي مجتمعين لاتتجاوز نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي عن ٥% وتضيف ظاهرة الانفاق بأكثر من الايرادات (عجز الموازنة) عبئا اضافيا لما يتطلبه من زيادة في عرض النقد ، وهذه الزيادة مع ثبات تردي الحالة الانتاجية يؤدي الى الافراط النقدي ، ولايمكن ذلك للبنك المركزي من السيطرة على الحجم الامثل للنقود .

٢. هجرة الاموال(الادخار والاستثمار خارج العراق)
ان هشاشة الوضع الامني وضعف الاستقرار العام تدفع بالاموال الى خارج العراق ، واصبحت ظاهرة الاستثمار وشراء العقارات والادخار في الدول الاخرى وبالاخص الدول المجاورة ظاهرة ترفع من الطلب على الدولار .

والامر المؤسف ان كل الجهود والتكاليف التي تتحملها الدولة والبنك المركزي خلال السنوات بعد عام ٢٠٠٣ في تحقيق استقرار اسعار الصرف والاسعار العامة ورفع قوة الدينار العراقي ، كل ذلك لم ينعكس على زيادة الاستثمارات او المدخرات المحلية ، بل كان المستفيد من ذلك دول الجوار حيث كان لتلك الميزات المكلفة للعراق اثرا ايجابيا كبيرا في اقتصاديات الدول المجاورة .
٣. تدني مستوى التحويلات من الخارج :
ان التحويلات من الخارج تشكل مصدرا مهما من مصادر العملة الاجنبية ، الا اننا نلاحظ انها لاتشكل الا نسبة ضئيلة جدا ، بسبب ضعف الاستثمارات الخارجية والسياحة وتحويلات المقيمين في الخارج ، بل حتى عدد المتقاعدين الذين يطلبون تحويل رواتبهم الى الخارج (بالدولار) في تزايد ملحوظ .

٤. التدخلات في عمل البنك المركزي :
رغم ان البنك المركزي بشكل عام يحظى باحترام واستقلالية من قبل السلطات التشريعية والتنفيذية ، الا ان هناك ضغوطا من قبل السلطات التشريعية والتنفيذية ، الا ان هناك ضغوطا مباشرة وغير مباشرة ، بقصد او بدون قصد ، ومنها :
التدخل في تحديد سقف مبيعات الدولار اليومية ، كما ورد في المادة (٥٠) من قانون الموازنة العامة ، والذي يعد تكبيلا للبنك المركزي في ممارسة سياسته النقدية التي تتطلب المرونة الدائمة ، ان هذه المادة تمس جوهر استقلالية البنك المركزي وتخرجه حتى عن دور المسؤولية والمساءلة عندما لايتمكن من تحقيق المهمة المكلف بها في الحفاظ على استقرار اسعار الصرف .
ان قانون الموازنة العامة هو قانون يحدد ايرادات ونفقات وليس قانونا يحدد او يلغي ماهو موجود في قوانين اخرى ، خاصة عندما تمس قوانين هيئات اعطاها الدستور والقانون استقلالية في قراراتها ومنع اي جهة او شخص من التأثير عليها ومنعها من تلقي تعليمات او توصيات من جهات اخرى ، كما هو وارد في قانون البنك المركزي. .
صحيح ان البنك المركزي لم يتقيد تماما بما ورد من تحديد في قانون الموازنة العامة ، حيث قرر مجلس الوزراء التريث في تطبيق المواد التي لم تكن موجودة اصلا في مشروع قانون الموازنة ومنها المادة (٥٠) ، رغم ذلك فأن البنك المركزي حاول ان يأخذ ماورد في نظر الاعتبار رغم مايحصل من تأثير وفقدان للمرونة.

التصريحات الاعلامية المشوشة :

ان الكثير من التصريحات الاعلامية ، والتي غالبا ماتنطلق من قصور في الفهم والاحاطة بالمفاهيم ذات الصلة بالسياسة النقدية ، تربك عمل البنك المركزي ، وتخلق ضغوطا نفسية ذات أثر على ادارة البنك والعاملين فيه .
وعلى سبيل المثال النظر الى احتياطي العملة الاجنبية كرقم مجرد مطلق في تحليل وتقييم السياسة النقدية ، يقود الى استنتاجات ومواقف وتصريحات خاطئة ومشوشة .

ان الاحتياطي باعتباره رقما مجردا لايؤشر الى سلامة وقوة الاحتياطي بدون نسبته الى العملة المحلية المصدرة (الدينار) لذلك يجب النظر اليه من هذا المعيار ، وعادة مايعتبر الاحتياطي سليما وكافيا اذا كان يغطي العملة المحلية ، (اي نسبة ١ : ١) ، لذلك فان انخفاض الاحتياطي نتيجة شراء وبيع الدولار ، يعني ان العملة المحلية في التداول انخفضت ايضا وبالتالي تبقى النسبة محافظة على مستواها ، ولذلك فان بعض البنوك المركزية في دول اخرى تحول الى الخزينة العامة (وزارة المالية) مايفيض على النسبة المذكورة لان تلك الزيادة تعد فائضا عن حاجة البنك .

ومثال اخر على المفاهيم الخاطئة هو النظر الى عمليات بيع الدولار بانها عمليات تهريب وغسل للاموال . ان وجود مثل هذه العمليات محتملة ، كما هو الحال في كل دول العالم ، ولكن لايمكن اعتبار تلك العمليات بشكل عام هي عمليات غير مشروعة ، ان الافتراضات التي تنطلق من البعض توضح الجزء الاكبر من عمليات البيع في الاطار المشبوه وبمبالغ تصل الى مليارات الدولارات وهو افتراض يقود الى تحليل خاطئ حيث لايستقيم المنطق مع هذا الافتراض لان غسل الاموال يكون لاموال متأتية من جرائم مثل الفساد والتهرب الضريبي والاختطاف والمتاجرة بالبشر وغيرها ، ولايمكن ان تكون تلك الجرائم بحجم يصل الى ٣٠ مليار دولار سنويا والباقي (٣٠ او اكثر) هو مال غير مشروع ، وهو افتراض بعيد عن الواقع سواء في تقدير حجم التجارة ، او في حجم العمليات الاخرى ، حيث ان نسبة كبيرة من الدخول والارباح والمكاسب يتم تحويلها الى الخارج بسبب الوضع ، اضافة الى نفقات المسافرين والعلاج واجور الدراسة ورواتب المتقاعدين وتحويلات غير المقيمين وغيرها .

٥. ضعف القروض المتاحة للقطاع المصرفي والمالي :

ان القطاع المصرفي يعاني من ضعف الفرص المتاحة ، حيث ضعف الادخار على المستوى الوطني ، والازمة المالية التي أثرت بشكل عميق على قطاع الاعمال الذي يتعاطى مع المصارف ، وعلى نشاطات الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان ، وكذلك مايعتري تقديم القروض من مشاكل ، كل ذلك يدفع بالمصارف الى اتخاذ عملية بيع الدولار ملجأ سهلا لها .

من ناحية اخرى ، فأن عدد شركات الصيرفة التي منحها اجازات خلال السنوات الاخيرة بلغ بحدود ٢٠٠٠ شركة ، ورغم ان اسم هذه الشركات القانوني هو التوسط في بيع وشراء العملات اي ان مصدر عملاتها من السوق ومن خلال عملية التوسط ، الا ان محدودية السوق بسبب عدم وجود سياحة او تحويلات من الخارج فأن تلك الشركات تعتمد على البنك المركزي في الحصول على الدولار وبيعه ، وحيث ان هذا هو نشاطها الاساس فأن العديد من تلك الشركات تقوم بعمليات المضاربة في السوق واختلاق الطلب المفتعل من اجل رفع الاسعار وتحقيق المنافع الفاحشة .

٦. الدولرة :

رغم ماتحقق من تثبيت لسعر الصرف ولقوة الدينار العراقي ، فأن نسبة مهمة من المعاملات في السوق العراقية تتم عن طريق الدولار بدلا من الدينار ، خاصة في اقليم كوردستان .

ان استصحاب حالة الخوف الموروثة من ظروف البلد في النظام السابق والحصار تدفع بالكثير من التحوط لما يمكن ان يتعرض له الدينار كما حصل في التسعينات . هذه الظاهرة تلقي بعبئ اضافي على البنك المركزي بزيادة الطلب على الدولار .

ان الوقوف على تلك العوامل مسألة مهمة ، ليس فقط لتحليل وفهم مايجري ، بل هي مدعاة لمعالجات جذرية تقود الى اصلاح اقتصادي ومالي وتوفير ظروف افضل في بيئة الاعمال والاستثمار وفي توسيع القاعدة الانتاجية وتنويعها وحماية المنتج المحلي وادارة مالية كفوءة ونظام ضريبي كفوء وفعال .

تحديد سقف لمبيعات الدولار . هل هو الحل الناجح ؟

يرى البعض - انطلاقا من فهم لايخلو من قصور في فهم السياسة النقدية - بأن يتم تحديد سقف اعلى لمبيعات الدولار يلتزم به البنك المركزي ولايتعداه ، ان هذا الرأي تدحضه الامور التالية :

أ. لقد بينا بأن تمويل الموازنة العامة للدولة بالدينار لتغطية النفقات يتأتى من بيع وزارة المالية للدولار الى البنك المركزي ، والذي يقوم باعادة بيع الدولار الى السوق للحصول على الدينار الذي يغذي به وزارة المالية بالقدر الذي يغطي نفقات الموازنة العامة .

ان تحديد سقف للبيع معناه تحديد المبلغ الذي يغطي حاجة الموازنة بذلك السقف وهو امر غير ممكن ، وعلى سبيل المثال اذا ماتم الاخذ بالسقف الوارد في الموازنة العامة والمحدد ببيع (٧٥) مليون دولار يوميا ، فمعناه ان البنك المركزي يبيع مايعادل حوالي ٢٣ ترليون دينار سنويا بينما نفقات الموازنة التشغيلية (بالدينار) حوالي (٧٠) ترليون دينار واذا مافترضنا وجود واردات بالدينار بحدود ١٠ ترليون دينار تبقى الحاجة الى حوالي ٣٧ ترليون دينار . فمن اين سيتم الحصول على هذا المبلغ الـ(٣٧ ترليون) ، ان مقتضيات الحفاظ على حجم الكتلة النقدية وتلبية متطلبات وزارة المالية ، تقتضي بيع الدولار في السوق لسحب مايقابلها من الدينار العراقي .

ربما قائل يقول يستطيع البنك المركزي ان لايبيع تلك الكميات ، ويقوم بتغطية حاجة المالية باصدارات اضافية من الدينار ، اي طبع كميات اضافية بمبلغ ٣٧ ترليون ، ان هذا يعني زيادة عرض النقد او مايسمى بالافراط النقدي حيث سيكون هذا المبلغ بقدر ماموجود حاليا من العملة المصدرة ، اي انه سيتضاعف حجمه في التداول مما يخلق ضغوطا تضخمية كبيرة ، كما انه سيتحول الى طلب اضافي على الدولار .

ب. ان تحديد سقف المبيعات معناه ان السياسة النقدية تم تحديدها بقرارات خارجية ، لاتنتهك استقلاليتها فقط ، بل ستفقدها ادواتها في ممارسة سياستها ، كما ان ذلك يخرجها من دائرة المسؤولية والمساءلة في تحقيق مهمتها في الحفاظ على استقرار الاسعار .

ان السياسة النقدية تتطلب المرونة المستمرة ، وهي ليست كالسياسة المالية المحكومة بمحددات وآماد ملزمة بها وفقا لقانون الموازنة العامة والخطط المتوسطة والطويلة الاجل ، الامر الذي لاينطبق على السياسة النقدية التي تتطلب قرارات وتوجيهات وتعديلات حسب الظروف ومتطلبات السوق .

ت. ان تحديد سقف المبيعات ، سيؤدي الى خلق توقعات وتنبؤات في السوق ، وهذا مايتناقض مع متطلبات وطبيعة عمل السياسة النقدية ، وبالتالي ، وفي ظل ظروف بيئتنا غير المستقرة ، سوف تستغل هذه التحديدات وتتحول الى مضاربات خطيرة تودي بسعر الصرف وتخلق اسواقا موازية رمادية يدفع ثمنها المواطن بالنتيجة .

من جهة اخرى ، فأن هذا التحديد يتطلب وضع قيود وشروط على عمليات البيع ، والتي - كما هو الحال في قطاعات اخرى - تقود الى عمليات فساد وتحايل وتزوير ، وتتحول تلك الضوابط والقيود الى استغلال وابتزاز من قبل الحلقات التي تتولى ذلك .

ان الظروف الحالية والبيئة التي تعاني من مشكلات كبيرة وتصدع مؤسساتي في كافة المفاصل يجب ان تقود الى اتباع سياسات واجراءات واضحة وبسيطة حتى لايكون هناك مجالا للاستغلال والتلاعب .

تحرير بيع العملة : الحل الاكثر واقعية .. ماذا يتطلب ؟

ان مقتضيات طبيعة النظام الاقتصادي - السياسي وما اختاره العراق من اتباع اقتصاد السوق ، والحرية الاقتصادية ، وما التزم به العراق دوليا بالتخلي عن القيود على بيع العملة الاجنبية ، وماهو واقع من بيئة تتسم بفرص الاستغلال والبحث عن مكاسب سريعة سهلة ، كلها تدعو الى ان الخيار الافضل هو تحرير بيع العملة من القيود لتحقيق الاستقرار في الاسعار وسد منافذ الفساد والاستغلال وقطع الطرق امام مافيات تتحين الفرص التحديد والتقييد لتحقيق مكاسب فاحشة ، وهو الخيار الذي طرحناه في اجتماعنا في اللجنة المالية في مجلس النواب في ١٤/ ٦/٢٠١٥ من بين خيارات اخرى ، واتفقت اللجنة معنا في المضي في هذا الخيار .

ان هذا الخيار يتطلب امرين اساسيين :

١ . التحقق من مصدر الاموال التي يتم شراء الدولار بها ، من حيث شرعيتها ونظافتها ، وكونها لاتمثل متحصلات من جرائم او فساد بهدف غسلها .

٢ . التحقق من الوجهة التي تحول اليها تلك المبالغ في خارج العراق ، والحصول على البيانات والكشوفات التحليلية التي تظهر المستفيدين الاخيرين للمبالغ المحولة .

ان تحقيق ماورد مهمة كبيرة امام البنك المركزي والجهات ذات العلاقة مثل مديرية مكافحة الجريمة الاقتصاجية وجهاز الامن الوطني ، والاجهزة الرقابية وتعاون فعال مع الادعاء العام والقضاء . .

لقد باشرنا حين تكليفنا بمهمة ادارة البنك المركزي بتفعيل دور مكتب مكافحة غسيل الاموال ، الذي - مع الاسف - لم يلق الاهتمام والدعم في السنوات الماضية ، ولم تكن الادارة السابقة تعتقد باهمية هذا الدور في اطار عمل البنك المركزي ، رغم ان القانون نص على ان ذلك من مهمة البنك المركزي .

لقد اعطينا للمكتب استقلالا اداريا وماليا ومكانيا ونقوم بتوفير كافة متطلبات عمله ، وبالتاكيد ان المكتب بحاجة الى بناء قدراته وتنمية مهارات العاملين فيه في الرقابة والتحري ، كما انجزنا مشروع قانون مكافحة غسل الاموال الذي تم اعداده وفقا لاحدث المتطلبات والمعايير الدولية ، ونأمل مصادقة مجلس النواب عليه بأسرع وقت . .

كما ان موضوع الرقابة بشكل عام يواجه تحديات كبيرة ، منها :

١ . حداثة القطاع المصرفي الخاص في العراق والحاجة الى الاتقاء بأدائه وبانظمته والاستخدام الامثل لتكنلوجيا المعلومات وتفعيل دور وحدات الامتثال ومكافحة غسل الاموال في تلك المصارف ، والارتقاء بمستوى الشفافية والافصاح واعداد التقارير والبيانات على احدث المعايير ، كما ان تلك المصارف بحاجة الى فصل الادارة فيها عن الملكية واخراجها عن هيمنة مجالس الادارة عن عملها التنفيذي .

٢ .زيادة عدد شركات الصيرفة حيث تم منح اكثر من ١٥٠٠ اجازة خلال السنتين المنصرمتين، ان هذا العدد الكبير يصعب الرقابة والسيطرة عليه مع تخلف بيئته الادارية والتنظيمية والتقنية ، كما ان هناك عدد كبير من مكاتب الصيرفة غير مجازة وتمارس عملها خلافا للقانون ، وهي تخرج عن مسؤولية ومراقبة البنك المركزي ، وتقع ملاحقتها على جهاز مكافحة الجريمة الاقتصادية .

٣ . ضعف البيانات الوطنية في مجالات التجارة (الاستيراد والتصدير) والبيانات الاخرى ذات الصله بالدخول والضرائب والشركات والتجار وغيرها .

٤ . وجود سوق تجارية نقدية كبيرة ، حيث يتم شراء مواد وبضائع من الدول المجاورة بالدفع النقدي بالدولار ، ويبلغ حجم التجارة مع ايران لوحدها ١٠ مليارات دولار يتم تسديدها اقيامها بالدولار بسبب الخطر المفروض على ايران وعدم امكانية اجراء الحوالات اليها ، ان هذه الظاهرة تحد من القدرة على الرقابة لغياب الشفافية فيها .

٥ . افساد حلقات واسعة في مؤسسات الدولة من قبل بعض المصارف وشركات التحويل والمؤسسات المالية الاخرى ، حيث تحصل تلك الشركات على اموال طائلة من جراء المضاربات بالدولار تمكنها من افساد العديد في مؤسسات الدولة من اعلى المستويات الى ادنى مستوى .

هذه الظاهرة تجعل عملية الرقابة معقدة وصعبة ، فبدلا من ان تكون تلك الحلقات متكاملة مع البنك المركزي في تأدية الدور الرقابي فأنها تصبح جزء من المشكلة حيث تسهل عمليات التلاعب والتزوير والتحايل والتهرب الضريبي وغيره .

ومن جهة اخرى ، يصبح دور الرقيب او المفتش محاطا بمخاطر التهديد نتيجة للمكاسب الكبيرة التي يجنيها الفاسدون .

كما ان مقتضيات الرقابة تتطلب وضع ضوابط وتعليمات لكنها تتحول الى صيغ للمنافع والابتزاز من قبل بعض الفاسدين في مؤسسات الدولة المعنية .

ان السيطرة على عمليات بيع الدولار تتطلب حتما الارتقاء بمستوى الرقابة الشاملة ورقابة انشطة غسل الاموال وهو مانسعى اليه ونعقد الحزم على تقويته ، كما انه يتطلب تعاونا حقيقيا وفعالا مع الاجهزة الامنية والرقابية والقضائية من اجل ان لاتكون عمليات البيع والشراء وسيلة للتغطية على الجرائم او تمويل الارهاب او غير ذلك من الممارسات الضارة والخطيرة على امننا واقتصادنا ومجتمعنا .

سعر الصرف للدولار .... خياران متاحان

ان سعر صرف الدولار يمكن ان يتحدد بخيارين لهما علاقة بتمويل الموازنة العامة هما :

١- ان يكون سعر الصرف منخفظا مع تعظيم موارد الموازنة العامة عن طريق الرسوم الجمركية والضرائب المباشرة وغير المباشرة .

٢- ان يكون سعر الصرف مرتفعا بنسبة معينة مقابل الغاء او تخفيض الرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة .

وقد يكون الخيار الثاني هو الانسب في العراق لضمان الحصول على الايرادات وتجنب حالات الفساد والتلاعب الواسعين في الاجهزة الجمركية والضريبية ، وهو خيار متاح ولكن ينبغي دراسته بعناية وتحديد المخاطر المحتملة وسبل السيطرة عليها .

إجتماع الهيئة العامة لمصرف بغداد

٢٠١٥/٦/٢٩

إستناداً لاحكام المادة ٨٦ من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ / المعدل وبناءا" على الدعوة الموجهة من قبل رئيس مجلس الإدارة بموجب قرار مجلس الإدارة المؤرخ في٢٠١٥/٢/١٦ .
عقدت الهيئة العامة إجتماعها السنوي في الساعة العاشرة من صباح يوم الإثنين المصادف ٢٠١٥/٦/٢٩ في نادي العلوية .
وحضر الاجتماع كل من ممثلي البنك المركزي وممثلي هيئة الأوراق المالية.
وتم مناقشة ما يلي :-

١ . مناقشة تقرير مجلس الإدارة حول أعمال المصرف للسنة المالية المنتهية في٢٠١٤/١٢/٣١ وإتخاذ القرارات المناسبة بشأنه .
وتم بعد المناقشة المصادقة بالإجماع على تقرير المجلس من قبل الهيئة العامة .
٢ . مناقشة تقرير مراقب الحسابات وإتخاذ القرارات المناسبة بشأنه .
وتمت المصادقة على تقرير مراقب الحسابات من قبل الهيئة العامة وبالإجماع .
٣ . مناقشة الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١ والمصادقة عليها .
وبعد المناقشة والإطلاع تمت المصادقة بالإجماع على الحسابات الختامية من قبل الهيئة العامة .
٤ . الإطلاع على تقرير لجنة مراجعة الحسابات لسنة / ٢٠١٤ .
حيث تم الإطلاع من قبل الهيئة العامة على تقرير اللجنة ...
٥ . مناقشة إقرار مقسوم الأرباح لعام / ٢٠١٤ وإتخاذ القرار المناسب بشأنها .
حصلت الموافقة بالإجماع من قبل الهيئة العامة على توزيع أرباح بنسبة (٨%) من رأس المال لسنة / ٢٠١٤ .
٦ . تعيين مراقب الحسابات لعام / ٢٠١٥ وتحديد إجوره .
تم بالإجماع الموافقة على تعيين السيد (علي محمد حمودي) مراقبا" لحسابات عام / ٢٠١٥ وتحديد إجوره وفق الضوابط .
٧ . إبراء ذمة مجلس الإدارة وتحديد مكافآتهم للسنة / ٢٠١٤ .
تم بالإجماع إبراء ذمة رئيس وأعضاء المجلس وتم تحديد مكافآتهم.
٨ . إنتخاب مجلس إدارة جديد للمصرف (٧) أعضاء أصليين ومثلهم إحتياط .

وقد فاز بعضوية مجلس الإدارة الأصليين الأسماء في أدناه :-
١ . عصام إسماعيل شريف
٢ . مسعود محمود جوهر
٣ . محمد علي جابر
٤ . عادل حسون
٥ . سعدون العلي
٦ . سعد جبوري حمزة
٧ . توفيق الدجاني
وفاز بعضوية مجلس الإدارة الإحتياط الأسماء المدرجة في أدناه : -
١ . حبيب جواد راضي
٢ . ماهر كريم حسين
٣ . مازن عاصم رؤوف
٤ . أثير طالب هادي
٥ . هاشم غيدان
٦ . عبد السميع عبد الحميد
٧ . صلاح صاحب شاكر

حملة أهلنا تستمر بدعم النازحين ..

حرصاً من القائمين على حملة أهلنا ورابطة المصارف الخاصة العراقية بمتابعة نشاطات الحملة وتقديراً لجهود المصارف الداعمة للبرنامج من حيث التبرعات وفتح الحسابات، مجلة المصارف العراقية تنشر جانب من نشاطات الحملة وسير التبرعات وتقديم المساعدات للنازحين .

وتجسيداً لاهداف الحملة قام السيد نصير شمه وفريق من رابطة المصارف الخاصة العراقية ولجنة المصالحة الوطنية بزيارة عدد من مخيمات ايواء النازحين بدأها بمخيم نازحين سهل نينوى من قرى تلكيف وقره قوش والواقع في زيونة تم من خلاله توزيع (٥٠ ثلاجة و٣٥ براد ماء و٣٠ طباخ مع فرن). وفي اليوم التالي كانت هنالك زيارة الى مخيمات النازحين الواقعة بعد جسر (بزيبز) ضمن محافظة الانبار وتم من خلاله توزيع (٣٧٥ مبردة هواء) وبطلب من النازحين تم تجهيز (٤٠٠ كيس طحين) شملت جميع المخيمات. ومن بعدها تمت زيارة مجمع اشتي للنازحين قاطع (١٢٨) في عين كاوة / اربيل حيث تم توزيع سلة غذائية واحتياجات اولية للأطفال والنساء وكاز مولدة لـ ٢٨٠ عائلة نازحة من سهل نينوى.

قام الفريق الطبي لحملة اهلنا بزيارة مخيم اسيان (٢٥٨٩ عائلة) في الشيخان وكذلك مخيم بيرسفى ١ وبيرسفى ٢ على حدود مدينه زاخو قرب الحدود التركية وتم تقديم المواد الطبية الضرورية وانواع متعددة من الادوية الضرورية وخصصا لعلاج لأمراض الالتهابات الجلدية.

وبعدها قامت حملة اهلنا بالتعاون مع جمعية نور على نور الخيرية بتوزيع (٣٠٠) سلة غذائية في مخيم آل حويش على طريق تكريت وتم توزيع مساعدات لاطفال المخيم لأستقبال العيد في برنامج اعدته الحملة.

وفي الاسبوع الاخير من شهر رمضان المبارك وقبل عيد الفطر تم توزيع هدايا للاطفال في جامع النداء وجامع المفتي ومخيم العراق في بغداد. حيث توجه فريق الحملة الى هذه المخيمات وتم توزيع اكثر من ٣٥٠ هدية للاطفال.

وفي صباح عيد الفطر المبارك توجه فريق الحملة بالتعاون مع جمعية نور على نور الخيرية الى النازحين من اهالي تلعفر في محافظة كربلاء المقدسة حيث تم توزيع (١٠٠) سلة غذائية و (١٠٠) كيس طحين و (٢٢٠) لعبة وسلة غذائية للاطفال.

كما قامت الحملة بزيارة مخيم الاهل الواقع في منطقة ابو غريب وتم الاطلاع على احتياجاتهم وبعدها تمت زيارة المخيم وتوزيع مضخات ماء عدد ١٠ وحليب للأطفال عدد ٤٨٠ علبة ومستلزمات للأطفال بالاضافة الى تحمل نفقات علاج احد المرضى في المخيم. ومن جانب اخر اقام قسم الطفل في الجمعية احتفالية لأكثر من ٨٠ طفل في جامع النداء وتقديم برنامج ترفيهي وتثقيفي لرسم الفرحة على وجهه الاطفال النازحين.

وفي نشاطات اخرى تم تخصيص ارض من قبل مجلس محافظة بغداد لانشاء (مجمع اهلنا) كخطوة اولى تتبعها خطوات اخرى بتجهيز الارض بكرافانات لايواء النازحين ولسد احتياجاتهم الاساسية ومن خلال الاطلاع الميداني ومعايشة اوضاع النازحين تبين لنا حجم المعاناة والمأساة التي تتطلب تظافر كل الجهود لدعم هذه الحملة الانسانية الكبيرة والتي ساهمت في التخفيف ولو بجزء بسيط من احتياجات النازحين ،وقد شارك ممثلون عن رابطة المصارف في جميع هذه الزيارات.

مليون دينار عراقي

مصرف بغداد
Bank of Baghdad

المركز المالي ونتائج الاعمال من ١/١- ولغاية ٢٠١٥/٦/٣٠

	الميزانية العامة	ميزان المراجعة		
	2014/12/31	2014/12/31	2015/6/30	
Assets				الموجودات
Cash	945,113	992,409	969,481	النقود
Money Credit	277,142	228,904	237,107	الائتمان النقدي
Investments	389,080	455,022	353,572	الاستثمارات
Debtors	94,524	93,753	113,829	المدينون
Fixed Assets	57,776	57,418	57,740	الموجودات الثابتة
Total Assets	1,763,635	1,827,506	1,731,729	مجموع الموجودات
Liabilities				المطلوبات
Current & Deposit	1,409,228	1,491,599	1,070,192	حسابات جارية وودائع
Creditors	27,246	19,833	324,540	الدائنون
Reserves	18,363	23,654	18,587	التخصيصات
provisions	58,798	42,420	68,410	الاحتياطيات
Total Liabilities	1,763,635	1,827,506	1,731,729	مجموع المطلوبات

كشف الارباح والخسائر المرحلي للفترة المنتهية في 30 حزيران 2015 (مليون دينار)

Accounts	الميزانية العامة	ميزان المراجعه	ميزان المراجعة	اسم الحساب
	2014/12/31	2014/6/30	2015/6/30	
Incomes				الايرادات
Banking Operations Revenues	57,058	29,668	38,181	ايرادات العمليات المصرفية
Investment Revenues	18,209	9,651	6,639	ايرادات الاستثمار
Others Revenues	998	511	723	الايرادات التحويلية والاخرى
Total Revenues	76,265	39,830	45,543	مجموع الايرادات

مصرف عبر العراق

الميزانيــة العموميــة لمصرف عبــر العراق كما في ٢٠١٥/٦/٣٠

Assets	2014/12/31	2014/6/30	2015/6/30	الموجودات
Cash in hand & banks	217,075	136,612	226,847	النقد في الصندوق والمصارف
Investments	4,699	1,296	4,699	الإستثمارات
Monetary Credit	98,317	53,375	34,776	الائتمان النقدي
Debtors	1,442	460	80,883	المدينون
Total Current Assets	321,533	191,743	347,204	مجموع الموجودات المتداولة
Fixed Assets	1,884	817	2,883	الموجودات الثابتة بالقيمة الدفترية
Under Implementation Projects	6,882	0	6,882	مشروعات تحت التنفيذ
Total Assets	330,299	192,560	356,970	مجموع الموجودات

Liabilities	2014/12/31	2014/6/30	2015/6/30	المطلوبات
Current A/C & Deposit	54,805	28,320	49,265	حسابات جارية وودائع
Provisions	2,808	2,378	2,928	التخصيصات
Creditors	4,991	836	29,403	الدائنون
Total Liabilities	62,604	31,534	81,596	مجموع المطلوبات المتداولة
Capital	250,000	150,000	264,000	رأس المال
Reserver	11,439	11,883	2,510	الاحتياطيات
Net Income	6,256	-857	8,865	أرباح الفترة
Total Funding Sources	267,695	161,026	275,374	مجموع مصادر التمويل
Total Liabilities	330,299	192,560	356,970	مجموع المطلوبات

1-Incomes	2014/12/31	2014/6/30	2015/6/30	أولاً: الايرادات
Banking Operations Revenues	11,842	935	10,900	ايرادات العمليات المصرفية
Investment Revenues	526	484	3	ايرادات الاستثمار
Tranferred Revenues & Others	18	0	0	الايرادات التحويلية والاخرى
Total Revenues	12,386	1,419	10,903	مجموع الايرادات

Expenses				المصروفات
Banking Operations Epenses	2,595	95	185	مصروفات العمليات المصرفية
Administative Expenses	5,645	2,745	2,601	المصروفات الادارية
Depreciation	2,713	-	1,360	الاندثارات والاطفاءات
Tranferred Expenses & Others	556	338	341	المصروفات التحويلية والاخرى
Total expenses	11,509	3,178	4,487	مجموع المصروفات

رابطة المصارف تقدم دورات تدريبية ضمن خطتها السنوية

ضمن رؤى رابطة المصارف الخاصة العراقية في تنشيط البنية التحتية لبيئة العمل المصرفي من خلال الاستثمار الافضل بالمورد البشري وتطوير امكانياته ورفده بافضل الممارسات المصرفية بالمنطقة والعالم ، تم البدء في تطبيق خطة تدريب وتطوير تشمل مختلف الاحتياجات التدريبية ، حيث تم افتتاح الدورات بدورة " التميز في خدمة العملاء " والتي اقيمت في مقر الرابطة في بغداد ، من تاريخ ٢٠١٥/٨/٢٣ ولغاية تاريخ ٢٠١٥/٨/٢٧ ، بواقع عشرون ساعة تدريبية ، حيث قدم الدورة السيد / أمجد حسني شديد / والذي يحمل شهادة مستشار موارد بشرية من جامعة رويال البريطانية ، كما انه مدرب معتمد من مؤسسة Stonebow البريطانية ، وكان عدد المشاركين في الدورة ٣٧ متدربا من ١٧ مصرف.

الهدف من الدورة هو تنمية المفاهيم العلمية لخدمة العملاء ، وتطوير تطبيقاتها ميدانياً ، حيث استهدفت الدورة القائمين بخدمة العملاء ، وتزويدهم بالاساليب والتقنيات التي تعزز بناءاً علاقات فعالة مع العملاء وتعزيز ولاء العملاء للمؤسسات، وتسليط الضوء على اخلاقيات العمل واهمية تطوير علاقات انسانية تهدف الى ابراز الرسالة المجتمعية للمؤسسات ، و تزويد المشاركين باساليب الاتصال الفعالة واسس التعامل مع مختلف العملاء وبمختلف انماطهم الشخصية سواء كانوا عملاء داخليين او خارجيين.

عقب هذا التدريب دورة اخرى في موضوع "خطابات الضمان" ولمدة ثلاثة ايام من ٨-١٠ ايلول ٢٠١٥ في بغداد مقر رابطة المصارف شارك فيه ٢٧ متدرباً، قدم هذه الدورة المدربة شيماء وجيه كاظم التي تشغل حاليا منصب مدير اقدم قسم المخاطر والتحليل المالي في مصرف الخليج التجاري، لديها ١٧ سنة من الخبرة العملية في مجال الائتمان المصرفي بكل انواعه، السيدة شيماء لديها عده شهادات في ادارة مخاطر الائتمان من اتحاد المصارف العربية اضافة الى عملها السابق كمديرة لقسم اقراض وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ايضا السيدة شيماء مدربه معتمدة في مصرف الخليج التجاري والبنك المركزي العراقي في اساسيات الائتمان المصرفي وادارة مخاطر الائتمان وفق مقررات بازل I,II,III

وكان الهدف من هذه الدورة التعريف بأساسايات خطابات الضمان ومناقشة التطورات الخاصة بأصدارها والمعتمده حاليا لدى البنك المركزي العراقي لتذليل الصعوبات التي تواجه قطاع المصارف الخاصة في مجال اصدار خطابات الضمان ومعالجة المشاكل بين المصارف والجهات المستفيدة الحكومية.

هذا وتسعى الرابطة الى تصميم دورات جديدة بالتنسيق والتشاور مع مختلف المصارف وبما يخدم الغايات المشار اليها .

أجتماع الهيئة العامة لمصرف آشور الدولي للأستثمار ٢٠١٥/٧/١٣

Ashur International Bank
For Investment

استناداً لاحكام قانون الشركات رقم (٨٧) لسنة ١٩٩٧ المعدل وتنفيذاً لقرار مجلس الادارة المرقم (٤) والمؤرخ في ٢٠١٥/٦/٣ واعلان الدعوة الموجهة الى مساهمي الشركة فقد عقدت الهيئة العامة اجتماعاً في تمام الساعة الثامنة والنصف مساء الاثنين المصادف ٢٠١٥/٧/١٣ في فندق بغداد /قاعة دجلة واستناداً لأحكام المادة (٩٥) من قانون الشركات رقم(٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل فقد ترأس الجلسة السيد وديع نوري عايد رئيس مجلس الادارة والسيد قيس جميل محمد ابراهيم مراقباً للجلسة والسيدة هناء هشام الشيباني / كاتبا لتدوين وقائع الجلسة وبحضور من يحمل اصالة وانابه ووكالة بمقدار (١٨٨،٢٠٩،٨٠٧،٣١٢) مائه وثمانيه وثمانون مليار ومائتان وتسعه مليون ثمنمائه وسبعه الف وثلاثمئه واثنا عشر سهم من اصل راس مال الشركة البالغ (٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مائتان وخمسون مليار دينار عراقي .

اعلن تحقيق النصاب القانوني وتم انتخاب السيد وديع نوري عايد رئيساً للهيئة العامة بالاجتماع وبحضور ممثلي البنك المركزي العراقي كلا من السيد حازم عبيد عزيز والسيدة خولة موسى عبدالله والسيد حيدر جواد عباس بموجب كتاب البنك المركزي العراقي المرقم (٩/٥/١٠١٦٨) في ٢٠١٥/٦/٢٥ ، واعلن بدء جدول أعمال الهيئة العامة وكما يلي :-

اولاً :- مناقشة تقرير مجلس الادارة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١ وأتخاذ القرارات اللازمة بشأنه ، وتمت المصادقة عليه وباللأجماع .

ثانياً :- الاطلاع على لجنة مراجعة الحسابات للسنة ٢٠١٤ م .

تمت مناقشة كافة الفقرات الواردة في تقرير لجنة مراجعة الحسابات للسنة ٢٠١٤ من قبل الهيئة العامة وبحضور مراقب الحسابات وتمت المصادقة باللأجماع .

ثالثاً :- مناقشة تقرير مراقب الحسابات وأتخاذ القرارات اللازمة بشأنه .

تمت مناقشة كافة الفقرات الواردة في تقرير مراقب الحسابات من قبل الهيئة العامة وبحضور ممثل عن مراقب الحسابات وتمت المصادقة عليه وبالاجماع .

رابعاً :- مناقشة الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١ والمصادقة عليها .

تمت مناقشة الحسابات الختامية للسنة المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١ من قبل الهيئة العامة وبتوضيح من السيد المدير المفوض وبحضور ممثل عن مراقب الحسابات وتمت المصادقة عليها بالاجماع .

خامساً :- مناقشة مقسوم الارباح لسنة ٢٠١٤ .

أ- تمت مناقشة توزيع مقسوم الارباح لسنة ٢٠١٤ وتوزيع ارباح نقدية الى المساهمين.

ب- توزيع مبلغ (٥٧٨،٠٤٥،٠٠٠) خمسمائة وثمانيه وسبعون وخمسة واربعون الف دينار من الفائض المتراكم ، وتمت المصادقة عليها بالأجماع .

سادساً :- أعادة تشكيل لجنة مراجعة الحسابات .

تم المصادقة بالاجماع على اعادة انتخاب لجنة مراجعة الحسابات

سابعاً :- تعيين مراقب حسابات لسنة ٢٠١٥ وتحديد أجوره .

قررت الهيئة العامة وبالاجماع الموافقة على تعيين مراقب حسابات شركة مصطفى فؤاد عباس لتدقيق الحسابات لسنة ٢٠١٥ وتحديد اجوره وفقاً لتعليمات نقابة المحاسبين والمدققين العراقيين .

ثامناً :- ابراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الادارة وتحديد مكافأتهم لسنة ٢٠١٤ .

أجتماع الهيئة العامة لمصرف الخليج التجاري

عقد مصرف الخليج التجاري أجتماع الهيئة العامة للمصرف بتاريخ ٢٠١٥/٧/٥ في فندق المنصور ميليا بحضور ممثل البنك المركزي العراقي ودائرة مسجل الشركات والمساهمين في المصرف لمناقشة التقرير السنوي والبيانات المالية والحسابات الختامية للسنة المالية ٢٠١٤ وكما يلي :-

١- مناقشة تقرير مجلس الادارة، حول نشاط المصرف للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١ وإتخاذ القرارات اللازمة بشأنه.
٢- الاطلاع على تقرير لجنة مراجعة الحسابات لسنة ٢٠١٤ وتمت المصادقة عليه بالاجماع.
٣- مناقشة تقرير مراقب الحسابات الخاص بالميزانية العامة والبيانات المالية للسنة المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١تمت المصادقة عليه.
٤- مناقشة مقسوم الارباح لسنة ٢٠١٤ والموافقة على توزيع الارباح نقداً بنسبة ١١% من رأس المال وتمت الموافقة.
٥- الموافقة على تقليص عدد أعضاء مجلس الأدارة من (٩) أعضاء الى (٥) أعضاء.
٦- إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الأدارة وتحديد مكافأتهم.
٧- أنتخاب رئيس وأعضاء لجنة مراجعة الحسابات.
٨- تعيين مراقب حسابات للسنة المالية ٢٠١٥، وتحديد أجوره وفق ضوابط مجلس مهنة المدققين، وتم تعيين السيد فرقد السلمان كمراقب للحسابات للسنة المالية ٢٠١٥ وتحديد أجوره وفق ضوابط مجلس مهنة المدققين..

السياسة النقدية وملف الإصلاحات الحكومية
نقاط جوهرية تشكل منعطفاً في الإقتصاد العراقي

نبيل النجار

يفتقر العراق الى سياسة مالية بالمعنى الحقيقي وماتزال وزارة المالية هي المسؤولة عن رسم السياسة المالية وتمارس عملها بصورة اقرب ما تكون من عمل امين الصندوق الذي يتولى تقييد الايرادات العامة في سجلاته المحاسبية واعادة توزيع الانفاق حسب تخصيصات الوزارات والمؤسسات غير المرتبطة بوزارة ويتفاوضون بطريقة المزاد في ما يخص جانب الانفاق مسترشدين بمؤشر واحد وهو "كم كان حصة هذه الوزارة او الجهة في السنة الماضية" البنك المركزي الذي يتولى تنفيذ السياسة النقدية بدأ يمارس ادواته ودوره الحقيقي ، ما يعني بداية عمل السياسة النقدية التي كانت هي الاخرى معطلة في الاقتصاد العراقي وان كانت هناك تحفظات على السياسة النقدية من حيث توجهاتها المتشددة ، وبذلك يمكن القول ان الاقتصاد العراقي احوج ما يكون الى سياسة مالية مبنية على رؤيا اقتصادية ناضجة تتبنى منهج الاصلاح الاقتصادي كما مشار اليها في المادة ٢٥ من الدستور .

البحث عن المشكلة؟

هنالك مشاكل اقتصادية كلية مثل (البطالة، التضخم، انخفاض كبير في معدلات النمو ان لم يكن سالبة في بعض القطاعات، انهيار في البنى التحتية للاقتصاد).

سياسات اقتصادية كلية Macroeconomoc Polices

وهي من الطرق الملائمة لعلاج المشاكل الاقتصادية الكلية وهي غير موجودة في العراق وان وجدت تكون اما خاطئة او غير متناسقة مع بعضها بسبب وجود متغيرات خارجية ضاغطة تدفع باتجاه التحولات الاقتصادية ، ومن السياسات الاقتصادية الكلية الغائبة او الموجودة وبحاجة الى اصلاح هي:

١- السياسة المالية (الموازنة العامة والنفقات).
٢- السياسة النقدية .
٣- السياسة التجارية .
٤- السياسة الاستثمارية .
٥-السياسة الضريبية والموازنة العامة للدولة .

أ- الايرادات العامة: مصادر اعتيادية في التمويل :

- التمويل العام (ايرادات مؤسسات الدولة) بضمنها ايرادات النفط.
- الضرائب بكل أنواعها وهي غائبه منذ عام ٢٠٠٣
- مصادر غير اعتيادية في التمويل:
- القروض العامة (الداخلية والخارجية).
- التمويل بالعجز (الاصدار النقدي الجديد)

ب-النفقات العامة:

١. الانفاق العسكري والامني (رواتب وتسليح وتموين).
٢. الانفاق المدني. ويشمل .. الانفاق على البنى التحتية .. التعليم والصحة .. والخدمات البلدية والاجهزة القضائية .. الدعم والاعانات الحكومية ..
٣. سداد اقساط وفوائد الدين العام. اقراض ومنح ومساعدات للغير.
٤. الانفاق التشغيلي لتشغيل الطاقة الانتاجية المتاحة والانفاق الاستثماري لزيادة الطاقة الانتاجية المتاحة.

الخلاصة

وبعد هذه الدراسة البسيطة عن السياسة المالية يتوجب على الجهات التشريعية اصدار قوانين تخدم الجهاز المصرفي ليواكب التطورات الحاصلة في العالم ليتمكن من توفير الائتمان بأقل كلف اقراض ممكنة للمستثمرين وبالوقت والمرونة المطلوبة وتنشيط المصارف المتخصصة وصناديق الاقراض التنموية واشاعة الوعي الصيرفي والتعامل بأشباه النقود المختلفة والصراف الالي وغيرها.

المصرف الاهلي العراقي

المبالغ بالاف الدنانير

Account Name	2014/12/31	2014/6/30	2015/6/30	اسم الحساب
Assets				الموجودات
Cash in hand & banks	409,591,739	445,142,831	416,528,545	النقد في الصندوق والمصارف
Investments	14,674,757	39,172,264	15,163,973	الإستثمارات
Monetary Credit	165,476,986	129,435,080	189,833,033	الائتمان النقدي
Debtors	11,231,244	13,162,503	970,478	المدينون
Total Current Assets	600,974,725	626,912,678	622,496,029	مجموع الموجودات المتداولة
Probrty and Equipment,net	14,960,879	13,284,320	19,275,642	الموجودات الثابتة(بعد تنزيل التخصيصات)
Total Assets	615,935,604	640,196,998	641,771,671	اجمالي الموجودات

Liabilities				المطلوبات
Current A/C & Deposit	338,268,095	359,329,733	361,065,010	حسابات جارية وودائع
Other liabilities	14,280,529	5,967,079	13,522,425	الدائنون
Total Liabilities	352,548,624	365,296,812	374,587,435	مجموع المطلوبات المتداولة
Capital	250,000,000	250,000,000	250,000,000	رأس المال المدفوع
Reserver	13,386,980	24,900,186	17,184,235	الاحتياطيات
Total ShareholderS Equity	263,386,980	274,900,186	267,184,235	مجموع المطلوبات الثابتة
Total Liabilities And ShareholderS Equity	615,935,604	640,196,998	641,771,671	اجمالي المطلوبات

كشف الارباح والخسائر كما بتاريخ30حزيران 2015

المبالغ بالاف الدنانير

Account Incomes	2014/12/31	2014/6/30	2015/6/30	اسم الحساب
Banking Operations Revenues	33,784,835	19,392,793	21,083,294	ايرادات العمليات المصرفية
Investment Revenues	3,550,113	1,888,720	578,277	ايرادات الاستثمار
Tranferred Revenues & Others	26,939	22,899	2,896	الايرادات التحويلية والاخرى
Total Revenues	37,361,888	21,304,412	21,664,467	اجمالي الايرادات

Banking Operations Epenses	9,974,372	8,127,174	3,353,491	مصروفات العمليات المصرفية
Administative Expenses	11,649,474	4,561,413	6,289,315	المصروفات الادارية
Depreciation and Amortization	1,161,715	554,142	647,461	الاندثارات
Tranferred Expenses & Others	5,620,102	162,413	5,848,407	المصروفات التحويلية والاخرى
Total expenses	28,405,662	13,405,142	16,138,673	مجموع المصروفات

Profit	8,956,225	7,899,270	5,525,794	الارباح

المصرف الاهلي العراقي
National bank of Iraq

البيانات المالية وكشف التدفق النقدي للربع الثاني من السنة المالية ٢٠١٥ كما في ٢٠١٥/٦/٣٠ للمصرف الاهلي العراقي..

زيد سميسم

تتقدم رابطة المصارف الخاصة العراقية بخالص التهنئة والتبريكات للاستاذ زيد سميسم بمناسبة توليه منصب نائب المدير المفوض لمصرف ابو ظبي الاسلامي متمنين له الموفقية والنجاح في في مهامه خدمة للقطاع المصرفي العراقي..

أجراءات مهمة للنهوض بقطاع التأمين وتفعيل دوره في الاقتصاد العراقي

د. فلاح جاسم العامري

باحث اقتصادي
ومدير شركة تسويق النفط العامة (سومو)

يعتبر قطاع التامين من الانشطة الاقتصادية المهمة لدعم القطاعات المصرفية والصناعية والزراعية والمالية وغيرها من خلال توفير مختلف انواع الحماية ضد الاخطار المستقبلية التي تواجه الافراد واموالهم ومؤسساتهم المالية والاقتصادية. حيث يقوم التامين بتعويض مشتري وثيقة التامين عن الاضرار والخسائر المادية التي تلحق بهم، الحماية للأصول المادية من الآثار المالية المترتبة على الكوارث الطبيعة ومن المسؤوليات القانونية ومخاطر السلوك البشري في الانشطة الإنتاجية. باضافة الى استخدام اقساط التامين المتراكمة في تمويل النشاطات الاستثمارية المختلفة، ودعم انشطة المصارف من خلال توفير الضمان المطلوب للائتمان والقروض.

لقد مر قطاع التامين العراقي خلال الاربعين سنة الاخيرة بظروف استثنائية كبيرة اثرت على ادائه وتاخره من كافة النواحي مقارنة بقطاع التامين على المستوى العالمي بشكل عام وقطاع التامين في الدول العربية التي ساهم خبراء التامين العراقيين في النهوض به بشكل فعال على وجه الخصوص. فالحروب والحصار وانهيار الاقتصاد العراقي في ظل النظام السابق ادى الى ضعف كبير في نشاط التامين وعزوف كبير عن شراء اغطية التامين وتدني اقساط التامين وتسرب اعداد كبيرة من خبراء وكوادر التأمين سواء في داخل البلد او الى الخارج، اضافة الى ضعف تدريب العاملين وتدني معنوياتهم ومستوياتهم وضعف إدارة الشركات ومجالس إدارتها.

وبالرغم من محاولات الاهتمام بهذا القطاع من قبل الحكومات المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٣ لغرض اعادة تأهيله وهيكليته، الأ انه مع الاسف لم يحصل النهوض والتطور في قطاع التامين العراقي مقارنة بما حصل في الدول الاخرى وحتى بمستواه في فترة السبعينات من القرن الماضي التي اعتبرت العصر الذهبي لقطاع التامين العراقي. فلازال هناك ضعف في الثقافة والوعي التأميني على مستوى المؤسسات والمواطنين ولا نتردد عندما نقول ان الكثير من الناس لايعرفون حتى معنى كلمة تأمين او حتى لم يسمعوا بها، ولازال هناك ضعف في دور معظم موظفي التامين (خاصة فئة المنتجين) المختصون في التوسط لتسويق وثائق التأمين على المؤسسات الاقتصادية والافراد. اضافة الى ذلك هناك ضعف النشاط الاستشاري خاصة في تقييم الممتلكات وتسوية الخسائر، وضعف الاكتتاب من قبل الشركات العاملة لاعادة التامين بسبب مخاوف من اخطار معينة و الاضطرابات المدنية وحوادث والارهاب. اذن لابد من اتخاذ اجراءات لاحداث نقلة نوعية في بنية قطاع التأمين وتعزيز دوره في الاعمار وبناء الاقتصاد الوطني، من خلال انعاش كل انواع اشكال التأمين للنهوض من ركوده، ليكون قادرا على الاستجابة لتغطية المخاطر القابلة للتأمين في ظل الظروف الصعبة التي يمر فيها العراق. وهناك اجراءات عديدة عامة وتشريعية يمكن اتخاذها من قبل الحكومة مباشرة او من خلال وزارة المالية واعطاء قطاع التامين اهمية استثنائية للنهوض به.

ولكن على ما يبدو ومن خلال تضمين بعض فقرات المنهاج الحكومي، فان الحكومة الحالية توفر ارضية واضحة للنهوض بقطاع التامين وتطويرة. وقد تجسد ذلك من خلال:

أولا: تطرق المنهاج الحكومي لاول مرة الى معالجة عدة مواضيع تخص التامين، منها: تامين المسؤولية على المنتج، تامين المسؤولية المهنية، تطوير اغطية التامين الزراعي لتوفير الحماية للمزارعين عن الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية. كذلك اعطى المنهاج اهتمام خاص لاصدار قانون الضمان والتأمين الصحي للمواطنين وتطبيق نظام طبيب الاسرة من خلال تطبيق هذا القانون.

ثانيا: لغرض تنفيذ ما ورد في المنهاج الحكومي، فقد قامت الحكومة خلال الاشهر الماضية باناطة مهمة دراسة واقع قطاع التامين وتشخيص المعوقات والمشاكل التي يعيشها هذا القطاع وتقديم مقترحات للنهوض به، الى فريق فني من خبراء التامين الذين قاموا بدورهم بتقديم مقترحات لمعالجتها. وسوف تقوم الحكومة باتخاذ الاجراءات اللازمة لمتابعة تنفيذه المقترحات خلال الفترة القادمة.

وان قطاع التامين حالة كما هو حال بقية الانشطة الاخرى يحتاج الى خارطة طريق لاصلاحه والنهوض به وتفعيل دوره في الاقتصاد العراقي. ونذكر ادناة عدة مقترحات، التي جزء مهم منها تضمنتها حزمة الاجراءات والسياسات لدعم القطاع الخاص التي تم اعدادها فريق الخبراء الوطني المشكل من قبل مكتب رئيس مجلس الوزراء:

قيام شركات التامين العامة والخاصة بحملات مكثفة لزيادة الوعي التأميني لدى المواطنين والمؤسسات الحكومية باهمية التامين وحثهم على شراء مختلف انواع وثائق التامين ودورها في توفير الحماية للمواطنين وممتلكاتهم وزيادة الاقساط وحجم المبالغ المتراكمة منها واستثمارها في مجالات اخرى لدعم الاقتصاد العراقي والقطاع المالي.

تقوم شركات التأمين وخاصة الحكومية منها بتكثيف التدريب المهني للعاملين والعاملات في قطاع التامين و تقديم الدعم لهم وتشجيعهم على تطوير قدراتهم التأمينية والمهنية.

اتخاذ خطوات جادة لجذب كفاءات التأمين العراقية المتواجدة في الداخل والخارج.

تشجيع العاملين على الإدخار بأقتناء وثائق التأمين على الحياة الإدخاري وذلك لسحب السيولة من الشارع و السيطرة على معدلات التضخم في البلد.

دعم دور شركة اعادة التامين العراقي لأهمية دورها على قطاع التامين والاقتصاد الوطني، ولضعف مواقفها الحالية الداعمة لشركات التأمين المحلية .

تفعيل دور شركات التامين في انشطة المصارف وتعزيز العلاقة بين هذين القطاعين لحاجة بعضهما البعض من جهة وتحقيق فوائد متعددة للزبائن. عليه من الضروري جدا تعزيز تكامل قطاع التأمين مع القطاع المالي وتعظيم دوره في الوساطة المالية ومشاركة الصناديق المالية في التنمية الاقتصادية بعد الوفاء بالالتزامات التعاقدية مع حَمَلة وثائق التأمين. حيث ان زيادة التنسيق بين انشطة القطاع التامين و المصارف في غاية الاهمية في النهوض بالانشطة الاقتصادية.

تقوم مؤسسات وشركات التأمين بتوسيع اغطية التأمين إلاجبارية في المؤسسات الخدمية المهمة التي يرتبط عملها مع المواطن ومعيشته وحالته الصحية لغرض الحفاظ على استمرارية تقديم الخدمات المعاشية والصحية للمواطن بشكل تكون خارج نطاق أية حوادث عرضية يمكن أن تعكس أثرها على طبيعة معيشة المواطن المستهلك لهذه الخدمات.

اصدار تعليمات الى الدوائر الحكومية باضافة شروط التامين في العقود الحكومية، وتوسيع أغطية التأمين التي تقدم الضمان الاجتماعي والصحي للعاملين في القطاع الحكومي والقطاع الخاص، ومنها على سبيل المثال وثيقة تأمين متعددة المنافع التي تقدم للعاملين الضمانات المعيشية للعاملين و لعوائلهم ، والإهتمام بتنظيم المتطلبات التأمينية للمشاريع الإنشائية التي يجب ان تضمن ليس فقط الأضرار المادية للممتلكات وانما التوسع لتشمل إصابات العمل للعاملين في المشاريع.

دعم انشاء سوق تأمين فيدرالي اتحادي وطني موحد من خلال تعديل التشريعات والغاء الاجراءات المتناقضة العاملة في كل من الحكومة المركزية و حكومة الاقليم من خلال اتباع نظام رقابي موحد لنشاط التامين ولضمان حرية التامين في العراق. ولغرض اعادة دور شركات التامين العراقية العاملة في الاقليم من خلال تاسيس فروع لها هناك إسوة بشركات التأمين الكردية العاملة في المناطق العربية في العراق.

اضافة نوع اخر من عقود الإستيرادات الخارجية تكون على أساس عقود الإستيراد بالبيع الدولي (CFRبدلاً من عقود الإستيراد (CIFالتي يتم دفع أقساط التأمين للبائع الأجنبي ضمن قيمة البضائع المستوردة مما يترتب عليه تسرب مبالغ طائلة من العملة الصعبة إلى البلدان المصدرة. حيث ان هذا الاجراء سوف يعطي فرص واسعة لشركات التامين العراقية خاصة شركات القطاع العام بتوفير اغطية التامين المناسبة للبضائع المستوردة .

اتخاذ خطوات مهمة لتشجيع رجال الاعمال والمصارف لفتح شركات متخصصة في التامين الاسلامي لما لذلك من اهمية كبيرة في زيادة قاعدة التامين بين شريحة واسعة من المواطنين الذين لديهم موقف شرعي من التامين التجاري، والاستفادة من تطور هذا النوع من التامين في دول الخليج وخاصة تجربة الامارات العربية المتحدة.

من الضروري قيام ديوان التأمين العراقي بتعزيز مكانته في متابعة انشطة التامين ومعالجة مشاكلها وسلبياتها، وخصوصا فيما يتعلق بالتعليمات والقوانين التي تخص قطاع التأمين. ونعتقد من المهم جدا أن يعطي الاولوية حاليا في تشيخص الاثار الناجمة من تطبيق قانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥، لغرض رفع المعوقات الناشئة عن احكام قانونية واردة فيه.

اما فيما يخص التشريعات فمن الضروري جدا اعادة النظر ببعض مواد قانون التامين رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ كونه يتضمن بعض المواد التي تسمح للشركات الاجنبية العاملة في العراق بتغطية الاخطار في شركات تأمين اجنبية خارج العراق وبالطبع يؤدي هذا الى تسرب اقساط التأمين الى الخارج و هذا له تأثيرات اقتصادية سلبية على مجمل الايرادات التي تحصل عليها شركات التامين العراقية، خاصة من الصناعة الاستخراجية لقطاع النفط. كذلك فان بعض شركات التأمين الاجنبية تزاول التأمين دون أن تكون مرخصة من قبل ديوان التأمين العراقي أو وزارة الاقتصاد والتجارة في الإقليم، و تستحوذ على نسبة كبيرة من أعمال التأمين مما أدى إلى ضعف منافسة شركات التأمين المحلية لها نظراً لامتلاكها إمكانيات افضل من حيث الملاءة المالية و القدرات الفنية التأمينية.

معالجة الاختلاف وانعدام الانسجام بين القوانين والاجراءات المتعلقة بانشطة التأمين في كل من مناطق الحكومة الاتحادية والاقليم ، فمثلا الاقليم لايطبق قانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ ، ولايسمح للشركات المسجلة في بغداد بفتح فروع في الاقليم.

يجب التعجيل في اصدار قانون الضمان الصحي لتحسين الواقع الصحي للمواطنين الذي يعد مطلبا مهما وحقا كفلها الدستور العراقي. لقد آن الاوان التنسيق بين الجهات الحكومية المعنية مع لجنة الصحة البرلمانية واتخاذ الخطوات المطلوبة لمتابعة التوصيات التي قدمتها وزارة الصحة والاتفاق على المسودة النهائية لاقرارها من قبل مجلس النواب وتشريعه لما فيه من فائدة كبيرة للمواطنين من خلال توفير واقع صحي افضل.

ان معظم الاجراءات المقترحة اعلاه يمكن ان يساهم في تطويرها وتنفيذها ديوان التامين ومن خلال التنسيق مع الحكومة وبالاخص وزارة المالية وشركات التامين، حيث من الضروري جدا ان يتم تفعل دوره في ادارة قطاع التامين للنهوض به وزيادة دعمه لكافة الانشطة الاقتصادية للعراق. واخيرا لا بد من التأكيد أن قطاع التأمين العراقي امام فرصة مهمة للنهوض به وتعزيز دوره الاجتماعي والاقتصادي والمالي، و هذا بالتاكيد من شأنه ان يزيد من ايرادات الحكومة بشكل متصاعد ويساهم في سد جزء من التزاماتها في الموازنة العامة خلال السنوات القادمة.

IRAQI INSTITUTE FOR ECONOMIC REFORM
المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي

مجلس محافظة بغداد يتخذ قرار تاريخا مسؤولا يتضمن اعتماد شفافية موازنة المحافظة..

اتخذ مجلس محافظة بغداد قرارا تاريخيا بأعتماد الشفافية في اعداد وتنفيذ موازنة المحافظة (قرار رقم ٤١ بتاريخ ٢٠١٥/٥/٢٦) بناءا على مبادرة من المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي وبتعاون السيد رئيس مجلس المحافظة والسيد المحافظ، وهي سابقة في العراق على المستوى المحلي والاتحادي.

يأتي القرار تزامنا مع توجهات العراق نحو الادارة اللامركزية وفق قانون (١٩) لعام ٢٠١٣ وهي نقلة نوعية بالمنطقة العربية وفي الشرق الأوسط. يأتي القرار تداركا لكي لا تتحول اللامركزية الى فضاء للفوضى واللامسؤولية حيث تم اتخاذ قرار يلزم وحدات الإنفاق التي يشرف عليها مجلس المحافظ بتطبيق الشفافية في كل الممارسات المتعلقة في أعداد وتنفيذ الموازنة، ويمثل القرار حالة رائده في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية التي يعاني منها العراق تستحق من مجلس الوزراء ومجلس النواب الإشادة به ودعوة المحافظات الأخرى للقيام بمبادرات مشابه.

ان الغرض من الشروع بتطبيق الادارة اللامركزية بالمحافظات يهدف لتعميق الممارسات الديمقراطية ورفع مؤشرات الاداء الحكومي المحلي. السوأل الذي يطرح نفسه هل حقا ان اللامركزية ستقود الى ذلك؟ تشير الدراسات التحليلية انه بسبب ضعف الشفافية فان مؤشرات الاداء الحكومي وسيادة القانون في العراق متدنية بالنسبة للدول الاخرى، ولكن كيف ستكون هذه المؤشرات بعد الشروع بتطبيق اللامركزية؟ الحقيقة ان الاقبال على اللامركزية دون العمل على تبني مستلزمات نجاحها (التي من الشفافية) هو شروع غير مسؤول.

تؤكد الادبيات السياسية ان ثمار الديمقراطية لا تجنى بمجرد تطبيق اليات الديمقراطية، بل من خلال اعتماد قيم الديمقرطية المتمثلة بمفردات الحكم الرشيد كالشفافية وسيادة القانون والكفاءة والمشاركة وتحمل المسؤولية. تعتبر الشفافية اهم مفردة من مفردات الحكم الرشيد الذي هو عامل حاسم للتمييز بين مستوى تطور الدول، وقد اثبتت الدراسات السياسية ان التفاوت في الرفاهية الاقتصادية بين المناطق او الاقاليم في المكسيك يعود الى التفاوت في تطبيق مفردات الحكم الرشيد.

تعتبر الموازنة اهم اداة حكومية مسؤولة عن تنفيذ المشاريع الحيوية ومراقبة الاداء ، وان اعدادها وتنفيذها بشفافية يعزز معطيات الحكم الرشيد بشكل عام، وفي حالة غياب الشفافية يجد المسؤول الحكومي نفسه امام مساحة واسعة للتصرف بالمال العام بطريقة غير كفوءة وبالتالي قد تخدم اغراض غير موضوعية. لقد كشفت السنوات السابقة عن ممارسات مالية ليس لها علاقة بستراتيجية اقتصادية بل كان بعضها يفتقد للجدوى الاقتصادية وهما امران يقودان الى هدر المال العام، وبسبب غياب الشفافية تعذر على الاجهزة الرقابية والمواطن ومنظمات المجتمع المدني للتصدي بكفاءة لمثل هذه الممارسات.

ان وجود الشفافية يتطلب اعلان مؤسسات الحكومة الاتحادية او المحلية عن ستراتيجية الانفاق السنوية والجدوى الاقتصادية وحجم التخصيصات للمشاريع مع بيان الية احتساب الايرادات العامة مع تفاصيل الانفاق الفصلية، هذه التفاصيل تجعل المسؤول من جهة اكثر التزاما بالبرامج المخطط لها وتحميه من جهة ثانية من الادعاءات الكيدية.

اكد المشرع على اهمية الشفافية، فقد اقر قانون الادارة المالية والدين العام رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٤ تطبيق المعايير الدولية للشفافية في اعداد وتنفيذ الموازنة (وتأكيدا على ذلك فقد اشار القانون لهذه الحقيقة اكثر من ثلاثة مرات)، الا ان هناك عدم التزام من قبل وزارة المالية (التي هي اهم الوزارات الاتحادية) لموضوع الشفافية فما بالك بالمؤسسات المحلية كالمحافظات؟ ان الاقبال على اللامركزية دون مراعاة مستلزماتها لا يشجع على التفاؤل بمستقبل الممارسة، وان افراط الحكومة العراقية بالممارسات الديمقراطية والتفريط بتطبيق قيمها يقود الى القول ان العراق "حضى شكليا بالديمقراطية ولكن خسر سيادة القانون". بغياب الشفافية وسيادة القانون لا نستطيع ان نضمن باننا منصفين لكل مكونات الشعب، كما ان شعور البعض بالتهميش لا يحل "بالمصالحة" كما هو متداول بل بتحقيق المواطنة بالاعتماد على مفردات الحكم الرشيد والتي تتمثل بالشفافية والمشاركة ... الخ. فلا قيمة للمصالحة في غياب الشفافية وسيادة القانون والكفاءة.

يتوقع ان يصدر قريبا من منظمة شفافية الموازنة العالمية (www. internationalbudget.org) تقرير حول واقع شفافية الموازنة بكل دول العالم، ويتوقع ان تكون مؤشرات العراق متدنية كما هو الحال في السنوات السابقة (٤%). ان ضعف مؤشر الشفافية لا يعود الى مسؤولية وزارة المالية وحدها بل الى الاجهزة الرقابية المتمثلة باللجنة المالية البرلمانية وديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة ودائرة المفتش العام. ان غياب الشفافية قد جعل من جميع هذه الدوائر منشغلة بالتجاوزات التي يمكن تجاوزها قبل وقوعها بوجود الشفافية. السوأل لماذا لا تعتبر المؤسسات الرقابية غياب الشفافية مخالفة قانونية؟

فئتي (٥٠٠٠٠) و(١٠٠٠٠٠) دينار عراقي...
بين مؤيد ومعارض

مصطفى محمد إبراهيم
باحث اقتصادي.

إن أولى وظائف السياسة النقدية هي إصدار العملة فتعتبر إصدار فئتي (٥٠,٠٠٠) والـ(١٠٠,٠٠٠) من مهام وواجبات السلطة النقدية ، فقد أعلن محافظ البنك المركزي العراقي وبتاريخ ٢٠١٥/٦/٢ إن مطلع عام ٢٠١٦ سيشهد إصدار فئات جديدة من العملة الورقية وهي (٥٠,٠٠٠) والـ(١٠٠,٠٠٠) دينار عراقي تضاف إلى سلسلة الأوراق النقدية العراقية وبكميات تغطي حاجة السوق العراقية ، فيما ستكون هذه الفئتين مطبوعة في شركات عالمية رصينة ومتطورة وكذلك تحمل مواصفات أمنية عالية ومتطورة مثل النافذة الشفافة وعلامة سبارك اللتان تحدان من عمليات تزييف العملة وتزويرها أو التلاعب بها من قبل الغير وبالإضافة إلى ذلك قوة الاستعمال بالأيدي وصعوبة تلفها في جميع المؤثرات الخارجية ، ومن جانب أخر أكد بعض الخبراء والاقتصاديين إن إصدار العملة فئتي (٥٠,٠٠٠) والـ(١٠٠,٠٠٠) دينار يؤثر على سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي وسيقلل الإقبال على الدولار الأمريكي لان فئة (١٠٠٠٠٠) دينار عراقي تعادل تقريباً (١٠٠) دولار أمريكي إلا بشيء قليل ، وسيمهد الطريق لتنفيذ الإجراء الأولي لمشروع حذف الاصفار وان إصدار فئتي (٥٠,٠٠٠) والـ(١٠٠,٠٠٠) دينار عراقي لم يؤثر على التضخم في السوق . إما المعارضون للعملية فقد بينوا إن إصدار هاتين الفئتين لا يقلل من الاعتماد على الدولار في المعاملات الكبيرة ولا يمهد الطريق لمشروع حذف الاصفار . ومن جانب أخر بينوا الجمهور إن إصدار هاتين الفئتين سيزيد من التعقيد في المعاملات اليومية ولاسيما إصدار فئات كبيرة وطالبوا البنك المركزي العراقي إن يطرح فئات صغيرة وعدم سحب فئة (٥٠) دينار عراقي من التداول لاستعمالها الضروري في المعاملات اليومية وطرح فئة (١٠٠) دينار عراقي لكثرة احتياجها في السوق العراقية . وفي الواقع العملي إن إصدار هاتين الفئتين لن يسهل إجراء عملية حذف الاصفار لان إصدار هاتين الفئتين سيكلف البنك المركزي العراقي مليارين دينار على الأقل تقريباً لتلاف هاتين الفئتين الجديدة (٥٠,٠٠٠) و(١٠٠,٠٠٠) دينار عراقي وسحبها من السوق وطرح الفئة الجديدة والتي ستصبح (٥٠) و (١٠٠) دينار عراقي بعد حذف الثلاثة أصفار من العملة وتقليل الكتلة النقدية الموجودة في السوق وكذلك تقليل المعروض النقدي المتداول حالياً ، إما إذا لم تحذف الثلاثة أصفار من العملة وإصدار هاتين الفئتين سيزيد من التضخم النقدي وتلاقي صعوبة في التعاملات الصغيرة اليومية في السوق العراقية ولكن إصدار فئة (٥٠,٠٠٠) والـ(١٠٠,٠٠٠) دينار عراقي ستجعل المواطن بمعنى حامل (١٠٠) دولار أمريكي في محفظته تقريباً وكذلك تؤدي إلى أكثر أماناً لحمله هذه الفئات من العملات المتداولة حالياً . ولكن يبقى الجدل المطروح هو هل إن الجمهور يستقبلون هذه العملة الجديدة بالسرعة الممكنة وبالرغبة الشديدة أم يتخوفون من ذلك مثل ماحدث في بداية عام ٢٠٠٤ عندما تم طرح العملة المتداولة حالياً ؟؟ الإجابة على ذلك يعتمد بشكل كبير على الوعي المصرفي لدى الجمهور ومدى استجابتهم لمثل هذه التطورات النقدية التي تحدث في جميع بلدان العالم .

مصرف آشور الدولي

Ashur International Bank
For Investment

قـــــائمة المركز المالي كما في ٢٠١٥/٦/٣٠ (غير المدققة)

	دينار عراقي بالمليون			
	31 كانون الأول	30 حزيران		
Assets	2014	2014	2015	الموجودات
Cash and Balance with banks	298,572	260,699	317,691	النقد والارصدة لدى المصارف والبنوك
Investments	4,923	2,608	4,923	الاستثمارات
Direct Credit Facilites	85,074	106,137	30,128	الائتمان النقدي
Debtors	17,576	5,503	68,219	المدينون
Total Current Assets	406,144	374,947	420,961	مجموع الموجودات المتداولة
Fixed Assets	7,454	7,544	9,883	الموجودات الثابتة
Projects under construction	19,601	17,068	18,407	مشروعات تحت التنفيذ
Total fix Assets	27,056	24,612	28,290	مجموع الموجودات الثابته
Total Assets	433,200	399,559	449,251	مجموع الموجودات
Liabilities and Owners Equity				المطلوبات وحقوق الملكية
Liabilities				المطلوبات
Current Accounts and Deposits	109,506	72,142	109,363	حسابات جارية و ودائع
Provisions	26,835	15,302	32,300	التخصيصات
Creditors	23,151	20,371	23,825	الدائنون
Repaid Loans	4,433	4,436	4,426	القروض المستلمة طويلة الاجل
Total Liabilities	163,926	112,251	169,914	مجموع المطلوبات
Owners Equity				حقوق الملكية
Paid up Capital	250,000	250,000	250,000	راس المال
Reserves	9,620	20,926	19,274	الاحتياطيات
Net Profit Before Tax	9,655	16,382	10,063	ارباح الفترة
Total Owners Equity	269,274	287,308	279,337	مجموع حقوق الملكية
Total Liabilities and Owners Equity	433,200	399,559	449,251	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

قائمة الدخل للفترة من 1/1-30 /2015/6 (الغير مدققة)

Ashur International Bank for Investment(Privet Shareholding Company)Baghdad-Iraq	دينار عراقي بالمليون			مصرف آشور الدولي(شركة مساهمة خاصة) بغداد-العراق
	31 كانون الأول	30 حزيران		
Statement	2014	2014	2015	البيان
Banking Operations Revenues	32,417	20,100	19,847	ايرادات العمليات المصرفية
Investment Revenues	203	9	0	ايرادات الاستثمار
Transferable and Other Revenues	89	58	6	الايرادات التحويلية والاخرى
Total Revenues	32,709	20,167	19,852	مجموع الايرادات
Banking Operations Expenses	12,258	364	3,455	مصروفات العمليات المصرفية
Administrative Expenses	6,185	3,048	3,487	المصروفات الادارية
Depreciation	405	0	182	الاندثارات
Transferable and Other Expenses	496	373	306	المصروفات التحويلية والاخرى
Total Expenses	19,343	3,785	7,430	مجموع المصروفات
Net Profit Before Tax	13,367	16,382	12,423	صافي الربح قبل الضرائب
Tax	3,712	2,460	2,360	التخصيصات الضريبية
Net Profit	9,655	13,922	10,063	صافي أرباح الفتره

مصرف التنمية الدولي
افتتاح فرع جديد

افتتح مصرف التنمية الدولي فرعه الجديد في المنصور وباشر اعماله المصرفية بتاريخ ٢٠١٥/٨/٦ ، وبدورها تبارك رابطة المصارف الخاصة العراقية هذه الخطوة المهمة التي اتخذها المصرف لتقديم افضل الخدمات للمواطنين ، وادناه المعلومات الخاصة بالفرع ..

اسم الفرع : المنصور
مدير الفرع: سهير ساجت محسن
الرقم الرمزي:(١٠)
رقم الهاتف : ٠٧٧٣٠٥٠٠٣٣٠
العنوان : بغداد المنصور - شارع ١٤ رمضان..

أقوى ٢٠ شخصية محاسبية نفوذا في العالم لسنة ٢٠١٣

للسنة الثالثة تقوم مجلة (IAB)المتخصصة في العلوم المحاسبية والتي يمتد عمرها الى ماقبل اكثر من ١٠٠ سنة بادراج لائحة باكثر المحاسبين نفوذا في المجال المهني وتم اختيار هذه اللائحة بناء على اختيارات كبار المهنيين الخبراء في هذا المجال من كل انحاء العالم وسنورد هنا في تقريرنا هذا اكبر (٢٠) شخصية محاسبية نفوذاً وكالتالي:-

اقوى عشرين شخصيات مهنية محاسبية نفوذا لسنة ٢٠١٣

اكثر شخصيتين عربيتين نفوذا في مجال المحاسبة ضمن اهم ١٠٠ شخصية الاكثر نفوذا محاسبيا في العالم

الاسم : ميتشيل بارنييه
الجنسية : فرنسا
المنظمة : اللجنة الاوربية
العنوات الوظيفي : التسويق الداخلي و خدمات اللجنة

يعتبر السيد بارنييه صاحب مقترحات الاصلاح الخاصة بشركات التدقيق مثل الزامية التناوب والقيود المفروضة على الخدمات غير التدقيقية لنفس الزبون والتي تتم مناقشتها في الاتحاد الاوربي وهي في مراحلها الاخيرة وعند نجاح هذا العمل قي الاتحاد الاوربي فانها مسألة وقت قبل ان تعبر الى الولايات المتحدة الامريكية والعالم باجمعه ... ينظر الى السيد بارنييه بانه مهندس التغييرات الرئيسية التي تحدث مرة كل جيل

الاسم : مارفن كينج
الدولة : جنوب افريقيا
المنظمة : اللجنة الدولية لاعداد التقارير (الحوكمة) IIRC
المنصب:رئيس مجلس الادارة

على الرغم ان السيد كينج قد ابتعد عن الاضواء الى حد ما في الفترة الاخيرة الا انه لا يزال واحدا من اكثر الاشخاص نفوذا في مهنة المحاسبة من خلال عمله في حوكمة الشركات مايزال السيد كينج ملهم هذا الجيل من خلال تقاريره وخطبه ومحاضراته الخاصة عن حوكمة الشركات التي تتجاوز بلده الاصلي جنوب افريقيا لتجتاح العالم ،وذكر السيد كينج انه مهتم الى حد بعيد ان يكون راعي اللجنة الاقليمية الخاصة بجنوب شرق اسيا بمجرد انشاؤها ولكن لم يقرر انه سيقبل ان يكون رئيسها

الاسم : البارونة ساره هوغ
الدولة : بريطانيا
المنظمة : معهد التقارير المالية البريطاني
المنصب : رئيس مجلس الادارة

اعلنت البارونة هوغ قرارها بالتنحي كرئيس مجلس ادارة معهد التقارير المالية البريطاني نهاية سنة ٢٠١٣ بعد تسع سنوات في العمل في هذا المجال ، وكان جل اعمالها انشاء الهيكلية اللازمة لمعهد المعايير البريطاني وتطويره مع مرور الوقت والتي ساهمت في انشاء منظمة فعالة تحت رئاسة البارونة هوغ ، واكملت الخطوط العريضة لمعهد التقارير المالية البريطاني في تحديث النظم المحاسبية والتقارير المالية في المملكة المتحدة والمعايير المحاسبية الايرلندية .

الاسم : وارين الين
الدولة : نيوزلندة
المنظمة : الاتحاد الدولي للمحاسبين
المنصب : الرئيس

عين وارين الين رئيسا للاتحاد الدولي للمحاسبين IFACسنة ٢٠١٢ بعد ان اشغل منصب نائب الرئيس لعدة سنوات سابقة ، السيد وارين شريك في شركة ايرنست يونغ – نيوزلنده وهو الرئيس السابق لمعهد المحاسبين القانونيين في نيوزلنده وهوواحد من عشر اعضاء فقط لديهم عضوية مدى الحياة في معهد المحاسبين القانونيين النيوزلندي ،ويعتبر واحد من رواد نظام التعليم الجديد للمحاسبين القانونيين في نيوزلنده وكان له الدور الفعال على اتفاق للمؤهلات المتبادلة بين الولايات المتحدة ونيوزلنده والاعتراف المتبادل بين شهادتي المعهدين.

الاسم : السير ديفيد تويدي
الدولة : بريطانيا
المنظمة: مجلس المعايير المحاسبية الدولية
المنصب : رئيس مجلس الادارة السابق

سنة ٢٠١٣ تم ادخال السيد ديفيد تويدي الى قاعة المحاسبة في جامعة اوهايو المرموقة والشهيرة في الولايات المتحدة ، وتم وصفه بانه بطل النزاهه والصدق في تقديم التقارير المالية الدولية . خدم لمدة ١٠ سنوات رئيسا لمجلس المعايير المحاسبية الدولية IASBوكان رئيسا لمعهد المحاسبين القانونيين في اسكتلندا من ابريل نيسان ٢٠١٢ الى ابريل نيسان ٢٠١٣ . في لقاء امام جمهور من الطلاب في جامعة ادنبرة للاعمال في شهر يونيو حزيران /٢٠١٣ ذكر تويدي على ان اهم انجازاته هو العمل في مجال البنوك الاستثمارية الشائكة و رؤية مجلس معايير المحاسبة الدولية لتصبح مقبولة اكثر على الصعيد الدولي وزيادة عدد الدول التي تعتمد على المعايير المحاسبية الدولية في اعداد التقارير المالية السنوية للشركات.

الاسم : السيد باري ميلانكون
الدولة : الولايات المتحدة الامريكية
المنظمة : المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين AICPA
المنصب : الرئيس والمدير التنفيذي
ادار السيد ميلانكون المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين منذ سنة ١٩٩٥ جاعلا منها اطول فترة لشخص واحد ان يكون المدير التنفيذي للمعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين منذ تاسيسه قبل اكثر من ١٢٥ سنة .
تحت ادارته تم التصويت على امكانية اجراء الامتحانات الخاصة بالمعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين خارج اراض الولايات المتحدة الامريكية وبالفعل فتحت العديد من المراكز الامتحانية وبالتالي ولاول مرة في التاريخ فتح المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين الفرصة امام اشخاص غير مقيمين في الولايات المتحدة الحصول على شهادة المعهد دون شرط القدوم الى الولايات المتحدة .

الاسم : السيدة كريستينا لاجارد
الدولة : فرنسا
المنظمة : صندوق النقد الدولي
المنصب : المدير التنفيذي
السيدة لاجارد اول امراة تشغل هذا المنصب وتكون واحدة من اكثر ٥٠ محاسبة نفوذا بالعالم ، قامت السيدة لاجارد بشغل عدد من المناصب في الحكومة الفرنسية مثل وزيرة التجارة ووزيرة المالية ، قامت لاجارد بمحاولة تطوير بعض الاقتصاديات في العالم مثل بحوث حلول لازمة منطقة اليورو وتوصيات صندوق النقد الدولي الخاصة بالتوصية ان تقوم مكاتب المحاسبة المستقلة بتدقيق البنوك الاوكرانية بما فيها البنك المركزي .

الاسم : جارلس تايلي
الدولة : بريطانيا
المنظمة : معهد المحاسبين القانونيين للمحاسبة الادارية
المنصب : المدير التنفيذي
استمر السيد تايلي في انشاء شبكة دولية من العلاقات والشراكات الدولية مع اتفاقيات تم توقيعها مع معهد المحاسبين القانونيين في هونك كونك ومعهد المحاسبين القانونيين الاستراليين ، ووصل عدد الاعضاء الى اكثر من ٢٠٠ الف عضو للمرة الاولى من بينهم ٩١ الف عضو حاصلين على شهادة المعهد التي تستمر الدراسة فيها لمدة سنة واحدة ويحصل المتخرج محاسب قانوني دولي في المحاسبة الادارية ، وهذه الشهادة يتم ادارتها بالتعاون مع المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين ويتم تسويقها في عدد من الدول عبر العالم .

الاسم : هانس هوجيررفورست
الدولة : هولندا
المنظمة : مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB
المنصب : رئيس مجلس الادارة
قضى السيد هوجيرفورست سنة ٢٠١٣ بمواصلة مهمة مجلس المعايير المحاسبية الدولية لايجاد لغة اعمال محاسبية مفهومة من الجميع ومحاولة التقارب مع مجلس معايير المحاسبة المالية FASBفي الولايات المتحدة ، مع ان التقدم يسير ببطء في هذا المجال فان مجلس المعايير المحاسبية الدولية قام بتوقيع اتفاق تعاون مع اللجنة الدولية لاعداد التقارير IIRCوالتي تهتم بالحوكمة وكلا المؤسستين تسيران سويا لتقديم خدمات استشارية مشتركة في مجال عملهم .

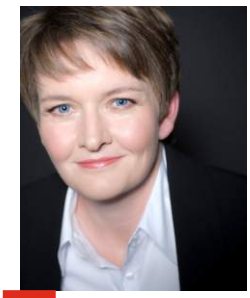

الاسم : السيدة هيلين براند
الدولة : بريطانيا
المنظمة : جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين ACCA
المنصب : المدير التنفيذي
واصلت هذه العلامة التجارية ادارة افضل التطبيقات العلمية والمهنية في مجال المحاسبة ، بالاضافة الى ذلك التعاون المشترك مع المعهد الامريكي للمحاسبة الادارية ، وواصت هذه الجمعية اصدار التقارير المالية التي تحظى بمهنية عالية والتي تحظى باحترام شديد من قبل كل المؤسسات المهنية المعروفة عبر العالم . ويعتبر الحاصلين على عضوية هذه الجمعية من ارقى المهنيين في العالم .

الاقتصاد نيوز

نافذتك الاقتصادية

كل ما يهمك من اخبار الاقتصاد والمال والاعمال

تجدها على الاقتصاد نيوز

يمكنكم تحميل تطبيق الاقتصاد نيوز من خلال

www.economy-news.net